

فلسفة الرفض

غاستون باشلار



ترجمة

د. خليل أحمد خليل

فلسفة الرُّفْضِ

مَبْحَثُ فَلَاسَفِي فِي الْعَقْلِ الْعَالَمِيِّ الْجَدِيدِ

حقوق الطبع محفوظة لدار
الحدّاثَة

طريق المطار - شارع مدرسة القتال

بناية حلمي عويدات - تلفون

٨٣٣٩٨٩ - ص.ب. ٥٦٣٦ / ١٤

الطبعة الأولى ١٩٨٥

غاستون باشلار

فلسفة الرِّفْضِ

مبحث فلسفي في العقل العلمي الجديد

ترجمة

خَالِلُ أَحْمَدَ خَلِيلٌ

أستاذ في الجامعة اللبنانية



غاستون باشلار (١٨٨٤ - ١٩٦٢)

* فيلسوف فرنسي ، عضو اكاديمية العلوم
الاخلاقية والسياسية .

* ابرز مؤلفاته :

١ - التحليل النفساني للنار ، ١٩٣٧

٢ - تكوين العقل العلمي ، ١٩٣٨ (نقلة إلى
العربية خليل احمد خليل) .

٣ - الماء والأحلام ، ١٩٤١

٤ - شاعرية المكان ، ١٩٥٧ (نقل بعنوان :
جماليات المكان) .

٥ - شاعرية الأحلام ، ١٩٦١ .

٦ - جدلية الزمن ، (نقله إلى العربية خليل احمد
خليل ، مجد ، ١٩٨٢) .

٧ - فلسفة الرفض .

٨ - العقلانية المطبقة . الخ .

هذه ترجمة لكتاب :

Gaston BACHELARD

La Philosophie du Nom

Quadrige/P.U.F., 8^e édition, Paris 1981

إستهلال

الفكرُ الفلسفي والعقلُ العلمي

ليست فلسفةُ الرّفْضِ مذهباً سليماً من
الوجهة النفسانية ، وهي لا تؤدّي في
مواجهة الطبيعة إلى مذهب عَدَميّ

I

■ إن استعمال المنظومات الفلسفية في المجالات البعيدة عن أصلها الروحي يكون على الدوام عمليةً دقيقةً ، ويكونُ في الغالب عمليةً مُخَيِّبةً للآمال ، فالمنظوماتُ الفلسفية المُرحّلة على هذا النحو ، تغدو عقيمةً أو خادعة ؛ فهي تفقدُ فعاليةً تماسكها الروحي ، الفعالية التي تغدو حساسة عندما نُعاود رؤيتها في أصلها الحقيقية ، مع أمانة المؤرّخ المرفهة والاعتزاز الكامل بافتكار ما لن يُفكر به مرّتين أبداً . وعليه ربما يجبُ الاستنتاجُ أنّ منظومة فلسفية لا يجوز استعمالها لأغراضٍ أخرى غير الأغراض التي تنشدها وتحدها لنفسها . ومنذئذٍ ربما يكونُ الخطأُ الأكبرُ المرتكب في حق العقل الفلسفي هو بكلّ تدقيق إغفال هذه الغائية الحميمة ، هذه الغائية الروحية التي تمنحُ لمنظومة فلسفية ما حياتها وقوتها ووضوحها . وإذا حاولنا بوجه خاص تنوير مسائل العلم بالتأمل الغيبي ، وإذا ادعينا تلبّس المصادرات النظرية والفلسفية ، لرأينا أنفسنا أمام ضرورة تطبيق فلسفة غائية ومغلقة بالضرورة ، على فكر علمي منفتح . إننا نتعرّضُ لخطر إغصاب الناس

اجمعين : العلماء ، الفلاسفة والمؤرخين .

ففي الواقع ، يرى العلماء انه لا جدوى من أي إعدادٍ غيبي ؛ فهم يُعلنون ، منذ الوهلة الأولى ، عن قبولهم دروسُ الاختبار وعبره إذا كانوا يعملون في العلوم الاختباريّة ؛ ويعلنون عن التسليم بأركان البيّنة العقلانيّة إذا كانوا يعملون في العلوم الرياضيّة . وبنظرهم لا تدقُ ساعة الفلسفة إلّا بعد العمل الفعلي ، وعليه ، فهم يتصوّرون فلسفة العلوم كبيانٍ بالنتائج العامة للفكر العلمي ، كمجموعة وقائع هائلة . وبما أن العلم غيرُ مكتملٍ على الدوام ، فإن فلسفة العلماء تظلّ دائماً شبه انتقائيّة ، دائماً منفتحة ، دائماً هشّة . حتى وإن ظلّت النتائج الايجابية ضعيفة التماسك والتناسق من جانبٍ ما ، فإن هذه النتائج يمكنُ صدورها هكذا ، بوصفها من حالات العقل العلمي ، وعلى حساب الوحدة التي تُميّز الفكر الفلسفي . وفي نظر العالم لا تزالُ فلسفة العلوم من ملكوت الوقائع والظواهر .

ويرى الفلاسفة من جانبهم ، الفلاسفة الواعون حقاً لسلطان تناسق الوظائف الروحيّة وتماسكها ، أن تأملاً في هذا الفكر المتناسق كافٍ ، دون أن يهتموا كثيراً في تعددية الوقائع وتنوعها . ويمكنُ للفلاسفة أن يختلفوا فيما بينهم حول عقل هذا التناسق ، وحول أسس التراثب الاختباري . ويمكنُ لبعضهم أن يذهبوا بعيداً جداً في مذهب التجريبيّة ليعتقدوا بأن الاختبار الموضوعي السوي يكفي لتفسير التماسك الذاتي . ولكنّ المرء لا يكون فيلسوفاً إذا لم يستوعب في لحظةٍ معيّنة من لحظات تأمله واقتكاره ، تماسك الفكر ووحدته ، وإذا لم يصُغ شروطَ توليف العلم . وعلى الدوام يطرحُ الفيلسوفُ المسألة العامة للمعرفة بمقتضى هذه الوحدة ، هذا التماسك ، هذا التوليف . وعندها يُقدّم العلم نفسه

للفيلسوف كمجموعة غنيّة على وجه الخصوص بمعارف حسنة الصّنع والترابط . بكلام آخر ، يكتفي الفيلسوف بسؤال العلم عن الأمثلة للبرهان على الفعالية التناغمية للوظائف الروحيّة ، لكنّه يظنّ انه يمتلك بدون العلم ، قبل العلم ، القدرة على تحليل هذه الفعاليّة التناغميّة . زدّ على ذلك أن الامثلة العلمية تُستذكر دائماً ، ولا تُنمى أبداً . وفي بعض الأحيان ، يجري التعليق على الأمثلة العلمية استناداً إلى أسس ليست من الأسس العلمية ، وهي بذلك تسترجع التوريات والتناظرات والتعميمات . وعلى هذا النحو ، وفي أغلب الأحيان ، تتحوّل النسبية تحت ريشة الفيلسوف إلى مذهب النسبية ، والفرضية العلمية إلى افتراض ظنيّ ، والمصادرة إلى حقيقة أولى . بكلام آخر ، عندما يضعُ الفيلسوف نفسه خارج العقل العلمي ، يظنّ أن فلسفة العلوم يمكنُ انحصارها في أسس العلوم ، في الموضوعات العامة ، أو أيضاً عندما يحصر الفيلسوف نفسه حصراً شديداً في نطاق الأسس والأصول يعتقد أن مهمة فلسفة العلوم هي إعادة وصل أسس العلوم بأصول فكرٍ محض يمكنه الإغراض عن مسائل التطبيق الفعلي . في نظر الفيلسوف ، ليست فلسفة العلوم دائماً وبكليتها من ملكوت الوقائع والظواهر .

وهكذا ، تظلّ فلسفة العلوم محصورةً ، أغلب الأحيان ، في نطاق طَرَفَي المعرفة والعلم : في نطاق دراسة الفلاسفة للأصول البالغة العموميّة ، وفي نطاق دراسة العلماء للنتائج البالغة الخصوصيّة . والفلسفة تستنفذ ذاتها في مواجهة العقبتين المعلوماتيتين (الابستمولوجيتين) اللتين تحدّان كل فكر : العام والمُباشر . وهي تقومُ القبلي تارةً ، والبعديّ تارةً أخرى ، مُتجاهلةً الطفرات والتحوّلات داخل القيم المعلوماتيّة التي يجريها الفكرُ العلمي المعاصر إجراءً

متواصلاً بين القبلي والبُعدي ، بين القيم الإختبارية والقيم العقلانية .

II

يبدو بكل وضوح ، أننا كنا نفتقر إلى فلسفة العلوم التي من شأنها أن تُظهر لنا في أية شروط - ذاتية وموضوعية معاً - توصيل الأسس العامة إلى النتائج الخاصة ، إلى التقلّبات المختلفة ؛ وكذلك في أية شروط توحى النتائج الخاصة التعميمات التي تكملها ، والجدليات التي تولّد الأسس الجديدة .

والحال ، إذا استطعنا أن نترجم فلسفياً الحركة المزدوجة التي تحرّك الفكر العلمي حالياً ، لأدركنا أن تعاقب القبلي والبُعدي هو تعاقب إلزامي ، وأن التجريبية والعقلانية مترابطتان في الفكر العلمي برباط عجيب ، ومماثل في قوته للرباط الذي يوحد اللذة والألم . وبالتالي ، ينتصر أحدهما وهو يبرّر حق الآخر وعقله : والتجريبية بحاجة إلى الاكتناهِ ، والعقلانية بحاجة إلى التطبيق . إنَّ تجريبية بدون قوانين واضحة ، بدون قوانين متناسقة ، بدون قوانين استنتاجية ، لا يمكنُ افتكارها ولا تدريسها ، وإن عقلانية بدون أدلة حسية ، بدون انطباق على الواقع المباشر ، لا يمكنها أن تقنعنا إقناعاً تاماً . فقيمة أي قانون تجريبي يُبرهن عليها بجعلها قاعدة للمعاقلة/للحكم العقلي . وتضفي الشرعية على مُعاقلة ما يجعلها قاعدة للاختبار . إذن ، يحتاج العلم ، بوصفه مجموعة براهين واختبارات ، مجموعة قواعد وقوانين ، مجموعة بيانات ووقائع ، يحتاج إلى فلسفة مزدوجة القطب . إنه يحتاج بشكل أدق إلى إنماء جدلي ، لأن كل مفهوم يُضاء بطريقة تكاملية من زاويتين فلسفيتين مختلفتين .

وربما يُساء فهمنا إذا رُوي في ذلك مجرد دعوة ثنائية . وخلافاً لذلك ، نرى أن القطبية المعلوماتية (الاستمولوجية) هي البرهان على أن كلاً من المذاهب الفلسفية التي رمزنا إليها بكلمتي تجريبيّة وعقلانيّة ، هي المكملّ الفعلي للآخر . كلاهما مُتمّم للآخر . فالافتكارُ علمياً معناه التوضُّعُ في الحقل المعلوماتي الوسيط بين النظرية والممارسة ، بين الرياضيات والاختبار . ومعرفةُ قانون طبيعي علمياً معناه معرفته في وقت واحد كظاهرة وكجوهر/كشيء بذاته .

من جهة ثانية ، وبما أننا نهدف أيضاً في هذا الفصل الاستهلالي إلى تعيين موقفنا وهدفنا الفلسفيين تعييناً واضحاً قدر الامكان ، فلا مفرّ لنا من الإضافة أنه لا بد ، في نظرنا ، من تغليب احد الاتجاهين الغيبين : إنه الاتجاه الذي ينطلق من العقلانيّة إلى الاختبار . وإننا سنحاول بواسطة هذه الحركة المعلوماتية ان نميّز فلسفة العلم الطبيعي المعاصر . إذن سوف نؤول في اتجاه العقلانية ، التفوّق الحديث جداً الذي سجّله علمُ الفيزياء الرياضي .

زدّ على ذلك أن هذه العقلانيّة المطبّقة ، هذه العقلانية التي تسترجع التعاليم التي قدّمها الواقع لكي تترجمها إلى برنامج تنفيذي ، تتمتع في نظرنا بامتيازٍ جديد حقاً . فنظر هذه العقلانية المستقبلية/الاستكشافية ، المختلفة جداً عن العقلانيّة التقليدية ، لا يُعتبر التطبيقُ بترّاً ؛ لأنّ الفعل العلمي الذي تقوّه العقلانيّة الرياضية ليس تسويةً حول الأسس . إنّ الإنجاز البرنامجي العقلاني للتجارب يُعيّن واقعاً اختبارياً خالياً من اللامعقوليّة . وسوف تُتاح لنا الفرصة لكي نُبيّن أن الظاهرة المنتظمة أغنى من الظاهرة الطبيعية . وحسبنا في الوقت الراهن أن نكون قد أبعدنا عن عقل القارئ الفكرة العامة التي تدّعي أنّ

الواقع هو مجموع لا ينضب من اللامعقوليّة . فالعلم الطبيعي المعاصر هو بناءً عقلاني : إنه يزيل اللامعقوليّة من موادّ بنائه . ولا بد أن تُحمى الظاهرة المُتَحَقِّقة في مواجهة كل اضطراب لا عقلاني . وكما نرى فإن العقلانية التي ندافع عنها ستواجهُ السجّال الذي يعتمد على لاعقلانيّة الظاهرة التي لا تقبل السَّبَر ، ستواجهُ لكي تؤكد واقعاً وحقيقة . فالتطبيق في منظور العقلانيّة العلميّة ليس نكسةً ولا تسويةً . إنما تشدّ التطبيق . وإذا أُسيء تطبيقها تُتطوّر نفسها . وهي لا تنكّر أصولها في سبيل ذلك ، بل تجادلُها . وفي نهاية المطاف ربما تكون فلسفة العلم الطبيعي هي الفلسفة الوحيدة التي تُطبّق وهي تُعيّن تخطياً لأصولها . وباختصار ، إنها الفلسفة المفتوحة الوحيدة . وكل فلسفة أخرى تطرح أسسها كأنها لا تقبل المساس ، وتطرحُ حقائقها الأولى كأنها حقائق كليّة وكاملة . كل فلسفة أخرى تتمجّد بانغلاقها .

III

والحال كيف نعامى عن فلسفةٍ تؤدّ أن تكون متكيفةً حقّ التكيف مع الفكر العلمي الدائم التطوّر ، ولا يلزمها النّظر في أثر المعارف العلميّة على البنية الروحيّة / الفكرية ؟ منذ بداية تأملاتنا في دور فلسفة العلوم ونحن نصطدم ، على هذا النحو ، بمسألة تبدولنا قد أساء طرحها العلماء والفلاسفة على حدٍ سواء . إنها مسألة البنية وتطور الرّوح / العقل . هنا أيضاً ، التعارضُ عينُه : فالعالم يظنّ انه ينطلق من عقل بلا بنية ، بلا معارف ، والفيلسوف يطرح ، في اغلب الأحيان ، عقلاً متكوّناً ، مُزوّداً بكل المقولات اللازمة لفهم الواقع .

في نظر العالم ، تخرجُ المعرفة من الجهالة كما يخرج النور من الظلمة . فالعالم لا يرى أن الجهالة نسيج من الأخطاء الوضعيّة ،

المتلازمة والمتكافلة . وهو لا يُدرك أن للدجاجير الفكرية بنيتها ، وإن كل اختبار موضوعي صحيح في هذه الشروط ، يلزمه دائماً تعيين التصويب على مستوى الخطأ الذاتي . ولكن الأخطاء لا تُحطّم خطأً خطأً بسهولة . إنها أخطاء متناسقة . ولا يمكن للعقل العلمي أن يتكون إلا وهو يُحطّم العقل غير العلمي . ففي أغلب الأحيان يستوثق العالم بعلم تربوي مُجزأ في حين يُفترض بالعقل العلمي أن يرمي إلى إصلاح ذاتي شامل . إن كل تقدم حقيقي في الفكر العلمي يستوجب إنقلاباً/تحولاً . وإن تقدّم الفكر العلمي المعاصر عين تحولاتٍ وطفراتٍ في أسس المعرفة ذاتها .

بالنسبة إلى الفيلسوف الذي يجد ، بحكم مهنته وبذاته ، الحقائق الأولى ، لا يجد الموضوع المأخوذ بكلّيته عناءً في تقرير اسس عامة . كما أن الاضطرابات والتقلبات والتباينات لا تزعج الفيلسوف إطلاقاً . فهو إما يتجاهلها بوصفها تفاصيل نافلة ، وأما يكّدسها لكي يُقنع نفسه بلا معقوليّة المعطى الأساسيّة . وفي الحالتين ، يكون الفيلسوف مُهيئاً ، في موضوع العلم ، لإنماء فلسفة واضحة ، سريعة ، سهلة ، ولكنها تظلّ فلسفة الفيلسوف . بينما هناك حقيقة وحيدة تكفي للخروج من الشك ، من الجهالة ، من اللاعقلانيّة ، أنها تكفي لتنوير النفس . إن بيئتها تنعكس في تجليات لا تتناهى . وهذه البيئة هي نور فريد : ليس لها اصناف ولا تنويعات . فالعقل يحيا بيئته واحدة/وحيدة . وهو لا يسعى إلى ابتداع بيئاتٍ أخرى لذاته . فهويّة العقل في الأنا المُفكر شديدة الوضوح لدرجة أن علم هذا الوعي البين هو مباشرة وعي بعلم ، ويقين بتأسيس فلسفة على العلم . وإن وعي هويّة العقل على اختلاف معارفه ، يُقدّم بذاته ضمانته منهج دائم ، أساسي ونهائي . وبإزاء نجاح كهذا ، كيف يمكن طرح ضرورة تبديل العقل والإنطلاق بحثاً عن

معارف جديدة ؟ في نظر الفيلسوف ، مهما تنوّعت المنهجيات (الطرائقيات) وتقلّبت في مختلف العلوم ، فإنها مع ذلك تتنسّب إلى منهج أولي ، منهج عام يُفترض فيه إعلام كل العلم ، ويُفترض فيه تناول جميع المواضيع بالطريقة عينها . كما أن اطروحة شيمّة اطروحتنا التي تطرح المعرفة كتطور عقلي ، والتي تتقبّل المتغيّرات المتصلة بوحدة الأنا المُفكر وبخلوده ، يُفترض بها أن تهزّ الفيلسوف .

ومع ذلك سيلزمنا التوصل إلى استنتاج كهذا إذا رغبتنا في تعريف فلسفة المعرفة العلميّة بوصفها فلسفة مفتوحة ، بوصفها وهي عقل يتأسّس وهو يعمل على المجهول ، وهو يبحث في الواقع عمّا يُناقض معارف سابقة . وينبغي قبل كل شيء أن نعي كون الاختبار الجديد يقول لا للاختبار العتيق ، ومن البين أنه بدون هذا الرفض لا يكون الأمر مُتعلّقاً باختبار جديد . لكنّ هذه اللا ليست نهائية ابداً في نظر عقل يُجيد مجادلة أصوله ، ويُكوّن بذاته وفي ذاته بيناتٍ نوعيّة جديدة ، فيغني جسده التفسيري دون أن يقدّم أي امتياز لما يمكنه أن يكون جسماً تفسيرياً طبيعياً صالحاً لتفسير كل شيء .

سيقدّم كتابنا امثلة كثيرة على هذا الإغناء ، ولكنّ فلنضرب مثلاً على هذا التعالي الاختباري ، وبدون انتظار ، حتى نجلي تماماً نظرتنا إلى المثال الأقل مؤاتاةً لأطروحتنا في مجال التجريبية ذاتها . في الواقع ، نعتقد أن هذا التعبير غير مُبالغ فيه وانه صالح لتعريف العلم الأداتي كإعلاءٍ لعلم الملاحظة الطبيعي . ثمّة قطع بين المعرفة الحسية والمعرفة العلميّة . فالحرارة تُرى فوق ميزان حرارة ، لكنّها لا تُحس ولا تلمس . بدون نظريّة لا يمكننا أن نعرف ابداً إذا كان ما نراه وما نحسّه يتطابقان مع الظاهرة عينها . وسوف نُجيب ، على امتداد كتابنا ، عن

الإعتراض الذي يلحظ الترجمة الحسّية ضرورةً للمعرفة العلميّة ، وعن الاعتراض الذي يدّعي إختصار الاختبارية في سلسلة قراءات للمسارد . ففي الواقع تدلّ موضوعيّة التحقّق خلال قراءة مسردية على أن الفكر الذي نتحقّق منه هو فكرٌ موضوعي . وسرعان ما تحلّ واقعيّة الدّالة الرياضيّة محلّ واقع المنحنى الاختباري .

يضاف إلى ذلك ، في حال عدم مجاراتنا في هذه الاطروحة التي تطرح منذ الآن الأداة بوصفها شيئاً يتعدّى الجهاز ، أن لدينا في الاحتياط سلسلة أخرى من الحُجَج التي سنُبيّن بواسطتها أن الفيزياء المجهرية تفترض موضوعاً يتعدّى المواضيع المستعملة . إذاً ، هناك على الأقل انقطاع داخل الموضوعة ولذا ترانا مصمّمين على القول أن الاختبار في العلوم الطبيعية له إعلاءٌ ما ، له ما يتعدّاه ، وإنه ليس منغلّقاً على ذاته . وعلى الفور ، يُفترض بالعقلانية التي تزوّد هذا الاختبار بالمعلومات ان تتقبّل إنفتاحاً مترابطاً مع هذا الإعلاء التجريبي . ويجب على الفلسفة الانتقادية ، التي سنشدّد على صلابتها ، أن تتعدّل بمقتضى هذا الانفتاح ذاته . بكلام أبسط ، بما أنه يجب على اطر الإدراك أن تكون مرنة ومتّسعة ، فلا بد لبيكولوجية العقل العلمي من أن تؤسس على أسس جديدة . ويجب على الثقافة العلمية أن تحدّد تطويرات الفكر العميقة .

IV

لكن إذا كان ميدان فلسفة العلوم من الميادين التي يصعب تحديدها ، فإننا في هذا المبحث سنطلب تنازلاتٍ من الجميع .

سنطالبُ الفلاسفة بحق تزويدنا بعناصر فلسفية منفصلة عن

المنظومات التي ولدت في داخلها . ففي بعض الأحيان تكون القوة الفلسفية لمنظومة ما مُنصبةً على وظيفة خاصة . فلماذا التردد في تقديم هذه الوظيفة الخاصة إلى الفكر العلمي الذي يحتاج كثيراً إلى مبادئ إعلامية فلسفية ؟ وهل هناك ، مثلاً ، تدنيس في اتخاذ جهاز معلومي (ابيستمولوجي) رائع كالمقولة الكانطية ، وفي تبيان فائدتها واهميتها بالنسبة إلى تنظيم الفكر العلمي ؟ إذا كانت انتقائية الغايات تشوش ، دون وجه حق ، جميع المنظومات فيبدو أن انتقائية الوسائل تكون مقبولة في فلسفة للعلوم تريد أن تواجه كل مهمات الفكر العلمي ، وترغب في الإحاطة بمختلف الانماط النظرية ، وتريد أن تقيس مدى تطبيقاتها ، وتريد قبل كل شيء أن تشدد على طرائق الاكتشاف الأشد تبايناً ، حتى ولو كانت من الطرائق الأشد مجازفة . كما أننا سنطالب الفلاسفة بالإقلاع عن الطموح لايجاد وجهة نظرة وحيدة ووجهة نظر ثابتة لكي يحكموا على علم بمجمله بالغ الاتساع وبالغ التبدل كالفيزياء . وعندئذٍ سنتوصل إلى تمييز فلسفة العلوم من تعددية فلسفية قادرة وحدها على مدنا بمعلومات عن عناصر الاختبار والنظرية ، العناصر البالغة التنوع والابتعاد عن كونها جميعاً تنتمي إلى درجة واحدة من النضج الفلسفي . سوف نحدد فلسفة العلوم بأنها فلسفة مشتتة ، فلسفة موزعة . وبخلاف ذلك سيتراءى لنا الفكر العلمي بوصفه طريقة تشتتت شديدة الانتظام ، بوصفه طريقة تحليلية بالغة الدقة ، بالمقارنة مع شتى الوحدات الفلسفية المجمعة بتكدسٍ شديد داخل المنظومات الفلسفية .

وسنطالب العلماء بحق إمالة العلم مؤقتاً عن عمله الوضعي ، عن إرادته الموضوعية ، لكي نكتشف ما يتبقى من ذاتي في الطرائق الأشد

صرامةً . وسنبداً بطرح اسئلة على العلماء ، اسئلة ذات مظهر نفساني ، شيئاً فشيئاً سنبيّن لهذا المظهر أن كل علم نفس متضامن مع مصادر غيبية . ويمكن للعقل أن يدّل الغيبية ، لكنّه لا يستطيع الاستغناء عن الغيبية . إذاً ، سنسأل العلماء : كيف تفكّرون ، ما هي متاهاتكم ، مباحثكم ، اخطاؤكم ؟ وبأي دافع تبدّلون رأيكم ؟ ولماذا تطلّون شديدي الایجاز عندما تتكلّمون عن الشروط النفسانية لبحث جديد ؟ اعطونا ، بشكل خاص ، افكاركم الغامضة ، تناقضاتكم ، افكاركم الثابتة ، اقتناعاتكم التي لا دليل عليها . يُجعل منكم واقعيين . فهل من المؤكّد حقاً أن هذه الفلسفة العريضة ، بدون تناسق ، بدون ثنائية ، بدون تراتب ، تتوافق مع تنوع افكاركم ، مع حرية فرضياتكم ؟ قولوا لنا ما تعتقدونه ، ليس وانتم تخرجون من المختبر ، ولكن وانتم تغادرون الحياة المشتركة لكي تدخلوا في الحياة العلمية . اعطونا ، ليس تجريبتكم المسائية ، بل عقلانيتكم الصباحية الصارمة ، ما بعد احلامكم الرياضية ، حماسة مشاريعكم ، حدودكم غير المعلنة ، وإذا استطعنا ، على هذا النحو ، توسيع استطلاعنا النفسي ، فسوف يبدو لنا من البين تقريباً أن العقل العلمي يمكنه الظهور ، هو الآخر ، بمظهر التشتت النفسي الحقيقي وبالتالي يظهر في شتات فلسفي حقيقي ، لأن كل جذر فلسفي يتولّد من فكرة . إذاً ، من المفترض بمختلف مسائل العقل العلمي أن تتقبّل مختلف المعاملات الفلسفية . وبشكل خاص لا يمكن لمحصلة الواقعية والعقلانية أن تكون هي نفسها بالنسبة إلى كل التصوّرات والمفاهيم . إذاً ، يمكن في نظرنا أن تطرح المهام الدقيقة لفلسفة العلوم في مستوى كل مفهوم . ويمكن لكل فرضية ، لكل مسألة ، لكل تجربة ، لكل معادلة أن تطالب بفلسفتها . ولربما يلزم تأسيس فلسفة التفصيل المعلمي ، فلسفة علمية مختلفة يمكنها أن

تكون نداءً لفلسفة شاملة للفلاسفة . إن هذه الفلسفة المختلفة هي التي يمكن تكليفها بسبر صيرورة فكرٍ ما . وبوجه عام ، يمكن لصيرورة فكرٍ علمي أن تتطابق مع عملية تطبيع ، مع تحويل الصورة الواقعية إلى صورة عقلانيّة . وهذا التحوّل لا يكون كلياً أبداً . فكل المفاهيم لا تكون في آن واحد من آفات تحولاتها الغيبيّة ، الماورائيّة . وحين نتأمل فلسفياً في كل مفهوم ، يمكننا أن نرى أيضاً وبوضوح أشد الطابع السجالي للتعريف المتبنّى ، وكل ما يميّزه هذا التعريف ويسقطه ويرفضه . إن الشروط الجدلية لتعريف علمي مختلف عن التعريف المعمول به ، يمكنها أن تظهر حينئذٍ بجلاءٍ أشد ، ويمكننا أن ندرك ، في تفصيل المفاهيم ، ما سنطلق عليه إسم فلسفة الرفض / النفي / اللا .

V

والحال ، هاكم مخططنا :

لكي نمثّل ، فوراً ، على الملاحظات السابقة ، الغامضة في عموميتها ، سنقدّم منذ فصلنا الأول مثلاً عن هذه الفلسفة المشتتة التي هي ، في رأينا ، الفلسفة الوحيدة القادرة على تحليل التركّب الشديد للفكر العلمي الحديث .

بعد الفصلين الأولين الذين يعالجان مسألة معلوميّة دقيقة ، سندرس مجهودات الفكر العلمي الانفتاحيّة في ثلاثة ميادين مختلفة قدر الإمكان .

أولاً في مستوى مقولة اساسية : المادة الجوهرية حيث ستتاح لنا الفرصة لإظهار بداية لا كانطية أي فلسفة مستوحاة من كانط وتخطّي العقيدة القديمة . وعليه ، سنستخدم مفهوماً فلسفياً سائراً بدقّة مسار

العلم النيوتوني ، ويلزمه برأينا أن يفتح ليترجم وظيفته الصحيحة في العلم الكيميائي المُقبل . وسنجد في هذا الفصل ترابطَ الحجج حول مذهب لا واقعي ، مذهب لا مادي ، أو بكلام آخر الحجج المُساقفة في سبيل انفتاح الواقعية ، المادية . عندها ستكون المادة الكيميائية مُمثّلة كقطعة - مجردة قطعة - في مسار تفريق وتمايز ؛ وعندها سيُمثّل الواقعُ كأنّ من آتات التحقّق حسن التوجيه . إن اللاواقعية (وهي واقعية) واللاكانطية (وهي عقلانيّة) المعالجتين معاً من حيث مفهوم المادة الجوهرية ، ستظهران في تعارضهما المتشابك تماماً وكأنّهما متناقستان روحياً . وبين قُطبي الواقعية والكانطية القديمتين سيتولّد حقْلٌ معلومي وسيط وفاعل بشكل خاص . إذاً فلسفة الرفض ستجد نفسها ليس كموقف رافض ، بل كموقف مصالحة . وبطريقة أدق ، إن مفهوم المادة الجوهرية ، الشديد التعارض في حال تناولها من حيث معلومتها الواقعية من جهة ، ومن حيث معلومتها الكانطية من جهة ثانية ، سيكون بكل وضوح مفهوماً متعدياً في المعتقد الجديد لنفي الجوهرانية المادية . وستسمح فلسفة الرفض ، في آن واحد ، باختصار كل تجربة وكل فكر لتعيين مادة جوهرية . وعندما تغدو المقولة مفتوحة ، ستكون قادرةً على جمّع كل لطائف ودقائق الفلسفة الكيميائية المعاصرة .

وسيكون الحدس هو المجال الثاني الذي سنقترح بشأنه توسيعاً لفلسفة الفكر العلمي . وهنا أيضاً سنضرب امثلةً دقيقة . وسنبين أن الحدس الطبيعي ليس سوى حدس خاص وإنّا إذ نضيف إليه الحريّات التوليفيّة الصحيحة إنّما نفهم على نحو أفضل تراتب الترابطات الحدسيّة . إنّنا سنبين فعالية الفكر العلمي في الحدس المشغول .

أخيراً ، سنتناول المجال الثالث : المجال المنطقي . فهو بذاته قد يستلزم كتاباً بكامله . إلا أن استنادات كافية عدداً إلى النشاط العلمي ستكون كافية لتبيان أن أبسط أطر الإدراك لا يمكنها البقاء على جمودها ، إذا أردنا سبر مصائر العلم الجديدة . فالعقل القويم يمكنه ، في كل أصوله ومبادئه ، أن يزداد جدلاً بفعل المفارقات والتناقضات .

بعد هذا الجهد التوسيعي المطبّق على مجالات بالغة التباين كالمقولة والحدس والمنطق ، سنعود في خلاصتنا ، تداركاً لكل إهمال ، إلى أصول فلسفة الرفض . وعليه ، سيلزمنا دون انقطاع التذكير بأن فلسفة الرفض ليست مذهباً سلبياً من الوجهة النفسانية ، وإنها لا تؤدي في مواجهة الطبيعة إلى مذهب عَدَمي . إنما تنطلق ، بخلاف ذلك ، في داخلنا وفي خارجنا ، من نشاطٍ بناء . وتزعمُ أن العقل العامل هو عامل تطور . فالتفكير الجيدُ بالواقع معناه الإفادة من شبهاته لتطوير الفكر وتحذيره . وإن محاولة الفكر معناها زيادة الضمانة لانشاء ظواهر تامة علمياً ، ولتجديد كل المتغيرات المنحطة أو المختنقة التي كان العلم ، شيمة الفكر الساذج البسيط ، قد تجاهلها في دراسته الأولى .

الفصل الأول

اختلاف الشروح الغيبية لمفهوم علمي

I

قبل الولوج فعلاً في تدقيقنا الفلسفي العام ، سنسعى ، ولمزيد من الوضوح ، الى تركيز السجال بأسره على مثالٍ دقيق . سنقوم بدراسة مفهومٍ علميٍّ خاصٍ يُعتبر في رأينا ، مُزوّداً بمنظوره الفلسفي الكامل ، اي يمكنُ تفسيره من وجهات الارواحية ، الواقعية ، الوضعية ، العقلانية ، العقلانية المركبة والعقلانية الجدلية . وسنشرح بالتحديد هذين المفهومين الأخيرين استناداً الى المثال المُختار . يضاف إلى ذلك أنه يمكنُ للعقلانية المركبة وللعقلانية الجدلية ان يجتمعا باختصار أشد تحت إسم ما فوق العقلانية الذي سبق ان اتاحت لنا فرصة وضعه⁽¹⁾ . سنبيّن أنّ التطور الفلسفي لمعرفة علمية خاصة هو حركة تعبرُ كل هذه العقائد في الراتب الذي أشرنا إليه .

بالطبع لم تصل كل المفاهيم العلمية إلى مرحلة نضج واحدة ، فما زال الكثير منها داخلاً في واقعية ساذجة نسبياً ، وما زال الكثير منها

Cf. Article, Inquisitions, I, Juin 1936.

(1)

يتحدّد في تواضع الوضعية المتعجّر ، بحيث أن فلسفة العقل العلمي ، المدّقق في عناصرها ، لا يمكنها ان تكون فلسفة متماسكة . وإذا ظلت النقاشات الفلسفية المتعلقة بالعلم مناقشاتٍ التباسية ، فذلك مردهُ الى الرغبة في إعطاء جواب إجمالي في حين يكون السلوك الخاص هو الشغل الشاغل . يُقال إن العالم واقعي وذلك بتعداد الحالات التي لا يزال فيها واقعياً . ويُقال إنه وضعي ، وذلك باختيار العلوم التي لا تزال وضعيّة . ويُقال إن الرياضي عقلاني وذلك بالوقوف على الأفكار التي لا يزال كانبطياً من خلالها .

وبالطبع تكونُ المواضي على قَدْر الحواضر مُتَنَكِّرةً للحقيقة الفلسفيّة . وعليه فإن علماء العلم يقولون إن الفيزيائي عقلاني ، وهم يعدّدون الحالات التي سبق له فيها ان كان عقلانياً ، حيث يستخلص بعض التجارب من قوانين سابقة ؛ ويقول آخرون ان عالم الاجتماع وضعي ، وهم يختارون بضعاً من الأمثلة التي كان فيها وضعياً ، حيث يغضُ النظر عن القيم مكتفياً بالوقائع . ويجب على الفلاسفة المغامرين - المثل سيرد فوراً في خاطر القاريء - ان يعترفوا بالطريقة نفسها : فليس امامهم ، لكي يُضفوا الشرعيّة على عقائدهم ما فوق العقلانيّة ، سوى حالات معدودة جداً ، حيث سبق للعلم ان كان جدلياً في أحدث اشكاله وبالتالي في أشكاله الأقل اماناً . . . وعليه يجب على العقلانيين الفائقين انفسهم الاعتراف بأنّ القسم الأكبر من الفكر العلمي ظلّ في مراحل تطور بدائية فلسفياً ؛ وعليهم ارتقاب ان يكونوا ضحايا مجادلةٍ ساحقة . فكل شيء يخطئهم : الحياة المشتركة ، الحس المشترك ، المعرفة المباشرة ، التقنية الصناعية ، وكذلك العلوم بأسرها ، العلوم اليقينية مثل علم الاحياء حيث العقلانية لا تعضُ ابداً -

طالما ان بعض موضوعات العلوم الإحيائية ما زال بإمكانها تقبُّل تطور سريع لمجرد ان تتمكن العلّة الصوريّة ، المهملة جداً ، المرفوضة جزئياً من قبل الواقعيين ، من ان تُدرس بعقل فلسفي جديد .

امام عدد كبير من البراهين التي يقدّمها الواقعيون والوضعيون ، يسهل تضيق الخناق على العقلاني الفائق . لكنّه بعدما يتواضع على هذا النحو يمكنه ان يستدير مهاجماً : فالتنوّع في شروح العلم الفلسفية هو امر واقع ، في حين لا يجوز لعلم واقعي ان يثير مسائل غيبية . وان تطور المعلومات المختلفة هو امر واقع آخر : فمذهب الطاقة بدّل طابعه تماماً في بداية القرن الحالي . إن معنى التطور المعلوماتي واضح وثابت بخصوص أية مسألة خاصة : وأن تطور أية معرفة خاصة يسير في إتجاه تناسق عقلاني معين . فعندما تُعرّف خاصّتا شيء ما ، لا يُتوانى عن الربط بينهما . وإن معرفة أكثر عمقاً يرافقها قيض من العقول المتناسقة . ومهما بقينا قريبين من الواقعية ، فإن الترتيب الأدنى يدخل العوامل العقلانية ؛ وعندما نتوغّل قُدماً في الفكر العلمي نرى ازدياد دور النظريات . ولاكتشاف سمات الواقع المجهولة ، بقوة العلم ، تكون النظريات وحدها مستقبلية .

يمكن الى ما لا نهاية التناقش في التقدّم المعنوي ، في التقدّم الاجتماعي ، في التقدّم الشعري ، في تقدم السعادة ؛ ومع ذلك يبقى هناك تقدّم يخرج عن نطاق كل مناقشة ، هو التقدّم العلمي منذ أن نعقله في تراتب المعارف ، في جانبه الفكري الخاص . إذاً ستُخذ معنى هذا التقدّم كمحور لدراستنا الفلسفية ، وإذا تحركت المنظومات الفلسفية على قاضب سيرورته تحركاً منتظماً وفي راتوب ثابت بالنسبة الى كل المفاهيم ، في راتوب ينطلق من الأرواحية الى العقلانية الفائقة مروراً

بالواقعية والوضعية والعقلانية العادية ، فسوف يكون لنا حق ما في الكلام عن تقدّم فلسفي للمفاهيم العلمية .

لنشدّد لحظةً على هذا المفهوم للتقدم الفلسفي . فهذا مفهوم ضئيل المعنى في الفلسفة الخالصة . وربما لا يخطر في بال اي فيلسوف القول إن لينيز متقدّم على ديكارت ، وأن كانظ متقدّم على افلاطون . إلّا ان اتجاه التطور الفلسفي للمفاهيم العلمية شديد الوضوح لدرجة انه ينبغي الاستنتاج بأن المعرفة العلمية تنظّم الفكر ، وإن العلم ينظّم الفلسفة ذاتها . إذا يُقدّم الفكر العلمي اساساً لتصنيف الفلسفات ولدراسة تقدّم العقل .

II

إستناداً الى المفهوم العلمي للكتلة ، الجرم **Masse** ، نرغبُ في تقديم برهاننا على النضج الفلسفي للفكر العلمي . وقد سبق لنا ان استخدمنا هذا المفهوم في كتابنا القيمة الاستنتاجية للنسبية و تكوين العقل العلمي ، لنبيّن الصياغة المفهومية الفاعلة ، المعاصرة لتبدّل تعريف مفهومٍ ما . ولكن لم تُتح لنا الفرصة حينئذٍ لرسم كل آفاق الصياغة المفهومية . وبما ان مفهوم الكتلة ، المستوعب سابقاً في عقلانية النسبية المركبة ، والذي ارتدى في ميكانيك ديراك جدلية واضحة ومؤثرة ، فإنه في نظرنا يتكشف ويتنزّل مصحوباً بأفقٍ فلسفي كامل . هاكم إذاً المستويات الخمسة لمفهوم الكتلة ، وهي المستويات الخمسة التي تقوم عليها الفلسفات العلمية المختلفة ، المترتبة والمتقدمة بكل وضوح .

III

إن مفهوم الكتلة ، في صورته الأولى ، ينطبق على تقويم كمي مُضخَّم ، وكأنه تأنيبٌ للواقع . إننا نقومُ كتلةً ما بالنظر . فبالنسبة الى ولد متعطش ، تكون الثمرة الاكبر هي الأفضل ، هي التي تخاطب رغبته أوضح مخاطبة ، وهي التي تكون الموضوع الجوهري للرغبة . ان مفهوم الكتلة يجسّد رغبة الأكل بالذات .

عندئذٍ يكون التناقض الأول ، كما هو الحال دائماً ، المعرفة الأولى ، فهذه المعرفة تُكتسب من خلال تناقض الكبير والثقيل . إن قشرة بيضة فارغة تناقض الشهية . ومن هذه الخيبة تتولّد معرفةٌ قيميةٌ سيخذها الكاتبُ الخرافي رمزاً للخبرة التي اكتسبها « المُسنون » . وعندما نُمسك شيئاً في راحة اليد نبدأ بالادراك ان الأكبر ليس هو بالضرورة الأغنى . وفجأةً يأتي أفقٌ تواترات ليعمّق الرؤى الأولى للكمية . وعلى الفور يُستبطنُ مفهومُ الكتلة . ويغدو مرادفاً لغنى عميق ، لغنى حميم ، لتركز الأشياء القيمة . وعندها يكونُ موضوع تقويم طريف حيث ينطلقُ أكثرُ الأحلام الأرواحية تنوعاً . في هذه المرحلة يكونُ مفهوم الكتلة مفهوماً - عقبةً . فهذا المفهوم يوقفُ المعرفة ؛ وهو لا يختصرُها .

وربما سنتهم باستهلال استطلاعنا من ادنى الدركات ، ويتحريف المعرفة العلمية وبالتماس اعذارٍ على هذا النحو ، اعذار لا توقفُ أبداً عقلاً مفتكراً . وستتخلّى بطيبة خاطر عن مستوى التحقيق هذا ، لكن شرط ان يكون مفهوماً تماماً إنه ما من إقتناعٍ سيأتي ليتوهج في هذا الموقد القديم ، وإنه سيحظر ، من ثم ، كل استعمال ترميزي لمفهوم الكتلة

في العلوم التي نجد فيها مجدداً خطر الغواية القديمة . اليس من المدهش ، مثلاً ، أن يتكلم بعض علماء النفس عن الكتلة أو شحنة الفعالية كما يُحكى عن مفهوم واضح ؟ مما لا شك فيه أنهم يعلمون حقَّ العلم ما في هذه الشحنة من التباس . وهم أنفسهم يقولون أن ذلك مجرد تناظر . لكن هذا التناظر النفساني يستند بكل وضوح الى المفهوم الأرواحي للكتلة . وبالتالي فإنه يُعزّز المفهوم - العقبة باستعمال زائف الوضوح . واليكم بيّنة فوريّة على ذلك : عندما يتكلم عالم نفساني عن الشحنة العاطفيّة يكون المقصود دائماً كتلةً فائضةً نسبياً ، وربما سيبدو مضحكاً الكلام عن كتلة صغيرة ، عن شحنة عاطفية صغيرة . ففي الواقع ، لا يُحكى عنها أبداً . ففي مواجهة مريض غير حسّاس ، جامدٍ لا مُبالٍ ، سيقول الطبيب النفساني إن هذا المريض يشكو من انخفاض عاطفي . خِلْسَةً ، وفي حال الإنحدار ، غالباً ما يتخلّى الطبيب النفساني عن مفهومه للكتلة العاطفيّة ، للشحنة العاطفيّة . فليس شحنةً إلّا ما ينشحن فوق طاقته . ويزداد استعمال المفهوم للأكبر وللأصغر . إنه قياسٌ غريب هذا الذي لا يحسب إلّا حساباً ما ينمو ويزداد !

إن المفهوم الأرواحي للكتلة متساوٍ في اضطراب سواء من الوجهة الحركية أم من الوجهة السكونية . فنظر الإنسان العامل تكون الكتلة مادةً أو أداةً على الدوام . وهذه المادة هي أداة من أدوات إرادة القوّة ؛ ومعنى ذلك إذاً أن وظيفتها لا يسهل تحليلها . وفي السياق نفسه ، يهمل الحسّ العام كتلة الأشياء الصغيرة ، الأشياء « التافهة » . باختصار ، لا تكون الكتلة كمّاً إلّا إذا كانت كبيرة كفاية . وبالتالي ، فهي ليست أساساً مفهوماً ذا استعمال عام كما يمكن أن يكون حال

مفهوم متكوّن في فلسفة عقلانية .

ولو طوّرت هذه التناقضات أكثر فأكثر ، في اتجاه التحليل النفسي للمعرفة الموضوعية ، من خلال التدقيق المنهجي في الاستعمالات الأولى لمفهوم الجرم/ الكتلة ، لفهمنا على نحو أفضل كيف طرح العقل ما قبل العلمي مفهوم الأجرام غير القابلة للتدقيق ، وهو ينكرُ بتسرّعٍ مفرط عمومية قانون الجاذبيّة . وربما كان لنا في ذلك مثلاً على جدلية غير ناضجة ، سيئة التلقين ، تختبر الأشياء ، بدلاً من اختبار المصادر . وتتخذ من ذلك ذريعةً لوضع الفلسفة الجدلية في ما وراء العقلانية ، وكأنها تلطيف للعقلانية . إن استعمال جدلية ما في مستوى الواقعية يكون على الدوام ظرفياً وغير يقيني .

مهما يكن أمرُ هذا الإستطراد الغيبي ، فقد قلنا فيه قولاً كافياً للتنديد بالأشكال المفهومية الغامضة مثل فكرة الجرم في صورته الأولى . فلا يمكن لعقل يتقبّل مفهوماً من هذا النوع ان يتوصّل الى الثقافة العلمية . وان إعلاناً صريحاً بالتناظر يمكنه بالكاد ان يصحّح خطر هذا الاستعمال . فالأرواحية لا تتوانى عن تعدي التعريف ، ولا تتأخر عن إعادة دمج يقينيات خاصة في العقل . وهناك فوق ذلك عارضٌ مثيرٌ جداً لن نفكر به كثيراً : إنه السرعة التي يتم بواسطتها إدراك مفهوم أرواحي . فلا يلزم سوى بضع كلمات لتعليم ماهيّة الشحنة الوجدانية . وهذه ، في نظرنا ، علامة سيئة . فبالنسبة الى معرفة الواقع النظرية ، اي بالنسبة إلى ما يتعلّق بمعرفة تتعدّى مجال الوصف العادي - وهي ترك جانباً الحساب والهندسة ايضاً - يعتبر غير صحيح كل ما يسهل تعليمه وتلقينه . ستتاح لنا الفرصة لمعاودة البحث في هذه المفارقة التربوية . اما الآن فلا نبتغي سوى إظهار عدم صوابية المفهوم الأول

للكتلة/الجُرم . ففي رأينا هناك بالنسبة الى أي مفهوم علمي خطأ يتوجبُ تصويبه . وقبل الشروع في اية معرفة موضوعية ، يتوجبُ تحليل العقل تحليلًا نفسيًا ، ليس فقط بشكل عام وإنما ايضاً في مستوى كل المفاهيم الخاصة . وبما انه من النادر جداً ان يجرى تحليلُ نفسي لمفهوم علمي في كل استعمالاته ، وبما أنه يجب التخوف دائماً من وجود عدوى بين استعمال وآخر ، فمن المتوجب دائماً ان نشير ، في كل المدارك العلمية ، إلى المعاني غير المحللة نفسياً . وسنعود في الفصل القادم إلى هذه التعددية في المعاني المعطاة لمفهوم واحد . وسنجد فيه حجةً للفلسفة العلمية المشتتة التي ندافع عنها في هذا المؤلف .

IV

أما المستوى الثاني الذي يمكن من خلاله درس مفهوم الجُرم فإنه يتوافق مع استعمال تجريبي حكيم ، ويتطابق مع تعيين موضوعي واضح . عندئذ يرتبط المفهوم باستعمال الميزان . ويفيدُ على الفور من الموضوعية الأداتية . ومع ذلك فلنلاحظ أنه يمكنُ التذكير بحقبة طويلة كانت فيها الأداة تسبق نظريتها . ولم يعد الأمر كذلك في أيامنا ، في أجزاء العلم الناشطة حقاً ، حيث تظهرُ النظرية قبل الأداة ، وبحيث تكونُ الأداة الفيزيائية نظريةً متحققة ، متعينة ، ذات جوهر عقلائي . وفيما يتعلّق بالبناء المفاهيمي القديم للجُرم ، من الواضح أن الميزان استعمل قبل ان تُعرف نظريةُ الرفع . والحال ، على الفور ، ظهر مفهوم الجُرم ، وبدون تفكير ظاهر ، كأنه البديل من اختبار أول ، يقيني وواضح ، بسيط وجازم . ولنلاحظ من جهة ثانية ، حتى في الحالة التي

يعمل فيها هذا المفهوم « تركيبياً » ، فإن إفتكاره لا يكون « تركيبياً » : ومثال ذلك أنه في حالة الميزان الروماني حيث كانت مقارنة الأوزان تتم من خلال وظيفة قوائمها الوزن وذراع الرافعة ، لم يكن التركيب موضع افتكارٍ فعلي من جانب الوزان . بتعبير آخر نقول تشكّل سلوك الميزان مماثل في بساطته لسلوك السلّة الذي درسه بيار جانيه **Pierre Janet** لتمييز احد الأشكال الأول للذكاء البشري . وسلوك الميزان هذا يخترق الأجيال ، ويُتناقل في بساطته كاختبار أساسي . فهو ليس سوى حالة خاصة من حالات هذا الاستعمال البسيط لآلة مُركبة التي ربما نجد عنها ، بالطبع ، أمثلة لا تُحصى ، وبالغة الإثارة ، في عصرنا حيث الآلة الأشد تركيباً تُقاد بكل بساطة من خلال لعبة مفاهيم تجريبية سيئة الوضع والترابط عقلاً ، لكنها مُتحدّة على نحو تجريبي أكيد .

يقابل مفهوماً بسيطاً ووضعياً كهذا ، يقابل استعمالاً بسيطاً ووضعياً كهذا لأداة (ولو كانت مركبة نظرياً) ، يقابل ذلك المفهوم والاستعمال فكر تجريبي ، صلب ، واضح ، وضعي ، ثابت . وأننا لتخيل بكل طيبة خاطر أن هذا الاختبار هو مرجع ضروري وكافٍ لاضفاء الشرعية على كل نظرية . فالوزن هو التفكير . والتفكير هو الوزن . ويكرّر الفلاسفة ، بلا كلل ، مأثورة اللورد كلفين **Lord Kelvin** التي زعمت عدم تعدّي فيزياء الميزان وحساب المَجَن . عندئذٍ يُطلق إسمُ الفكر الواقعي على فكر تجريبي متعلّق باختبار متسرّع ومبسّط كهذا الاختبار .

إن المسالك الواقعية تستمر حتى في علم متقدّم جداً . وتجلّى عودات إلى المسالك الواقعية حتى في ممارسة تسير بكتّيتها وراء نظرية ما . وتعاود هذه المسالك الواقعية ظهورها واستقرارها لأن المنظر العقلاني يحتاج إلى أن يفهمه الاختباريون العاديون ، لأنه يريد ان

يتكلم بسرعة أكبر وهو يعودُ بالتالي الى الأصول الأرواحية للغة . ولأنه لا يخاف من خطر التفكُّر من خلال التبسيط ، لإنه واقعي فعلاً في الحياة العامة . بحيث تكونُ القيم العقلانية متأخرة ، ثانوية ، نادرة - هشة مثل كل القيم العليا ، كما يقول السيد دوبريل Dupréel . في ملكوت العقل أيضاً ، العملة الزائفة تطردُ الصحيحة ، الواقعية تطردُ العقلانية . لكنَّ عالِماً معرفياً يدرسُ مكونات الفكر العلمي يتوجَّب عليه دائماً ان يستخلص المعنى الدينامي للاكتشاف . فلشَّد الآن ، إذن ، على المجلى العقلاني الذي يرتديه مفهوم الجُرم/ الكتلة .

V

يتوضَّح هذا المجلى الثالث تماماً في نهاية القرن السابع عشر عندما يتأسس الميكانيكُ العقلاني مع نيوتن Newton . إنه عصرُ التضامن المفهومي . فقد تلا الاستعمالُ البسيط والمطلق لمفهوم ما ، الاستعمال الترابطي للمفاهيم . عندئذٍ تحدَّد مفهوم الكتلة بأنه جُرمٌ مفاهيم وليس فقط كعنصر أولي في اختبار فوري ومباشر . مع نيوتن ، ستُعرَّف الكتلة بأنها حاصلُ القوة من خلال التسارع . فالقوة والتسارع والكتلة ترابطت وترابتت في علاقة عقلانية واضحة لأن هذه العلاقة (النسبة) حلَّت كلياً على قوانين الحساب العقلانية .

ان المفاهيم الثلاثة هي من الوجهة الواقعية متنوِّعة قَدَرَ الإمكان . وإن جمعها في صيغة واحدة يُفترضُ به ان يظهر كطريقة عملية نسبياً لا يمكنها أن توصف بصفة الواقعية في كل سيروراتها . والحال لماذا نمُنح الواقعي الحقَّ في نوع من انتقائية الوظيفة الواقعية ؟ ولماذا لا نلزمه بالردِّ الواضح على المسألة التالية : « ما الواقعي في القوة ، في الكتلة ، في

التسارع ؟ » . وإذا أجاب ، كما هي عادته : « كل شيء واقعي » ، فهل سنتقبل طريقة النقاش هذه التي تمحو بمبدأ غامض كلّ المفارقات الفلسفية ، كل المسائل الدقيقة ؟

في رأينا ، ما أن تعرّف المفاهيم الثلاثة للقوة والكتلة والتسارع تعريفاً ترابطياً ، نغدو على التعرّف بعينين جداً عن الأسس الرئيسة للواقعية ، لأن أي مفهوم من هذه المفاهيم الثلاثة يمكن تقويمه وتثمينه بواسطة البدائل التي تأتي بمراتب أو نواظم واقعية مختلفة . زد على ذلك أنه سيكون بالامكان ، من جرّاء الترابط ، استخلاص أحد المفاهيم من المفهومين الباقين .

وبشكل خاص ، يكون مفهوم الكتلة ، الواقعي تماماً في صورته الأولى ، مُدَقَّقاً على نحو ما ، عندما ننقل مع ميكانيك نيوتن من طابعه السكوني الى طابعه الحركي . قبل نيوتن ، كانت تُدرس الكتلة في وجودها بوصفها كمّاً مادياً . بعد نيوتن ، صارت تُدرس في صيرورة الظواهر ، بوصفها معامل تحوّل . وفوق ذلك يمكن ان نسجّل في هذه الحالة ملاحظة طريفة جداً : هي ضرورة فهم الصيرورة التي تعقّل واقعية الكائن (الوجود) . بكلام آخر : إن القيم العقلانية تتطور حقاً في اتجاه التركيب الفلسفي . فمنذ لمساتها الأولى تفسح العقلانية في المجال امام التنبؤ بما فوق العقلانية . ليس العقل ابداً ملكة تبسيط . إنه ملكة تستنير وتغني . وهو يتطوّر في اتجاه تركيب متعاضم ، كما سنبين الأمر بوضوح أكثر عندما نصل إلى المراحل المعرفية التالية لمفهوم الكتلة .

وفي كل الأحوال ، لكي نفسر ، في المعنى الواقعي ، الترابط بين المفاهيم الثلاثة للقوة والكتلة والتسارع ، لا بد من الانتقال من واقعية الأشياء إلى واقعية القوانين . وبكلام آخر يجب التسليم منذ الآن

براتبين للواقع . زد على ذلك أننا لن نترك الواقعيَّ يعتاد على هذا التقسيم المألوف . فسوف يتوجب عليه الرّد على اعتراضاتنا المتواصلة ونحن نحقق انماطاً من القوانين المتزايدة التنوع . إن بساطة الواقعية الجميلة ستمحيّ قريباً ؛ وسوف نتصفّحُ الواقعية من كل جانب ، في كل تصوراتها ، دون التمكن ابدأً من الاحاطة ، بواسطة مبادئها الخاصة ، بتراتب المستويات . لماذا ، والحالة هذه ، لا ندلّل على مستويات الواقع وتراتباتها وفقاً للمبادئ عينها التي تقسم وترتب ، اي وفقاً للمبادئ والأسس العقلانيّة ؟

ولكن هذه الملاحظة المنهجية العلمية لا بدّ من تشديدها . فيلزم ان نحيط ، بعد استتباب علاقة النُقلة (الديناميك) الأساسية ، بأنّ الميكانيك يغدو حقاً عقلانيّة من جهة الى أخرى . فينضاف علم رياضي خاص الى الاختبار ويعقلنه ؛ ويتجلّى الميكانيك العقلاني في قيمة يقينيّة ؛ ويأذن باستنتاجات صورّيّة ؛ وينفتح على حقل تجريدي لا متناهٍ ؛ فيعبّر عن ذاته في اكثر المعادلات الرمزيّة تنوعاً . مع لاغرانج Lagrange ، مع بواسون Poisson ، مع هاميلتون Hamilton ، تأتي « اشكال ميكانيكية » متزايدة العموميّة بحيث لا تعود الكتلة سوى لحظة من لحظات البناء العقلاني . وان الميكانيك العقلاني هو بإزاء الظاهرة الميكانيكية تماماً في نفس النسبة التي للهندسة الخالصة بإزاء الوصف المظهري . وسرعان ما يكتسب الميكانيك العقلاني كل الوظائف التي يمتلكها قبليّ كانطي . وإن ميكانيك نيوتن العقلاني هو معتقد علمي مزوّد بطابع فلسفي كانطي . لقد تربّت غييّات كانط على ميكانيك نيوتن . وفي المقابل يمكن شرح ميكانيك نيوتن بوصفه معلومة عقلانيّة . فهو يرضي القعل بمعزلٍ تحقّقات الاختبار . وإذا توصّل

الاختبار إلى تكنيجه ، وإلى إستدعاء تصويبات ، فعندئذ يغدو من الضروري إجراء تعديل في الأسس الروحية . وإن عقلانية واسعة لا يمكنها الاكتفاء بتصويب جزئي . فكل ما يصوبُّ العقل ينظّمه من جديد . فلنبيّن إذن كيف اعاد مشكّالُ الفلسفات المتنوّعة تنظيمَ منظومة « الأنوار الطبيعية » .

VI

إن عقلانية نيوتن توجّه كل الفيزياء الرياضي في القرن التاسع عشر . أما العناصر التي اختارها كعناصر أساسية فهي : مكان مطلق ، زمان مطلق ، جُرم مطلق ؛ وظلّت هذه العناصر في كل البناءات عناصر بسيطة ومنفصلة ، ممكن التعرف إليها دائماً وأبداً . وجعل منها قاعدة لمنظومات القياس ، مثل منظومة c.g.s ، التي تستعمل لقياس كل شيء . وهذه العناصر تتوافق مع ما يمكن تسميته بالذرات المفهومية : ولا معنى لطرح أي سؤال تحليلي بصدها . فهي قَبْلِيّات الفلسفية القياسية . فكل ما يُقاس يجب ان يستند ويمكنه ان يستند الى هذه المرتكزات القياسية .

ولكن جاءت حقبة ، مع عصر النسبية ، حيث ستفتتح العقلانية ، المغلقة جوهرياً في تصوّرات نيوتن وكانط . ولنر كيف تمّ هذا الانفتاح في شأن مفهوم الكتلة الذي يسترعي حالياً انتباهنا .

نجوّر القول إن الانفتاح تسلّط على داخل المفهوم . وندرُك ان مفهوم الكتلة له بنية وظيفيّة داخلية بينما كانت حتى ذلك الحين ، كلّ وظائف مفهوم الكتلة خارجية على نحو ما لإننا لا نجدّها إلا في تركيب مع تصوّرات أخرى بسيطة . إن مفهوم الكتلة التي تميّزها كذرة مفهومية

يمكنها إذن أن تتحمل تحليلاً . فللمرة الأولى يمكن لذرة مفهومية ان تتحلل ؛ فنصل إذن إلى هذه المفارقة الغريبة : العنصر مركب . وفي المقابل ندرك ان مفهوم الكتلة ليس بسيطاً إلا في مقاربة أولى . والواقع أن النسبية تكتشف أن الكتلة المطروحة تعريفاً كأنها مستقلة عن السرعة ، كأنها مطلقة في الزمان والمكان ، كأنها ركيزة صحيحة لمنظومة وحدات مطلقة ، هي وظيفة مركبة للسرعة . إذن كتلة شيء ما تكون منسوبة إلى انتقال هذا الشيء . وعبئاً سيتوهمون تعريفاً للكتلة الراكفة التي يمكنها الانتساب ذاتياً الى هذا الشيء (الموضوع) . فلا معنى للراحة المطلقة . ولا معنى كذلك لمفهوم الكتلة المطلقة . وإنه لمن الممتنع الانفلات من النسبية سواء في مواجهة الكتلة او تعيينات المكان/الزمان .

ويترافق هذا التركيب الداخلي لمفهوم الكتلة مع تركيبات حسية في الاستعمال الخارجي ، إذا جاز القول : فالكتلة لا تتصرف بالطريقة نفسها إزاء التسارع التماسي وإزاء التسارع العادي . إذن من الممتنع تعريفها بالطريقة البسيطة التي كان يجريها ديناميك نيوتن . وهناك تركيب مفهومي آخر : في الفيزياء النسبي ، لم تعد الكتلة مختلفة عن الطاقة .

باختصار ، يفسح التصور البسيط المكان امام تصور مركب ، دون ان يتخلّى مع ذلك عن دوره كعنصر . فالكتلة تبقى مفهوماً أساسياً ، وهذا المفهوم الأساسي مركب . وفي بعض الأحوال فقط يمكن للمفهوم المركب ان يتبسط . إنه يتبسط خلال الاستعمال ، بالتخلي عن بعض الدقائق واللطائف ، وبإماتة بعض التباينات الدقيقة . لكن خارج مسألة الاستعمال ، وبالتالي في مستوى البناءات العقلانية القبلية ، يتكاثر عدد الوظائف الداخلية للمفهوم . ويقال الشيء نفسه عن اي مفهوم خاص ،

اي مفهوم اولي ، إذ تتكاثر العقلانية وتتفرّع وتنوّع . وحسب درجة المقاربة ، سيكون العنصر الذي يشغل فيه العقل عنصراً مركّباً نسبياً . لقد انقلبت العقلانية التقليدية رأساً على عقب من جرّاء هذا الاستعمال التعدّدي للمفاهيم الاولى . وتولّدت اجساماً مقاربة ، أجساماً تفسير ، اجساماً ترشيد ، نظراً لأن هذه المصطلحات الثلاثة مشاركة في النوع . والقصد ان هذه الأجسام تستعمل في معنى المدوّنة التي تثبت تنظيم حقّ خاص . والعقلانية حين تتكاثر تغدو شرطية . فهي معنية بالنسبة : لأن التنظيم يكون عقلياً بالنسبة إلى مدوّنة مفاهيم . ليس هناك عقل مطلق . إن العقلانية وظيفية . إنها متنوّعة وحيّة .

لنستأنف الآن سجلنا مع الواقعي . هل سيعترف بالهزيمة ؟ سيكون بمستطاعه دائماً ان يتوسّع في تعريفه للواقع . فمذ قليل كان يسلم ، مدفوعاً بقوة السجال ، بوجود واقعية قوانين فوق واقعية الأشياء ، والوقائع . وسيقوم الآن بسلسلة واقعية القوانين هذه : سيفرق بين واقع القانون العام والبسيط ، وواقعية القانون الأشدّ تركيياً ؛ وسوف يثق بواقعية درجات المقاربة ، واقعية الاحجام والمقادير . ولكن كلما اتسعت هذه التراتبية ، لا يرى انها تخالف الوظيفة الفلسفية الجوهرية للواقعية التي تعتبر ان المعطى يجب ان يكون معطى بدون امتياز . وبالتالي فإن الوظيفة الأبين للمعطى هي بكل وضوح رفض كل امتياز .

والحق ان الواقعي الذي يرتّب الواقع العلمي على هذا النحو إنما يحقق هزائمه الذاتية . ففي الحقيقة لم يستخلص العلم البنية الداخلية لمفاهيمه الأساسية بوحى من الواقعية . إذ ليس هناك سوى وسيلة لجعل العلم يتقدّم وهي إدانة العلم المتكوّن من قبل وتبديل تكوّن هذا العلم . وإن موقع الواقعي لا يؤهله لذلك ، لأنه ظاهر بكل وضوح ان

الواقعية تكون فلسفةً حيثما تكون مُحَقَّةٌ على الدوام . فالواقعية فلسفة تتمثل كل شيء أو أنها على الأقل تستوعب الكل . وهي لا تتكوّن ابداً لأنها تظنّ نفسها متكوّنة وقائمة بذاتها دائماً . وهي بالتالي لا تبدّل تكوّنها ابداً . إن الواقعية فلسفة لا تلتزم ابداً ، بينما العقلانية تلتزم دائماً ، تخاطر بكل ما لديها في كل اختبار . ولكن هنا أيضاً يكون النجاح في جانب المخاطرة الأكبر . وفي الحقيقة إن كل التراتب الذي نراه قائماً في المفاهيم هو من إنجاز المجهود في سبيل إعادة التنظيم النظري الذي يقوم به الفكر العلمي . فيبدو التراتب المفاهيمي كأنه توسيع تدرّجي لمجال العقلانية أو بالحريّ كأنه التكوين المنتظم لمجالات عقلانية متباينة ، إذ إن كلاً من هذه المجالات العقلانية يتميّز بوظائف دقيقة متممة . ولا يكون أيّ من هذه التوسيعات نتيجة دراسة واقعيّة للظاهرة . فهي كلها ترتدي الطابع الجوهري . وتبدو كلها للوهلة الأولى كأنها جواهر تبحث عن مظهرها . إذن العقل هو حقاً فاعليةً مستقلة تنزع الى كمال ذاتها .

VII

لكنّ العقلانية المعاصرة لا تغتني بتكاثّر داخلي ولا بتركيب المفاهيم الأساسية فحسب ، وإنما تتوهج أيضاً في جدلية خارجية على نحو ما ، تعجز الواقعية عن وصفها ، وبالطبع تعجز أكثر عن ابتكارها . وهنا أيضاً يمكن لمفهوم الكتلة ان يقدم لنا مثلاً نيّراً . وسنقوم بالاشارة إلى الوجه الفلسفي الجديد الذي تظهر فيه الكتلة من خلال ميكانيك ديراك Dirac . وعندئذ سيكون امامنا مثال دقيق عمّا نقترح تسميته

عنصراً لما فوق العقلانية الجدلية التي تمثل المستوى الخامس من الفلسفة المبعثرة .

لقد انطلق ميكانيك ديراك ، كما نعلم ، من تصوّر بالغ التعميم وبالعالم الشمول لظاهرة الشيوخ . وإذا تساءلنا على الفور « شيوخ ماذا ؟ » فإننا سنسمع حاجةً الواقعية الساذجة والملحة ، التي تريد دائماً أن تطرح الموضوع (الشيء) قبل ظواهره . وفي الواقع يتوجّب في الرياضي للعلم إعداد مجال التعريف قبل الشروع بالتعريف ، تماماً مثلما هو الحال في الممارسة المخبريّة حيث يتوجّب إعداد الظاهرة تمهيداً لإنتاجها . إذن يبدأ الفكر العلمي المعاصر بفصل جوهرى ، Une époque ، بوضع الواقع بين مزدوجين . ويمكن القول ، في صورة مختلفة قليلاً لكنها تبدو لنا صورةً موحية ، إنّ ميكانيك ديراك يتفحص منذ الوهلة الأولى شيوخ « المزدوجات » في مجال تصوّري . وإن طريقة الشيوخ هي التي ستحدّد ، بالتالي ، ما يشاع . إذن يعتبر ميكانيك ديراك منذ إنطلاقته غير مُتحقّق . وسنرى كيف سيبحث ، في نهاية التوسيع ، عن تحقّقه او عن تحقّقاته .

يبدأ ديراك بالإكثار من معادلات الشيوخ . ومنذ أن لا نعود نفترض ان موضوعاً ما هو الذي يتحرّك وإنه يجلب معه كل سماته ، وفاءً لحدوس الواقعية الساذجة ، فإننا ننجرّ إلى طرح عدد من الوظائف مماثل لعدد الظواهر التي تشيع وتنتشر . كان بولي Pauli قد ادرك ، نظراً لأن الإلكترون يبدو قادراً على إجراء هبوطين لولبيين ، إنه كان يتوجّب على الأقل وجود وظيفتين لدرس شيوخ هذين الطابعين المنتجين للظواهر . ولقد دفع ديراك تعددية الشيوخ بعيداً . فصب جهوده على عدم إضاعة شيء من وظيفيّة العناصر الميكانيكيّة ، والدفاع عن مختلف

متغيرات أي إنحلال وتفكك . وعندئذ يقوم الحساب بالباقي .
فالمقولات تُعزّز جدلياً الظواهر الشائعة معطية لكل منها ما يعود إليها ،
ومحددة تماماً مرحلتها النسبية . وبدلاً من الانشودة الرياضية التي كانت
ترافق بالأمس عمل الفيزيائي اليدوي ، فإن تناسقاً كاملاً هو الذي يروي
رواية الشيوخ رياضياً . وبكلام أدق ، يتوجب على الرياضي ان يقود
رُباعياً غنائياً في ميكانيك ديراك ، لكي ينظم الوظائف الاربع المضافة
إلى كل شيوخ .

لكن بما إننا لا نستطيع ان نقدم في كتاب فلسفي سوى فكرة
غامضة عن « مثالية » ميكانيك ديراك ، فلنمض على الفور إلى النتائج
غير أبهين بغير مفهوم الكتلة .

إن الحساب يعطينا هذا المفهوم مع تصورات أخرى ، مع
اللحظات المغناطيسية والكهربائية ، مع الهبوط اللولبي ، محترماً حتى
آخر الشوط التلفيقية الأساسية المميّزة لعقلانية تامة . ولكن اليكم
المفاجأة ، واليكم الاكتشاف : في نهاية الحساب ، يُقدّم لنا مفهوم
الكتلة وبكل غرابة كأنه مفهوم جدلي . لم نكن بحاجة إلا لكتلة واحدة ،
فإذا بالحساب يقدم لنا اثنتين ، كتلتين لموضوع واحد⁽¹⁾ . وأن احدهما
تختصر تماماً كل ما كنا نعرفه عن الكتلة في الفلسفات الأربع السابقة :
الواقعية الساذجة ، التجريبية الواضحة ، العقلانية النيوتونية ، العقلانية
الايشتينية التامة . لكن الكتلة الأخرى ، المجادلة الأولى ، هي كتلة
سلبية . وإن في ذلك مفهوماً لا يمكن تمثله ابداً في الفلسفات الأربع

Cf. Louis de Braglie, L'Electron magnétique, P.207.

(1)

السابقة . وبالتالي فإن نصف ميكانيك ديراك يستعيد ويواصل الميكانيك الكلاسيكي والميكانيك النسبي ، والنصف الثاني يتفرع من مفهوم اساسي ، فيعطي شيئاً آخر ، ويحرك جدلاً خارجياً ، جدلاً ما كان يمكن أبداً ان نجده في التأمل بجوهر مفهوم الكتلة ، ولا في صهر مفهوم الكتلة النيوتوني والنسبي .

فماذا سيكون موقف العقل العلمي الجديد من مفهوم كهذا ؟ ولنسأل أولاً : ماذا كان موقف عالم من العصر السابق ، في مستوى فيزياء القرن التاسع عشر ؟

لا يبدو لنا الموقف الأخير هذا موضع شك . فبالنسبة إلى عالم القرن التاسع عشر كان مفهوم الكتلة السلبية مفهوماً مخيفاً . وكان بالنسبة الى النظرية التي أنتجته ، يتسم بسمة خطأ أساسي . وعبثاً كان الزعم بامتلاك كل حقوق التعبير في فلسفة « كما لو » . فقد كان ثمة حدود لحرية التعبير ، ولم يكن من الممكن ابدأ لفلسفة « كما لو » أن تنجح في تفسير كمية سلبية كما لو كانت كتلة .

وعندئذ تكون فلسفة « لم لا ؟ » الجدلية هي الطابع المميز العقل العلمي الجديد ، وتدخل إلى المسرح . فلماذا لا يمكن أن تكون الكتلة سلبية ؟ وما هو التعديل النظري الجوهرى الذي يمكنه إضفاء الشرعية على كتلة سلبية ؟ وفي أي أفق اختباري يمكن اكتشاف كتلة سلبية ؟ وما هو الطابع الذي يتبدى ، من خلال شيوعه ، كأنه كتلة سلبية ؟ باختصار ، إن النظرية متماسكة ، فهي لا تتردد في البحث ، مقابل بعض التعديلات الأساسية ، عن إنجازات مفهوم جديد تماماً ، بدون جذور في الواقع المشترك .

هكذا يتصدّر التحقّق الواقع . وهذه الأولويّة التحققيّة تلغي تصنيف الواقع . فالفيزيائي لا يعرف الواقع حقاً إلاّ عندما يحقّقه ؛ عندما يكون مسيطراً ، هكذا ، على الاستثاف الأبدي للأشياء ، وعندما يشكّل بنفسه عوداً أبدياً للعقل . زدّ على ذلك أن مثال التحقّق متطلّب : فالنظرية التي تحقّق جزئياً عليها أن تحقّق كلياً . ولا يمكنها أن تكون مُحقّقة بطريقة جزئية . فالنظرية هي الحقيقة الرياضيّة التي لم تجد بعدُ تحقّقها الكامل . ويتوجّب على العالم البحث عن هذا التحقّق الكامل . يجب إكراه الطبيعة على المضي قدماً إلى الحد الذي يذهب عقلنا إليه .

VIII

في نهاية مجهودنا الرامي ، إنطلاقاً من مفهوم وحيد ، إلى عرض مثال من الفلسفة المبعثرة . سواجه عقبة . وقد كان بإمكان تلافي هذه العقبة لو منحنا نفسنا الحق المشروع كفايةً في استعمال المفاهيم المختلفة للتمثيل على مختلف احوال الفلسفة المبعثرة . لكن فلنرّ الاعتراض الذي يظهر في ذهن القارئ . سيُعرض علينا بالقول إن مفهوم الكتلة السلبية لم يجد بعدُ تأويله الاختباري وبالتالي فإن مثالنا عن العقلنة الجدلية يظلّ في الهواء ، وانه فوق ذلك يطرح مسألة . لكنه من المثير جداً أن تكون مسألة كهذه قد اثرت من قبل . فهذه الإمكانية تشير إلى قيمة التساؤل في الفيزياء الرياضي . ولنشدّد من جهة ثانية على الطابع الخاص جداً لهذه المسألة : انها مسألة واضحة نظرياً ، تطول ظاهرةً مجهولةً تماماً . وإن هذا المجهول الواضح هو تماماً على نقيض اللاعقلاني الغامض الذي غالباً ما تقيّم له العقلانيّة وزناً وتعطيه دوراً وواقعاً . إن نمطاً تساؤلياً كهذا لا يمكن تصوّره في فلسفة واقعية ،

في فلسفة تجريبية ، في فلسفة وضعية . ولا يمكن تأويله إلا في عقلانية مفتوحة . وعندما نطرح هذه المسألة بكل بنائها الرياضي السابق ، تكون بكل جلاء انفتاحاً .

وبالطبع قد تفقد اطروحتنا الكثير من قوتها إذا لم نتمكن من الاعتماد على أمثلة أخرى حيث يكون تأويل مفهوم أساسي جدي متحققاً فعلاً . هذا هو حال الطاقة السلبية . فقد ظهر مفهوم الطاقة السلبية ، في ميكانيك ديراك ، تماماً كما ظهر مفهوم الكتلة السلبية . ويمكننا بصدده ان نستعيد كل نقاط النقد السابقة ؛ ويمكننا التوكيد على أن مفهوماً كهذا قد بدا مخيفاً لعلم القرن التاسع عشر ، وأن ظهوره في نظرية كان بمثابة الدليل على خطأ رئيس يحرف البناء النظري بكامله . ومع ذلك لم يجعل منه ديراك حجة على منظومته . بل على العكس ، بما أن معادلاته عن الشيوخ كانت تؤدي إلى مفهوم الطاقة السلبية ، فان ديراك أخذ على عاتقه مهمة ايجاد تفسير مظهري لهذا المفهوم . ولقد استطاع مفهومه الذكي ان يظهر باديء الأمر كأنه بناء فكري محض . لكن الاكتشاف الاختباري للكهربون الايجابي ، على ايدي بلاكيت Blackett واوكشياليني Occhialini ، سرعان ما جاء ليؤكد بشكل غير مرتقب على نظرات ديراك . والحقيقة ، ليس مفهوم الطاقة السلبية هو الذي دفع الى البحث عن الكهربون الإيجابي . فقد كان هناك ، كما يحدث غالباً ، توليف غرضي بين الاكتشاف النظري والاكتشاف الاختباري ؛ ولكن السرير كان جاهزاً لكي تأتي الظاهرة الجديدة وتستلقي فوقه فتجده على قياسها تماماً . لقد كان هناك تنبؤ نظري كان يتوقع الحدث . ويمكن إذن القول في معنى من المعاني إن جدل مفهوم الطاقة قد وجد ، وفقاً لبناء ديراك ، تحققة المزدوج .

IX

لنعد الآن إلى الكتلة السلبية . فما هي الظاهرة التي يمكنها ان تتوافق مع مفهوم الكتلة السلبية الذي أعدّه ديراك ؟ بما أنني لا أستطيع الإجابة عن السؤال كرياضي ، فلأكدس الأسئلة الغامضة ، الاسئلة الفلسفية التي تخطر في بالي .

هل للكتلة السلبية الطابع الذي يفترض أن نجده في مسار التحقق المادي في ميزان الكتلة الايجابية يمكنها الالتصاق بالمادة الناجمة عن التحقق المادي ؟ بكلام آخر نقول : هل مسارات الخلق والبناء الماديّين - الجديدة تماماً بالنسبة إلى العقل العلمي ! - على صلة بالجدليات العميقة للمفاهيم الأساسية مثل الكتل الايجابية والسلبية ، الطاقات الايجابية والسلبية ؟ ألا يوجد ارتباط بين الطاقة السلبية والكتلة السلبية ؟

حين نطرح هذه الأسئلة التهرية والبالغة الغموض - في حين أننا لم نسمح لنفسنا في أي من مؤلفاتنا السابقة بأدنى استباق للأمور - ، نرمي إلى هدف ما من وراء ذلك . فالحقيقة أننا نريد أن نعطي الانطباع بأن العقل العلمي يحلم في هذه المنطقة من العقلانية ما فوق الجدلية . فهنا ، وليس في مكان آخر ، تولد الأحلام الباطنية ، تلك التي تغامر وهي تفكر ، تلك التي تفكر وهي تغامر ، تلك التي تبحث عن تنوير الفكر بالفكر ، والتي تجد حذساً لطيفاً في ماورائيات الفكر المهذب . إن الاحلام العادية تعمل في الطرف النقيض ، في منطقة علم نفس الأعماق ، راکضة وراء غوايات الشبق Libido ، غوايات الحياة الحميمة ، و يقينيات الواقعية الحياتية ، وفرح الحياة والاقتناء .

وقد لا نعرف علم نفس العقل العلمي معرفةً جيّدة إلا عندما نقيم الحدّ ما بين نوعين من الأحلام . لقد أدرك جول رومان Jules Romains واقع هذا التفريق من خلال صفحة صغيرة كتب فيها : « انني فوق عقلائي من بعض الزوايا »⁽¹⁾ . وبرأينا الرجوع إلى الواقع متأخراً أكثر مما يفترض جول رومان ، والفكر المهذب يحلم لأمد طويل وفقاً لتهذيبه وتكوينه . لكن دورة ضروريّ ، ويتوجب على فلسفة مبعثرة تأمّة أن تدرس منطقة الأحلام الباطنية .

إن الأحلام الباطنية في ألقها العلمي الراهن هي ، في نظرنا ، ذات منحى رياضي جوهري . فهي تتوقّ إلى مزيد من الرياضيات ، إلى دالاتٍ رياضية أشدّ تركيباً وأكثر عدداً . وعندما نتابع جهود الفكر المعاصر لفهم الذرّة ، لا نكون بعيدين عن التفكير بأن الدور الأساسي للذرّة هو إكراه الناس على تعاطي الرياضيات . الرياضيات أولاً . . . ولهذا يفضل الشُّفَع . . . وباختصار ان فن شعر الفيزياء يقوم على الأعداد، على الزمر ، على الهبوط اللولبي ، مستبعداً التوزيعات الرتيبة ، الكمّيات المكرّرة ، دون ان يتوقّف أبداً شيء مما يعمل . فائي شاعرٍ سيأتي لإنشاد هذا النشيد الفيثاغوري الشامل ، هذا العلم الحسابي التوليفي الذي يبدأ وهو يمنح لكل كائن كمّياته الأربع ، وعدده المؤلف من أربعة ارقام ، كما لو كان الابطسط ، الأفقر ، الأكثر تجديداً من الكربونات قد سبق له أن امتلك بالضرورة أكثر من ألف وجه . فعبثاً تحاول الكربونات ألا تكون سوى بضعة اجزاء في ذرّة من الهليوم او

❦

Jules Romains, Essai de réponse à la plus vaste question, N.R.F., 1^{er} (1) août 1939, P.185.

الليتيوم ، وعددها المسجّل لا يحمل سوى اربعة ارقام : إنّ زمرةً من
الكهربونات تماثل في تركيبها كتيبةً من المشاة . . .

لنوقف هنا فيضاناتنا . يا للأسف ! لقد كنا بحاجة الى شاعر ملهم
فلا نلمح سوى صورة عقيد يعدّ جنود كتيبته . إنّ تراتب الأشياء أعقدُ
من تراتب الناس . فالذرة مجتمع رياضي لم يقلّ لنا أسرارهِ بعد ؛ ولا
يُحكم هذا المجتمع ويؤمر بواسطة الحساب العسكري .

الفصل الثاني

مفهوم الجانية المعلومية

I

على هذا النحو تمكناً ، في صدد مفهوم واحد ، من تبيان سلالة معتقدات فلسفية تمتد من الواقعية إلى ما فوق العقلانية . فقد كان مفهوم واحد كافياً لبعثرة الفلسفات ، ولتبيان أن الفلسفات الجزئية كانت تطرح نفسها من جانب واحد ولم تكن تضيء سوى وجه من وجوه المفهوم . وامامنا الآن سُلَّم سجالِي كافي لتحديد موقع مختلف مناظرات الفلسفة العلمية ، وللحوول دون خلط الحُجَج .

وبما أن الواقعاني هو الفيلسوف الجامد إلى ابعد حد ، فلنحرِّك معركتنا بطرح المسائل التالية :

اتعتقدون حقاً أن العالم يكون واقعانياً في كل أفكاره ؟ هل واقعاني عندما يفترض ، هل واقعاني عندما يلخص ، هل واقعاني عندما يخطط ، هل هو واقعاني عندما ينخدع ؟ وهل هو بالضرورة واقعاني عندما يقرّر ويؤكد ؟

أليس للأفكار المتنوعة الصادرة عن عقل واحد معاملات واقعية

مختلفة ؟ وهل يفترض بالواقعية أن تحظر استعمال الاشارات والرموز ؟
وهل الرمز هو بالضرورة خارج الواقع ؟ وهل يحتفظ الرمز في مختلف
درجاته بمعاملات الواقع ذاتها - أو اللاواقع ؟

ألا تتباين معاملات الواقع باختلاف المفاهيم واختلاف تطور
المفاهيم وبمقتضى تصوّرات العصر النظرية ؟

باختصار ، سنجبر الواقعي على إدخال تراتب ما في اختباره .

لكنّا لن نكتفي بتراتب عام . فقد بيّنا ، في صدد مفهوم خاص
شيمة مفهوم الكتلة ، إنّ تراتب المعارف يتوزّع توزّعاً متبايناً بتباين
الاستعمالات . وامام تعددية كهذه ، يبدو لنا إذن أنه من العبث الرّد
الإجمالي والقول : « إن العالم واقعي » .

من المؤكّد أنه إذا كان يتوجّب في معظم الأحيان التخفيف من
اعباء الواقعي فلا بد أيضاً من تحميل العقلاني . لا بد من السهر على
قَبليّات العقلاني واعطائها وزنها الحقيقي كَبَعديّات . ويتوجّب دائماً
وابداً إظهار ما يتبقّى من معرفة مشتركة في المعارف العلمية . ويلزم أن
نبرهن على أن الأشكال القبليّة في المكان وفي الزمان لا تلزم سوى نمط
من الاختبارات . فلم يعد بمكنة أي شيء إضفاء الشرعية على عقلانيّة
مُطلقة ، ثابتة ، نهائيّة .

باختصار ، يجب تذكير كل امريء بتعددية الثقافة الفلسفيّة . وفي
هذه الظروف والشروط يتراءى لنا أن علم نفس العقل العلمي قد يفترض
به أن يرسم ما سنسميه الجانيّة المعلوماتية الوجه المعرفي الجانبي
لمختلف الصياغات المفهومية . فبواسطة جانيّة ذهنية كهذه قد نتمكّن
من قياس العمل النفساني الفعلي الذي تقوم به مختلف الفلسفات في

إنجاز المعرفة . فلنشرح فكرتنا على مثال مفهوم الكتلة .

II

عندما نسأل أنفسنا بأنفسنا ، فإننا ندرك أن الفلسفات الخمس التي اوردناها (الواقعية الساذجة ، التجريبية الواضحة والوضعية ، العقلانية النيوتونية أو الكانطية ، العقلانية التامة ، العقلانية الجدلية) . إنما توجّه في مختلف الإتجاهات استعمالاتنا المتنوعة لمفهوم الكتلة . وعندئذ سنحاول أن نوضح بشكل إجمالي أهميتها النسبية واضعين على الإحداثي الأفقي (القاضب) الفلسفات المتتالية ، وعلى الاحداث العامودي (العاقد) قيمة - لو كانت تستطيع أن تكون صحيحة - لأمكنها أن تقيس وتيرة الاستعمال الفعلي للمفهوم ، والأهمية النسبية لاقتناعاتنا . ومع تحفظٍ . حول هذا القياس الإجمالي جداً ، نحصل عندئذ على ترسيم من النوع التالي للصورة الجانبية لمعلوماتنا الشخصية عن مفهوم الكتلة (شكل رقم ١) :

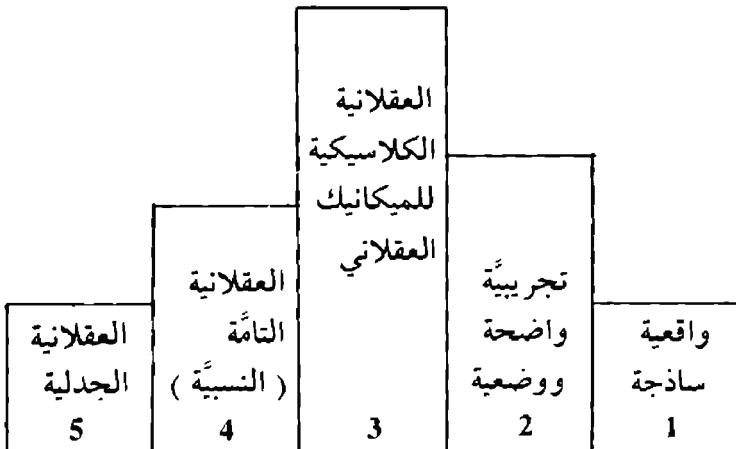
ولندقق بالتالي ومن الجانب الفقير للثقافة ، في مفهوم الكتلة بشكله التجريبي . إننا نتوصل من جانبنا وفي ما يعيننا إلى اعطائه أهمية كبيرة جداً . والحقيقة أن سلوكنا الميزاني قد جُرب كفايةً الماضي . لقد كان ذلك في عصر كنا نتعاطى فيه الكيمياء ، في عصر ابعء بكثير حيث كنا نزن ، بعناية إدارية ، الرسائل الموضوعية في مكتب بريدي . إن توبيخات المال تطالب بسلوك القسطاس . وما زال الحس المالي المشترك يُفتش بالقول إن الممول يزن هودَه بدلاً من أن يعدّها ويحسبها . ولنلاحظ عرضياً أن سلوك القسطاس الذي يولي إحتراماً مطلقاً لمفهوم الكتلة لا يكون على الدوام سلوكاً واضحاً جداً : فالكثيرون

من الطلاب يفاجأون ويضطربون من جرّاء التباطؤ في القياس الدقيق .
 اذن لا يجوز أن ينسبه إلى كل شيء ، إلى كل الناس ، مفهوم تجريبي
 للكتلة يمكنه أن يكون مفهوماً واضحاً بشكلٍ آلي .

واخيراً عندنا مثل كل الناس ساعاتٌ للواقعية وحتى بخصوص
 مفهومٍ مُلقّن كمفهوم الكتلة فإننا لم نحلّ نفسيّتنا تحليلاً كاملاً بعد .
 وإننا سرعان ما نعلن انتسابنا إلى اشارات ورموز تكون فيها الكمية الأكثر
 غموضاً ، معروضةً وكأنها كتلة واضحة . إننا نحلم بمواد قد تكون
 قوىً ، وبأوزانٍ قد تكون ثروات ، كما نحلم بكل اساطير اعماق
 الوجود . اذن من واجبتنا أن نترك ، بكل صدق ، عتبةً ظليّةً امام مبنى
 افكارنا الواضحة . لذا فإن ترسيمنا يشير إلى منطقةٍ للواقعية .

III

لجعل منهجنا أوضح ، فلنطبّقه أيضاً على مفهوم مماثل لمفهوم



صورة جانبية عن معلوماتنا الشخصية حول مفهوم الكتلة

شكل رقم (١)

الكتلة ، اي على مفهوم الطاقة . حين نتفحص الأمر بأكبر قدر ممكن من الصدق ، نحصل على الجانيّة المعلوماتيّة التالية (شكل رقم ٢) . ولنقارن من الجانيّة (1) والجانيّة (2) .

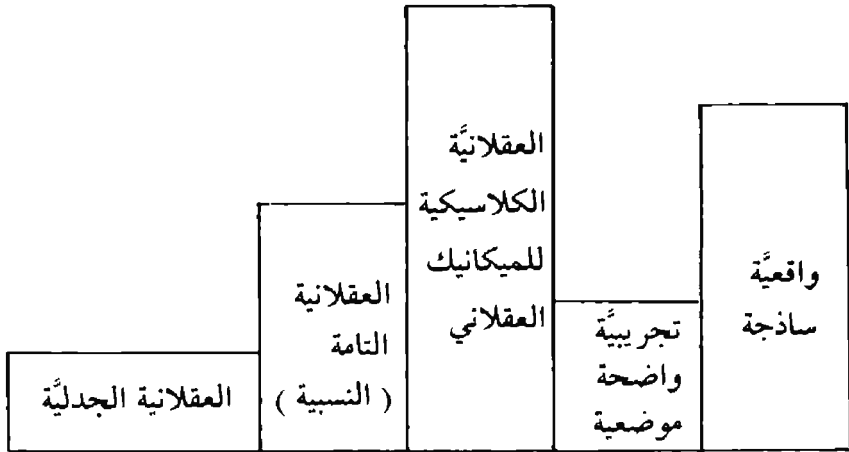
إننا نشدّد على كون الجانيّة المعلوماتيّة يجب أن تكون دائماً منسوبةً إلى مفهومٍ معيّن ، وانها لا تصلحُ إلا بالنسبة إلى فكر خاص يفحص نفسه في مرحلة خاصة من مراحل ثقافته . وإن هذا التخصيص المزدوج هو الذي يكون مهماً ومفيداً بالنسبة إلى علم نفس العقل العلمي .

ولتوضيح نظرتنا على نحو أفضل . فلنشرح جانيّتنا المعلوماتيّة ، مُدلين باعتراف قصير حول ثقافتنا ونسبتها إلى المفهوم الذي يسترعي اهتمامنا .

في ترسيماً (الشكل ١) نعرف بالأهمية المنسوبة إلى المفهوم العقلاني للكتلة ، وهو مفهوم تكوّن من خلال تربية رياضيّة كلاسيكية ، وتتطور من خلال ممارسة طويلة لتدريس الفيزياء الأوليّة . ففي الواقع وفي معظم الحالات ، يترأى لنا مفهوم الكتلة من خلال توجّه العقلانيّة الكلاسيكية . وفي نظرنا أن مفهوم الكتلة ، من حيث هو مفهوم واضح ، هو بشكل خاص مفهوم عقلاني .

ومع ذلك يمكننا عند اللزوم توجيه المفهوم في اتجاه الميكانيك النسبي أو في اتجاه ميكانيك ديراك . لكن هذين الاتجاهين ، خاصة اتجاه ديراك ، هما اتجاهان صعبان . فاذا لم نتحفّظ حولهما فقد تسيطر علينا النزعة العقلانيّة المجرّدة . وإن عقلانيّتنا المجرّدة تعوق عقلانيّتنا التامّة وبالأخص عقلانيّتنا الجدلية . وإن في ذلك لبرهاناً على أن أصحّ

الفلسفات ، شيمّة العقلانية النيوتونية والكانطية ، يمكنها في بعض الظروف أن تشكّل عقبة أمام تقدّم الثقافة .



صورة جانبية عن مفهومنا الشخصي للطاقة
شكل رقم (٢)

بخصوص اجزائهما العقلانيّة ، تعتبر الصورتان الجانبيّتان متماثلتين من كل النقاط سواء في التشكيل النيوتوني أو في التشكيل النسبوي . والحال ، منذ أن نتوجّه نحو معلومة عقلانيّة نكون واثقين من جهتنا بمفهومنا للطاقة وبمفهومنا للكتلة على حدٍ سواء . بكلام آخر ، تعتبر ثقافتنا ، بإزاء معارفنا العلمية ، ثقافة مؤتلفة حول هذين المفهومين الخاصين بالكتلة والطاقة . وهذه ليست حالة عامة ، فقد تبرهن استطلاعات دقيقة تُجرى على مستوى تصوّراتٍ خاصة ، قد تبرهن على وجود اختلافات دقيقة حتى لدى افضل العقول . فليس من المسلّم به أن جميع التصوّرات الواضحة منطقياً هي من الوجهة النفسانية واضحة أيضاً . وربما توضح الدراسة المنهجية للجانبيات المعلوماتية (المعرفية

النقدية) كثيراً من صحة الصور النصفية .

نلاحظ في الجانبية (2) المقارنة مع الجانبية (1) ظهور أهمية أكبر للمفهوم الجدلي للطاقة ، لأن هذا المفهوم ، كما سبق لنا القول في الفصل السابق ، وجد تحققه ، في حين لم يتحقق مفهوم الكتلة .

إن الجزء الغامض ، ما تحت الأحمر من التصور الفلسفي لمفهوم الطاقة ، مختلف تماماً عن الجزء المقابل في تصور مفهوم الكتلة . ففي المقام الأول يُعتبر الجزء التجريبي محدود الأهمية .

إن السلوك الدينامي غير موجود فينا إذا جاز القول . وعندما ندرك القياس الدينامي حق الإدراك ، فإننا سنضعه في الاتجاه العقلاني . وتعتبر في نظرنا نادرة الاستعمالات الوضعية لمفهوم الطاقة . إذن لا بد لنا من الإشارة ، فوق جانبينا المعلوماتية ، إلى منطقة الفلسفة التجريبية بوصفها محدودة الأهمية نسبياً .

في المقابل ، ما زالت عندنا معرفة غامضة حول الطاقة ، معرفة تكونت بوحى من واقعية بدائية . وتألّف هذه المعرفة الغامضة من مزيج من الحدة والحمافة ، من الشجاعة والمكابرة ؛ وهي تحقق إرادة قوة صماء تجد فرصاً لا تُعد ولا تُحصى ، لكي تظهر نفسها . إذن لا يجوز الإندهاش من أن يلقي استعمال مباشر والتباسي بظله على التجريبية الواضحة ، وأن يشوّه جانبينا المعلوماتية . وبكفي أن نستعمل أداة سيئة الصقل حتى ندرك مدى هذا التشويه النفساني . يكفي ظهور جذر يعيق وتيرة المحراث حتى ينقلب فرح الحراثة حرّاً ، وحتى يحرك الشغل ، المتناسي العقلانية الواضحة لدوره ، الأداة بقوة تأرية . وربما يكون من المفيد أن نحدّد تماماً هذا المفهوم للطاقة المنتصرة ؛ وقد نرى أنه يقدم

لبعض النفوس ضمناً وقيناً وذوقاً تخذعنا حول حقيقتها . وربما تكفي الجانيّة المعلوماتية لمفهوم الطاقة عند نيتشه ، مثلاً ، لتفسير لا عقلانيته ، ويمكن إنشاء عقيدة كبيرة إنطلاقاً من تصوّر خاطيء .

IV

وعلى هذا النحو ، يمكن من وجهة نظرنا وبعد جمع مجموعة الصور الجانيّة المعلوماتية لكل التصورات الأساسية ، عندها فقط يمكن حقاً درسُ الفاعلية النسبية لشتى الفلسفات ، وإن مجموعات صور كهذه ، فردية بالضرورة ، من شأنها أن تستخدم في اختبارات علم نفس العقل العلمي . إننا نقترح اذن وبكل طيبة خاطر اجراء تحليل فلسفي شبحي من شأنه أن يعين بكل دقة كيف تستجيبُ شتى الفلسفات على صعيد معرفة موضوعية خاصة . وقد يحتاج هذا التحليل الفلسفي الشبحي ، لكي يتطور ، إلى علماء نفسانيين كانوا فلاسفة ، ويحتاج ايضا إلى فلاسفة يوافقون على الاهتمام بمعرفة موضوعية خاصة . إن هذا الشرط المزدوج لا يمتنع تحقيقه إذا التزمنا حقاً بسرد المعارف المتعاقبة حول ظاهرة خاصة محدّدة تماماً . والظاهرة المحدّدة جيداً تؤدي بطريقة شبه آلية إلى تصنيف المظهريّات . وعلى الفور يفقد اعتباطية الجدول الروحي الذي يتحرّك في مستوى ظاهرة ما .

وبما أن مهمتنا في هذا المؤلّف هي إقناع قارئنا بديمومة الافكار الفلسفية واستمرارها في سيرورة العقل العلمي بالذات ، فإننا نرغب في تبيان أن محور السينات الذي وضعنا فوقه الفلسفات الأساسية في تحليل الجانيّات المعلوماتية ، هو محورٌ واقعي فعلاً ، وانه خلوّ من الارتجال ومتطابقٌ مع تطورٌ منتظمٌ للمعارف .

ومن ثم لا نرى ابداً كيف يمكن ترتيب الفلسفات التي اتخذناها كقاعدة ، ترتيباً مختلفاً . إن محاولات القلقه العديدة التي قمنا بها فشلت كلها ، منذ أن آل بنا الأمر إلى ردها لمعرفة خاصة . وعلى هذا النحو جربنا منهجاً تشيئياً على أساس الواقعية - العقلانية - التجريبية الواضحة . وكنا نظن أن معظم التقنيات تطبق في عملها عقلانية سابقة . وحين دققنا في المسألة عن كثب ، ادرکنا أننا لم نكن نرتب على ذلك النحو سوى مواقف عامة ، وإننا ، بعد كثير من الفحوص الخاصة ، تبيناً بالنسبة إلى معارف الموضوعية الخاصة ، نسق الواقعية - لتجريبية - العقلانية . إن هذا النسق توليدي ويبين هذا النسق (الراتب) حقيقة علم المعرفة ذاته . فإمكان معرفة خاصة أن تعرض نفسها عرضاً واضحاً في فلسفة خاصة ، ولا يمكنها أن تتأسس على أساس فلسفة واحدة ؛ فتقدمها يتضمن جوانب فلسفية متنوعة .

ومن يرد القفز فوق العقبات والاستقرار فوراً في المذهب العقلاني ، يثق بعقيدة عامة ، بتعليم فلسفي فقط . فاذا اعتبر معرفة موضوع خاص فسوف يدرك أن المفاهيم المقابلة لشتى الصفات والوظائف غير منتظمة على المستوى نفسه ؛ ولن يتعب في إيجاد الآثار الواقعية في المعارف الموضوعية الأكثر تطوراً .

وبشكل طردي ، لا يمكن لفيلسوف يزعم الاستمرار في الواقعية أن يفعل ذلك إلا إذا اختار المواضيع الطبيعية ، وخاطر منهجياً بثقافته وأرسى الفكر اعتباطياً على قاعدة مرحلته الأولى . وربما يكفي وضعه امام موضوع مصنوع يدوياً ، موضوع متمدن ، حتى يكون مضطراً للموافقة على أن ميدان الواقع يتصل بميدان المنجزات . وعندئذ قد يكون من السهل عليه ، وهو يواصل استقراره داخل الواقعية إذا جاز

القول ، أن يبرهن على أن عوامل عقلانية قد دخلت بين الواقع والإنجاز . وقد نبرهن بهذه الطريقة على أن محور الفلسفات التي اقترحناها ، هو محور حقيقي ، محور متواصل .

والخلاصة هي أنه يمكن أن نواجه أي موقف فلسفي عام وأن نعارضه بمفهوم خاص تنتسب جانبيته المعلوماتية إلى تعددية فلسفية . إذن لا تكفي فلسفة واحدة لإدراك معرفة قليلة الوضوح . وإذا رغبتنا منذ الآن بطرح المسألة نفسها طرحاً دقيقاً حول معرفة واحدة ذات عقليات متباينة ، فسوف نلاحظ ازدياداً عجيباً في التعددية الفلسفية للمفهوم . وإذا اكتشف فيلسوف متسائل بصدق عن مفهوم واضح كمفهوم الكتلة إن في ذاته خمس فلسفات لا يمكن الحصول عليها إلا إذا استجوب عدّة فلسفات حول عدّة مفاهيم . لكنّ هذا السديم كلّهُ يمكن ترتيبه إذا رغبتنا حقاً في الإعراف بأنّ فلسفة واحدة لا يمكنها تفسير كل شيء ، وإذا رغبتنا حقاً في ترتيب الفلسفات . بتعبير آخر ، لا تقدّم كل فلسفة سوى تسجيل واحد للشبح المفهومي وإنه لمن الضرورة بمكان جمع كل الفلسفات للحصول على الشبح المفهومي الكامل لمعرفة خاصة .

وبالطبع ليس لكل المفاهيم نفس السلطة التثبتيّة بإزاء الفلسفة . وإنه لمن النادر أن يكون لمفهومٍ شبح كامل . فهناك علومٌ لا تكادُ تظهر فيها العقلانية . وهناك علومٌ أخرى تكون فيها الواقعية شبه معدومة . ولكي يكون إقتناعاته ، غالباً ما يتعوّد الفيلسوف على البحث عن مركّزات في علم خاص ، وحتى في الفكر ما قبل العلمي المميّز للحس المشترك . وهو يعتقد عندئذٍ أن مفهوماً ما هو بدلٌ من شيء ، وذلك خلافاً لواقع المفهوم من حيث هو لحظة في تطور فكرٍ ما . إذن لا يكون له أيّ حظٍ في إعادة رسم الحياة الفلسفية للمفاهيم إلا بدرس

المفاهيم الفلسفية الملتزمة في تطور الفكر العلمي . إن الشروط الاختبارية والرياضية للمعرفة العلمية تتغير بسرعة مماثلة لسرعة طرح المسائل على الفيلسوف طرحاً مختلفاً كل يوم . ولمتابعة الفكر العلمي ، لا بد من إصلاح الأطر العقلانية والتسليم بالوقائع الجديدة .

وهذا معناه بالضبط الانقياد لمجلس الايدونية Idonéisme الذي نجتلبه من مؤلفات فردينان غونست F. Gonseth ، وهي مؤلفات حماسية ، حية ، مهيبة لا ينبغي لفت انتباه الفلاسفة اليها كثيراً . إن مؤلفاته تتوافق حقاً مع رغبة في الدقة تبدو لنا ضرورية لبلوغ فلسفة تأخذ في الحسبان كل جوانب العلم . ففي كتابه الرياضيات والواقع يطور فردينان غونست مذهبه الايدوني من زاوية رياضية ومنطقية خاصة . وبما أن الهدف الذي ننشده مختلف قليلاً ، فقد اضطررنا للإتصال بالإوونية ولبعثرتها أكثر مما هي مبعثرة . واللطائف المضافة تعود إلى واقع أن المعرفة الموضوعية هي بالضرورة أكثر تنوعاً من المعرفة الرياضية الخالصة .

إذن استنتاجنا واضح : تكون فلسفة العلوم ، حتى ولو حصرناها في فحص علم خاص ، فلسفة مبعثرة بالضرورة . ولكنّها فلسفة متناسقة ، وتستمد تماسكها من جدلها ومن تقدّمها . فكل تقدّم لفلسفة العلوم يتم في اتجاه عقلانية متطورة ، ويقوم في صدد كل المفاهيم بإزالة الواقعية الأولية . ولقد درسنا المسائل المطروحة على اختلافها من زاوية هذه التصفية في كتابنا تكوين العقل العلمي . وفي هذا المؤلف أتاحت لنا فرصة تعريف مفهوم العقبة المعلوماتية . ويمكننا إبراز العلاقة بين مفهومي العقبة المعلوماتية والجانبية المعلوماتية ، لأنّ جانبية معلوماتية تحتفظ بأثر العقبات التي توجب على ثقافة ما أن تتعدّها . وإن العقبات

الأولى ، تلك التي تُصادفُ في المراحل الأولى من الثقافة ، تستوجب مجهوداتٍ تربوية علمية واضحة جداً . وسنحاول في هذا المؤلف العمل على القطب الآخر ، محاولين أن نظهر التعقيل في أطف صورهِ عندما يسعى إلى الاكتمال والتجادل مع الاشكال الراهنة للعقل العلمي الجديد . وفي هذه المنطقة ، ليست العدة المفهومية غنية جداً بالطبع ؛ فالمفاهيم السائرة على طريق الجدلية هي مفاهيم حساسة وغير موثوقة أحياناً . إنها تشبه البذور الأشد ضعفاً : ومع ذلك فإن الفكر الإنساني يتقدّم فيها وبواسطتها .

الفصل الثالث

اللاجوهريّة :

أماراتُ كيمياء غير لا فوازنيّة

I

قبل أن نعرض الاتجاهات الجدليّة التي تظهر فجأةً في استعمال مفهوم الجوهر ، علينا أن نحدّد الدور الصحيح لهذا المفهوم في العلم الحديث وأن نحاول إستخلاص الجوانب - النادرة جداً في الحقيقة - التي يعملُ هذا المفهوم من خلالها كمقولة فاعلة . وحين تناست الفلسفة الكيمائيةُ هذا الجانب انسكبت في الواقعيّة بدون سجل . وعلى هذا النحو صارت الكيمياء مجال اصطفاء الواقعيّين ، الماديّين والمعادين للغيبين . ففي هذا المجال راكم الكيميائيون والفلاسفة العاملون في ظلّ الشعار نفسه ، كميّة كبيرة من المراجع ، لدرجة أنه صار من المجازفة التحدّث ، كما سنفعل نحن ، عن تأويل عقلائي للكيمياء الحديثة . فمن الواضح أن الكيمياء ، في صورتها الأولى ، في اختباراتِها الأولى ، في إعلان اكتشافاتها ، هي كيمياء جوهريّة . إنها تُشير إلى الجواهر بعبارة تنبؤيّة كما تفعل الواقعيّة الساذجة . فعندما يقول الانسان العادي إن الذهب له وزنٌ ، وعندما يقول الكيميائي إن الذهب معدنٌ كثافته ١٩,٥ ، إنما يُعلنان عن معرفتهما بالطريقة نفسها ،

مسلمين بمبادئ الواقعية دونما جدال . إن الاختبار الكيميائي يتقبل بسهولة كبيرة مقترحات الواقعية لدرجة أن المرء لا يشعر بالحاجة إلى صوغها في فلسفة أخرى . وإذا كان بالامكان أن نبين هنا ، وعلى الرغم من نجاح الواقعية هذا ، جدلية المفهوم الأساسي للجوهر ، فربما سيكون من الممكن الإشعار بنشوء ثورة عميقة في الفلسفة الكيميائية . ومنذ هذا الحين يظهر لنا إمكان قيام ما بعد الكيمياء . وإذا تمكنا من تطويره فإن ما بعد الكيمياء هذا يفترض به أن يُشتت الجوهرانية . فهو يُبين وجود عدة أنماط من الجوهرانية ، عدة مناطق للتجليات ، عدة مستويات لتجذير الخواص المتنوعة . إن نسبة ما بعد الكيمياء إلى ما بعد الطبيعة مماثلة لنسبة الكيمياء إلى الطبيعة . وليس بإمكان ما بعد الطبيعة أن يكون له سوى مفهوم واحد للجوهر لأن المفهوم الأولي للظواهر الطبيعية كان قد اكتفى بدراسة جسم هندسي متماسك تُميّز بخواص عامة . ويتوجب على ما بعد الكيمياء أن يفيد من المعرفة الكيميائية لمختلف النشاطات الجوهرية . عليه أيضاً أن يفيد من كون الجواهر الكيميائية الحقيقية هي من نتاج التقنية أكثر مما هي اجسام موجودة في الواقع . وهذا كافٍ للتدليل على الواقع في الكيمياء بوصفه مُنجزاً ، تحقّقاً . ويفترض هذا المنجز عقلنة أولية من اللون الكانطي ؛ وتكتمل هذه العقلانية ، كما سنحاول تبيان ذلك ، من خلال جدلية مقولة الجوهر .

في هذا الكتاب المخصّص بكامله للمصاعب الفلسفية الراهنة ، لن نتوسّع في المرحلتين الأولى والثانية - الواقعية والعقلانية - من مراحل الفلسفة الكيميائية . كما أننا إذا استطعنا توضيح جدل مقولة الجوهر الفاعلة في الكيمياء المعاصرة ، فإننا لن نكون بعيدين عن كسب الجولة ، دونما حاجة إلى توسّع كبير في التأويل العقلاني للكيمياء .

والحال فإن جدلية اي مفهوم تظهر ، في نظرنا ، الطابع العقلاني لهذا المفهوم . فالواقعية لا تُجادل ولا تُجدَّل . وإذا كان بمستطاع مفهوم الجوهر أن يجادل ويُجدَّل ، فإن ذلك سيكون برهاناً على إمكان عمله حقاً كمقولة .

II

زُدْ على ذلك أننا اهتممنا في مؤلفات أخرى بالمسائل التمهيدية التي يطرحها مفهوم الجوهر . وقبل تناول جدلية مقولة الجوهر ، لنختصر في بضع صفحات أفق التطور المعلمي (المعرفي) . فقد برمجنّا تحت إسم قانون الحالات الثلاث للعقل ما قبل العلمي ، التطور الثلاثي الذي ينطلق من العقل ما قبل العلمي إلى العقل العلمي ، ثم يصل إلى العقل العلمي الجديد . ولنرَ بسرعة كيف تُطرح مسألة الجوهرانية في مختلف مراحل هذا التطور .

من الواضح أننا أَلْمَحْنَا بالجوهريّة الساذجة ، بوصفها ممثّلة لإحدى السّمات المهيمنة ، تلك الجوهرانية التي ظهرت لنا كأنها العقبة الأولى التي يتوجّب القضاء عليها عندما يُراد تطوير ثقافة موضوعيّة . وظهر لنا أنه مما يزيد من تقويض الواقعيّة المثقفة ، عدم الانسلاخ عن الواقعيّة الساذجة ، وتخيلُ تواصل في علم المعرفة ، واعتبارُ العلم كأنه رأي عام مطهّر ، والاختبار العلمي كأنه تنمة لاختبار عادي . عندها حاولنا التفريق بكل وضوح بين المعارف الحسية والمعارف المُفَتَكِرة . لكن إذا كان قارؤنا الواقعي لم يتابعنا في محاولة التحليل النفسي هذه للمعرفة الموضوعية ، فبإمكاننا على الأقل أن نطلب منه ، مُجَدِّداً ، أن يُسَلِّسَ براهين واقعيته وأن ينسب مُعامِلاتٍ إلى حججه المختلفة . لإنه في نهاية المطاف قد يكون من المناسب جداً الوثوق مرّة أخرى بواقعية

كلية وتوحيدية وأن يجيبنا : كل شيء واقعي ، الكهربون ، النواة ،
الذرة ، الهباء ، الذرة الحكمية ، المعدن ، الكرة ، الكوكب ،
السديم . وفي نظرنا ليس كل شيء واقعياً بالطريقة نفسها ، إذ ليس
للجوهر التماسك نفسه في كل المستويات ؛ فالوجود ليس وظيفة
رتبية ؛ ولا يمكنه أن يؤكد نفسه في كل مكان ودائماً بنفس اللهجة
والوتيرة .

ومنذ أن نتمكن من إقناع خصمنا الواقعي بوجوب التسليم بواقع
مفصل ، وبضرورة تفريقه بين المستويات في حججه ، نكون قد خطونا
خطوة كبيرة في مجال تطوير نقدنا ؛ لأننا هذه المرة إذ نمتنع عن خلط
الأنواع ، يمكننا أن نناقش في مستوى معين ، ولن نتعب كثيراً في أن
نبين ، على مستوى معين ، أن المنهج هو الذي يحدّد الكائنات
والأشياء . ففي المراحل الأولى من الكيمياء العضوية كان ثمة اعتقاد
طوعي بأنّ التوليف لا يفيد إلا في التحقق من صحة تحليل ما .
والأولى أن يحدث العكس الآن . فكل جوهر كيميائي لا يتحدّد حقاً إلا
في لحظة من لحظات إعادة بنائه . إن التوليف هو الذي يمكنه أن
يجعلنا نفهم تراتب الوظائف . وكما يقول مارسيل ماتيو Marcel
Mathieu⁽¹⁾ : « على الرغم من إمكان الإلمام بسمات هبائية في الهباءات
العضوية ، فإن تطوّر المناهج التوليفية بشكل خاص هو الذي أذن بأن
يبنى وبأمان كبير هذا البناء الذي نسميه الكيمياء العضوية . وإذا لم يكن
لدينا كمّواد أولية سوى الأخلاط التي يمكن فصلها بصعوبة وتحويلها إلى
اجسام خالصة ، كالتّي توجد في الطبيعة ، وإذا لم يكن لدينا كطرائق

Marcel MATHIEU, les réactions topochemiques, Herman (315), P.9. (1)

عمل سوى الطرائق التحليلية ، فلن يكون بمقدورنا أبداً توضيح البنية الخاصة بتسلسلات الزُمر - CH₂ - وكان يمكن لكل كيمياء المشتقات الدهنية أن تظلَّ جوهرياً كيمياء الزُمرة - CH₂ - . الأمر الذي يعني أن الدراسة الواقعية خصوصاً كان يمكنها أن تكون مستقطبة حول خصيصة جوهرائية خاصة . فالْمُنْجَز التوليفي وحده يسمح بتعيين نوعٍ من تراتب الوظائف الجوهريّة وتطعيم الوظائف الكيميائية من بعضها البعض . وامام واقع مبني بثقةٍ ، للفلاسفة الخيار في مساواة الجواهر مع ما يفوت المعرفة في حقل البناء ، ولهم الخيار في أن يواصلوا تعريف الواقع كأنه كتلة من اللاعقلانية . وبالنسبة إلى كيميائي توصل لإنجاز توليف ، يتوجّب على الجواهر الكيميائي ، خلافاً لما تقدّم ، أن يكون مساوياً لما نعرفه عنه ، مساوياً لما تمّ بناؤه استناداً إلى مواجهات نظرية أوليّة . ولا بد من مضاعفة المُنْجَزات . فأمامنا فرص لمعرفة السكر ونحن نصنع السكر أكثر من الفرص المتاحة لنا ونحن نحلّل نوعاً خاصاً من السكر . وفي هذا المشروع الإنجازي ، لا يُبحث عن عموميّة ، وانما يُبحث عن برمجة ، عن برنامج . وعندئذ يحل العقل العلمي تماماً محل العقل قبل العلمي .

هذه ، برأينا ، إذن هي الواقعية المقلوبة ؛ إذ أن الإنجاز الذي شرعت به الكيمياء الحديثة يسير في مجرى معاكس للدراسة الواقعية . فمن الآن وصاعداً يكون وصف المواد المُحصّلة بالتوليف وصفاً معيارياً ، سَوِيّاً ، طرائقياً ونقدياً بكل وضوح . إنه يؤسّس عقلانيّة كيميائيّة .

بالطبع ، ليس قلبُ هذه الواقعية كلياً وشاملاً ؛ وقد يكون من الخطأ والبُطلان السعي لتعميمه قبل الأوان . فما زال هناك تيار واقعي

قوي جداً في الفلسفة الكيميائية الحديثة . وإن هذه الملاحظة الأخيرة ستجعلنا ندرك ما كان هناك من أمور مُبكرّة في المجهود الذي شرع به ارثير هانيكان A. Hannequin في سبيل تناسق العقلانيّة العلمية في القرن التاسع عشر . وكنا قد افردنا في كتابٍ شرعنا فيه بتصنيف مختلف الانماط الذريّة ، مكانةً خاصّةً لبحث ارثير هانيكان عن الذريّة التقديّة⁽¹⁾ . وقد لفتنا السيد مارسيل بول Marcel Boll إلى أن هذا الفصل لم يكن ذا فائدة يَرتجِها العالمُ لِإن وجهة نظر ارثير هانيكان لم تلعب اي دورٍ في تطور العلم . وفي الحقيقة ، لم يكن بمستطاع هانيكان أن يفيد من التجزئة الفعلية للاختبار الكيميائي ، ومن الفصل الثّام بين العلم التوليفي والعلم التحليلي . ففي الكيمياء خلال القرن التاسع عشر ، كما في الهندسة أيام كانط Kant ، لم تكن وحدة الاختبار لتسمح بفهم منظوميّة الاختبار . فلم يكن ترأّب القوانين الكيميائية متطوّراً بشكلٍ كافٍ حتى يتمكّن النشاط العقلاني من الإنكباب عليه . اذن كانت دراسة ارثير هانيكان تطبيقاً عملياً للعقلانيّة التقديّة . وما هذه سوى حالة خاصّة من احوال اللاجدوى العلمية للكانطيّة الجديدة في القرن التاسع عشر . وباختصار ، إذا كانت العقلانيّة قد عجزت عن تطبيق نفسها على الكيمياء ككل ، فقد اظهرت نفسها مع ظهور التوليفات المنتظمة . اذن تظهرُ العقلانيّة كأنها فلسفةٌ توليفيّةٌ . لقد نجحت من خلال بحث استدلالي . والأمر الذي يؤدي إلى إنكار فعل الفلسفة العقلانية في هذا المجال هو التطلّب الدائم في أن تكون العقلانيّة فلسفةً تحليليّةً . وإن في هذا الأمر خطأً سيظهرُ على

نحو أفضل حين نخصّصُ بضعة صفحات لظهور العقلانية التامة في الفلسفة الكيميائية .

لن نلاحظ هذه العقلانية التامة إلاّ لحظاً سريعاً .

فعندما نتابع ، في مجرى القرن التاسع عشر ، الاكتشافات الكيميائية المتعلقة بالاجسام البسيطة ، لا يمكننا للوهلة الأولى إلا أن ندهش من ذلك النجاح الذي احرزته الواقعية . فلم يكن يمرّ يوم دون اكتشاف جسم جديد . وامام هذا الواقع المتداخل ، كيف لا يكون المرء واقعياً !

ومع ذلك ها هي التعددية تتوضح كلما تزايدت وتطوّرت ! فالفلسفة الكيميائية التي كانت مركبةً ومنكسرةً مع اربعة عناصر صارت بسيطةً وأمديةً مع ٩٢ عنصراً ! لقد وضعنا من قبلُ كتاباً لعرض هذه المفارقة^(١) . ويكفي هذا التشديد على طابعها العقلاني . والحال ، حين ندرسُ أساسَ البحوث التي نشأت من خلال تنظيم المواد الأولية على طريقة مندليف Mendéléeff ، فإننا ندرك أن القانونَ يغلبُ الواقعَ رويداً رويداً ، وأن راتوب المواد الجوهرية يفرضُ نفسه كأنه معقولة . واي دليل أقوى يمكنُ تقديمه حول الطابع العقلاني لعلم للجواهر يتوصّل ، قبل الاكتشاف الفعلي ، إلى التنبؤ بخواص مادة جوهرية لا تزال مجهولة ؟ إن القوة النازمة لجدول مندليف تجعل الكيميائي يتصورُ الجوهر المادي في صورته الشكلية قبل أن يدركه في أجناسه المادية . إن النوع يأمر الجنس . وعبثاً الاعتراضُ علينا مجدداً بالقول إن في ذلك نزعةً خاصة جداً ، وإن العدد الأكبر من الكيميائيين يهتمون ، في

Le Pluralisme cohérent de la Chimie moderne. 1932.

(١)

كدحهم اليومي ، ب مواد جوهريّة راهنة وفعلية . فهذا لا يقلل من حقيقة نشوء كيمياء فوتية Métachimie مع جدول مندليف ، وأن النزعة الأمرية والمُعقلنة قد أدّت إلى نجاحات يتزايد عددها أكثر فأكثر كما يتزايد عمقها .

لا بد من الإشارة إلى سمة جديدة : هاجس الكمال الذي تجلّى في مذهب الجواهر الكيميائية . وبالطبع حين تطرح الواقعية الموضوع قبل المعرفة إنما تتق بالمُصادفة ، وبالمعطى المجاني دائماً ، الممكن دائماً ، وغير المكتمل أبداً . وخلافاً لذلك ، فإن مذهباً يعتمد على برمجة داخلية إنما يستثير الفرصة المناسبة ، ويبيّن ما لم يُعط له ، يتمم ويكمل ببطولة إختباراً مُفتقاً . وحينئذ تجري صياغة المجهول . وبهذا الوحي عملت الكيمياء العضوية : فقد شهدت ، هي أيضاً ، السلسلة قبل الحلقات ، المتسلسلة قبل الاجسام ، الراتب قبل المواضيع . وعندها بدت الجواهر كأنها مطبوعة بطابع إشراق المنهج . فهي تعيينات لمناسبات مختارة من خلال تطبيق قانون عام . إن قبلية قوّة تقوّد الإختبار . فالواقع لم يعد سوى تحقّق وإنجاز . حتى أنه يبدو أن واقعاً لا يكون دالاً وموثوقاً إلا إذا تحقّق وبشكل خاص إلا إذا استرجع مكانته في جواره الصحيح ، في مكانته الإبداعية التصاعديّة .

كذلك ثمة إنكباب على عدم افتكار أي شيء آخر في الواقع سوى ما وضع فيه . لا يترك شيء لغير المعقول . فالكيمياء التقنية تنزع إلى تصفية الضلالات . إنها تريد بناء مادة جوهريّة سويّة ، بناء جواهر بدون عوارض . وهي واثقة من اكتشاف المثل لدرجة إنها تحدّده بمقتضى منهجها الإنتاجي بالذات . وإذا كانت العقلانية ، كما يقول روجيه كايوا (1)

Roger CAILLOIS, le Mythe et l'homme, P. 24, note.

(1)

Roger Caillais بحق ، تُعرَّف وتحدَّد بمنهجة ونُظمة داخلية ، وبمثال توفيري على مستوى التفسير ، وبحظر الاستعانة بمبادئ خارجة عن المنظومة ، فلا بدّ من الاعتراف أن مذهب الجواهر الكيميائية هو ، في صورته الإجمالية ، مذهبٌ عقلاني . ولا يهمُّ كثيراً أن تقوم هذه العقلانية القائدة بقيادة جيش كامل من الواقعيين . ذلك أن مبدأ البحث في الجواهر هو في ظل تبعية مُطلقة لعلم اصول ، ولمذهب معايير منهجية ، ولمخطّط متناسق حيث يترك المجهول فراغاً ملحوظاً جداً لدرجة أن صورة المعرفة تكون مرتسمةً فيه بشكل مُسبق .

لكنْ إذا تمكّننا من جعل القاريء يشاطرنا إقتناعاً بالتفوق المفاجيء لقيم التناسق العقلاني في الكيمياء الحديثة ، وإذا نجحنا في جعله يشعر بأنّ وظائف الفلسفة الكانطية أن تفيد في التدليل على بعض النوازع الفاعلة في معرفة الجواهر، فإن الأمر الأصعب في مهمتنا لم يتحقّق بعدْ ، وإن ما يتوجب فعله يبدو في الظاهر مؤسفاً جداً لأنه يلزمنا أن نبيّن أن هذه الكانطية الجوهرية ، المستقرة جزئياً وبالكاد في الكيمياء المعاصرة ، قد أخذت تنحو منحىً جديلاً .

III

وإننا إذ نناشد القاريء أن يتعاطف معنا في هذه المهمة الصعبة ، سنبدأ إذن بتبيان الاستعمال الكانطي الجديد لمقولة الجوهر المادي . وإذا نجحنا سيكون بإمكاننا إقتراح عقلانية جدلية لمفهوم الجوهر ، بحيث أن تصوّرنا الجانبي المعرفي المتعلّق بهذا المفهوم يمكنه أن يكون تصوّراً كاملاً .

يبدو لنا أن الجدل قد تطوّر في اتجاهين متباينين تماماً - اتجاه الفهم

واتجاه التوسع تحت المادة الجوهرية وفي جوارها - في وحدة الجوهر وفي تعدد الجواهر .

أولاً في ظل المادة الجوهرية ، وضعت الفلسفة الكيميائية ترسيمات وأشكالاً هندسية كانت في مجلاها الأول إفتراضية تماماً ، لكنها اخذت ، بفعل تناسقها في مُجمّع عقائدي واسع ، تكتسب شيئاً فشيئاً قيمة عقلانية . عندئذٍ ظهرت في الكيمياء وظائف جوهرية حقيقية ، لا سيما في الكيمياء العضوية وفي كيمياء المجمّعات (المركّبات) . لسنا تماماً امام مفهوم صيغة متطورة حينما نقول إن صيغة كهذه هي تمثّل إصطلاحى ؛ وانما هي عرضٌ يفتح امامنا أبواب الاختبارات . فبين الاختبار الأول والاختبار المنظم ، هناك انتقال من الجوهر إلى البديل . فالصيغة المتطورة هي بديلٌ عقلاىي يوفّر للاختبار محاسبةً نيرةً للإمكانات والاحتمالات . منذئذٍ يكون ثمة اختبارات كيميائية تبدو قبلياً ممتنعة لأنها محظورة في نظر الصيغ المتطورة . وفي النسق الظاهري قد لا تشير الصفات الجوهرية إطلاقاً إلى موانع كهذه . وبخلاف ذلك ، هناك اختبارات لا يمكنُ أبداً الحلُم بتحقيقها ، إذا لم نكن قد توقّعنا إمكانيّتها قبلياً من خلال الوثوق بالصيغ المتطورة . إننا نعقلُ جوهرأ كيميائياً منذ أن نضع له صيغةً متطورة . اذن نرى أن ثمة جوهرأ فريداً يضافُ من الآن فصاعداً إلى جوهر المادة الكيميائية . وهذا الجوهرُ الفريد مُركّب ، فهو يجمع بين جُملة وظائف . وقد ترفضهُ الكانطية الكلاسيكية ؛ لكن بإمكان الكانطية الجديدة أن تتقبّله لان دورها يكمنُ في اصفاء الجدلية على وظائف الكانطية .

وبالطبع ، سيُعترضُ علينا بالقول إن هذا الجوهر الكيميائي الفريد هو أبعد ما يكون عن الشيء بذاته ، وأنه على صلة وثيقة بالظاهرة التي

ترجم غالباً ، حداً مقابل حدٍ ، وبلغه عقلانية ، سماتٍ يمكن التعبير عنها في اللغة الإختبارية . وبشكل خاص ، سيعترض علينا بالقول أننا لا نستمد حالياً امثلتنا من كيمياء جواهر مركبة وأنه يتوجب ، في صد الجواهر البسيط ، تقويم الطابع الفلسفي لفكرة الجواهر . لكن هذا الاعتراض الأخير لا يصمد ، لان الطابع الجوهري الفريد تجلّى من خلال مذهب الجواهر البسيطة . وفي الواقع ، تلقى جواهر بسيط بنيةً جزئية . والأمر الملحوظ هو أنّ هذه البنية الجزئية تجلّت كأنها من جواهر مختلف تماماً عن جواهر الظاهرة المدروسة . والعلم المعاصر حين فسّر الطبيعة الكيميائية لعنصرٍ ما بواسطة انتظام الجسيمات الكهربائية ، إنما حقّق قطيعة معرفية جديدة . وتكوّن نوع من اللاكيمياء لمساندة الكيمياء . فلا ننخدع بالأمر ، فليست الظهورية الكهربائية (الفنونولوجيا) هي التي جرى وضعها ، على هذا النحو ، في ظل الظهورية الكيميائية . ففي الذرة تكون قوانين الظهورية الكهربائية ، هي ايضاً ، انشاقية وجدالية . وعلى هذا النحو تتقدم كهرباء غير ماكسولوية لتشكّل مذهباً للجواهر الكيميائي غير الكانطي . اذن يُعبّر بشكل سيء جداً عن الاكتشافات الحديثة حين يُقال بعبارة تنبؤية : « المادة ، في جواهرها ، كهربائية » . إن هذا الشكل الواقعي يهمل أهمية الفيزياء الداخلية للمادة الجوهريّة .

ثمة اختبارات علمية أخرى يمكنها أن تبين أن الفيزياء المعاصرة توصّلت إلى العمل في ظل الصفة الكيميائية ، وذلك بقلب الراتوب المعرفي الذي حدّده أوغيست كونت . ⁽¹⁾ يشير السيد كورزيسكي إلى هذا الانحطاط الجوهري في الفلسفة الكيميائية القديمة ، مستنداً إلى

KORZYBSKI, Science and Sanity, New York, P. 543.

(1)

هذا المثل : « تَبَيَّنُ الفيزياءُ الجديدة للضغوط العالية ، بكل وضوح ، أن كثيراً من المزايا القديمة للجواهر ليست فقط وظائف عرضية للضغط وللحرارة » . وتحت الضغط الرفيع ، يمكن تحديد الاستجابات التي قد لا تتقبلها الكيمياء الاختبارية الأولية .

إن هذا البناء الفيزيائي للكيمياء يمكنه أن يذهب بعيداً جداً ؛ فيمكنه وضع الكيمياء في ظل قواعد فقيرة من الناحية الجوهريّة كقواعد الإحصاء . ومثال ذلك أنه عندما فهم أن الحرارة ليست صفة جوهريّة ، وإنما هي نسبة صَدَمَاتٍ فحسب ، معامِلُ فُرَصِ صدمات ، ظهر الاستعداد لدرس استجابة (رد فعل) مثل $2 \text{SO}_3 \rightleftharpoons \text{S}_2 \text{O}_6$ من زاوية النسبة الاحصائية فقط . إن جوهراً يُنتج جوهراً آخر ، احصائياً . بالطريقة نفسها التي يُنتج فيها مَرَقَصُ الشرائط الخضراء اولاداً شرعيين ، بدون غرام عنيف وبدون مؤدّة .

يبدو أن القيم الجوهريّة الفريدة تغدو بيّنةً لمجرّد التمكن من الافتكار بالظواهر الكيميائية للجواهر من خلال تحديد بنية جزئية هندسية ، أو كهربائية أو احصائية . فالترتيب التقليدي للاختبار الواقعي يكون مقلوباً . والجوهر الفريد يوجّه البحث والتعيين الدقيق للمادة الجوهريّة . ولكي يكتمل التفريق بين الجوهر الفريد والظاهرة ، إنما تنكّدس في الجوهر الفريد القوانين التي غالباً ما تكون متناقضة مع القوانين الملحوظة من خلال الظهوريّة الأولى . وحين نقوّي الملاحظة لإظهار المفارقة يمكننا القول : إن الجوهر الفريد يفسّر الظاهرة بنقضها . فيمكن تفسير الظاهرة بواسطة قوانين جوهريّة فريدة لا تكون هي قوانين الظاهرة .

منذئذ يكون الإدراك المتكوّن في الثقافة العلمية مختلفاً جداً عن الإدراك المتكوّن من خلال النّظر المشترك . وهو لا يشتمل على المادة الجوهرية الكيميائية إلّا عند يني ، بالفكر ، أوأصرها الحميمة . لكنّ الأمر لم يعد متعلّقاً ببناء الانسان العامل ، كجملة حركات ؛ بل المقصود هو بناء متماسك ومتناسق ، تحدّه جملة تقييدات ومحظورات . إن كل مادة جوهرية كيميائية يُفكّر بها كمجموعة من القواعد التي تقود إلى طهارتها .

IV

من البين تماماً أن هناك عقبةً عالقةً ، هي عقبة تقليدية : إذا كانت الجواهر الكيميائية المركبة ، وإذا كانت الجواهر الكيميائية البسيطة ، قد ظهرت في مظهر البنى المركبة ، حيث القوانين النازمة تفسح المجال أمام الفكر العقلاني ، أليس من اللازم هذه المرة وبقوّة ربط مفهوم الجواهر ، جذر الواقع ، بمستوى العنصر الأخير ، مثلاً بمستوى الكهربون ؟ والحال ، ففي هذا المستوى بالضبط تغدو ثورة الفكر المعاصر ثورة غير عادية . ذلك أن الكهربون لا يملك ، في جوهره ، أيّاً من الخواص الكيماوية التي يفُسّرُها ؛ يضاف إلى ذلك أن خواصه الآليّة والهندسيّة تتعرّض لتقلّباتٍ عجيبة . وعليه فإن الكهربون يفسح في المجال أمام الجدليّات البالغة التشدّد ، سواء من حيث تموضعه أو من عرضه المشهدي أو فيزيائه . أن الكهربون يتموّج ويندثر . ومن هنا ظهور اتجاهين في الجدليّات التي يكاد يتصوّرُها الكيميائيون . لتترك جانباً ومؤقّتا مسألة تموّج الكهربون في علاقته بالكيمياء ، طالما أنه يوجد في هذا السبيل إمكاناتٌ لتفسير ظواهر الصورة الكيميائية . فلنفكّر بالدثور فقط . ومثال ذلك أن وجود الكهربون بالذات ، الكهربون

المفهوم كأنه جوهر أولي ، تبدو قيمته الجوهرية الأكثر غريباً ، الأكثر وضوحاً ، الأكثر بساطة كأنها عرضة للتراخي والتلاشي والدثور . فالكهريون لا يحفظ ذاته . إنه خارج مقولة الحفظ التي كان ميرسون Meyerson يطرحها وكأنها المقولة الأساسية في الفكر الواقعي .

وبهذا الصدد يني جورج ماتيس ، وبمهارة ، العلاقة بين مبدأ حفظ المكان ، كأساس للهندسة الإقليدية ، وبين مبدأ حفظ المادة (أو الكهرياء) . إن مبدأ حفظ المكان يقع في نطاق زمرة الانتقالات والتحركات ، الزمرة التي تترك ابعاد صورة ما ثابتة لا تتغير ولا تتبدل . وكما توجد هندسات لا تخضع لزمرة الانتقالات ، وتتنظم حول ثوابت أخرى ، لا بد من توقُّع وجود كيميائيات لا تخضع لحفظ المادة ، كيميائيات يمكنها اذن أن تنتظم حول ثابت آخر غير الكتلة . كما أنه يمكن - كما يقترح جورج ماتيس - وجود كهربائيات أخرى لا تقوم على مبدأ حفظ الشحنة الكهربائية . ويقترح جورج ماتيس بحق وصف هذه الكيميائيات وهذه الكهربائيات بأنها غير لافوازئية وغير ليமானية (1) .

بيد أننا لن نقترح تأسيس الكيمياء غير اللافوازئية على هذه الحجة . فما زالت اختبارات الدثور أو إبداع العناصر الجوهرية اختبارات غامضة جداً في نظر الفيلسوف الذي يرصدها ويهتم بها ، مهما يكن مغامراً ومخاطراً . فهو لا يذكرها إلا لكي ينبّه إلى الشجاعة الماوارئية التي بلغها الفيزيائي المعاصر . وحين يتكلّم العالم عن دثور كلي إنما يضيف الجدلية على مبادئ الواقعية واصول الكانطية معاً . فهو يُنكر في وقت واحد

(1) Georges MATISSE, Le Primat du Phénomène dans la connaissance .

P.21. Cf. aussi note I, P.261.

شمولية الجوهر - الواقع وشمولية الجوهر - المقولة . هناك كائنات بسيطة تتفكك واشياء تغدو لا أشياء . وفي المقابل ، يجب التفكير بهذه الجدلية بين الشيء والاشياء بطريقة مختلفة عن التفكير بصيرورة شيء ما ، خارج مقولة السببية . إن الجوهر والسببية تعانيان معاً كسوأً . وبطريقة عامة ، تلزمنا دراسة الفيزياء الجزئية ، وفي وقت واحد ، بأن نفكر بطريقة مختلفة عما كان يوحىه الدرس المُستفاد من الاختبار العملي ، وبطريقة مختلفة عما تستوجبه بنية أدركنا الثابتة .

اذن حين نستبعد اعتباراً الإمكانات الدثورية الجوهرية ، فأين سنجد الوقائع التي تشكل ، في نظرنا ، الوجه غير اللافاوازي للكيمياء المعممة ؟ إنه موجودٌ في مفهوم تحريك الجوهر الكيميائي . فحين ندرس هذا التنشيط عن كثب ، سنرى أن الكيمياء اللافاوازية في القرن الماضي كانت قد تركت جانباً وجهاً أساسياً من وجوه الظاهرة الكيميائية ، وأنها سارت على هذا النحو في طريق ظهورية خاصة . صحيح أن هذه الظهورية الخاصة كان يتوجبُ درسُها منذ الوهلة الأولى . ويجب الآن تضمينها في ظهورية أعمّ وبالتالي في كيمياء غير لافاوازية . فمن المسلّم به دائماً - ونحن لا نكرّر الأمر كثيراً وباستمرار - أن كيمياء غير لافاوازية ، مثل كل النشاطات العلمية لفلسفة النفي ، لا تنكر الجدوى القديمة والراهنة للكيمياء الكلاسيكية . فهي لا تنزع لغير تنظيم كيمياء أكثر عموماً ، كيمياء عابرة ، مثلما تنزع الهندسة العابرة إلى إنتاج مخطط لكل إمكانات التنظيم الهندسي .

V

بات من الواضح أكثر فأكثر أن الحدودات الجامدة لم تعد كافيةً

لفهم الاستجابات الكيميائية فهماً كاملاً . فمفردات حضور ، تعايش ، إتصال التي بولغ بثمينها في الحدودات المشتركة والهندسية ، لا تكون محدّدة تحديداً جيّداً منذ أن تدخل الجواهر في ردّة الفعل . فلا شك أن الكيمياء قد تشكّلت إنطلاقاً من اعتبار أحوال بسيطة حيث كان تعايش جوهريين منحلّين في الماء غالباً ، محدّداً لردّة الفعل . لكنّ هذه الكيمياء الأولى ، المختصرة في زمانين : المعطيات والنتيجة ، أدّت إلى إهمال المراحل الوسيطة كما أدّت إلى إهمال مسألة نشاط الجواهر ، وبالتالي مسألة تنشيطها .

صحيح أن هذا التفعيل ليس حدثاً جديداً . فقد كانت الكيمياء القديمة تملك بعض وسائل التفعيل ، ومن ابرزها وسيلة تسخين المواد الجوهريّة . لكنّنا كان يُعتبر أنّه لا يوجد في ذلك سوى وسيلة بسيطة لتفعيل احتمالات جوهريّة محدّدة تماماً . وقد جاءت البيانات الحُريريّة متأخرة ومُضخّمة . فهي لم تكن تشكّل حقاً علامة كافية للتدليل على نشاط الاستجابات . وعندما بُدِء بالتنبّه لدور الجواهر اللاحمة ، كان لا مفر من توقّع ضرورة إعادة النّظر الكاملة في الفلسفة الكيميائيّة . وإنما أكتفي بتعداد الوقائع ، دون الإلحاح على الطابع المُداور والتدرجي ، في جوهره ، الذي تتسم به الاستجابات اللاحمة .

بيد أن دراسة المراحل الوسيطة اخذت تفرض نفسها شيئاً فشيئاً ؛ فالاستجابات الأبسط في الظاهر طُبعت بطابع التعدّدية التي لا تزال بعيدة جداً عن التعداد والإحصاء . ولكن ، كما سنرى الأمر لاحقاً بشكل أوضح وفي حُلّة جديدة ، لا بد للاستجابة ، من الآن فصاعداً ، أن تُمثّل كمسار ، كملتقى احوال جوهريّة متنوّعة ، كفيلم جواهر . وهنا يظهر ميدان فسيح للبحوث التي تتطلّب توجّهاً فكرياً جديداً تماماً .

فالمادة الجوهرية الكيميائية ، التي كان الواقعي يربغ في ضربها كمثال لمادة ثابتة ومحددة تماماً ، لا تهتم الكيميائي حقاً إلا إذا وضعها في حالة تفاعل مع مادة أخرى . والحال ، إذا وضعنا مواد جوهرية في حالة تفاعل وإذا ربغنا في أن نحصل من الاختبار على الحد الأقصى من العبر ، أليس من الواجب اخذ الاستجابة بعين الاعتبار ؟ وعلى الفور ترتسم صيرورة ما تحت الكائن .

إذن هذه الصيرورة ليست واحدة ولا تواصلية .. بل تبدو كنوع من التماور بين المادة والطاقة . إن المبادلات الطاقية تُعين بدلات مادية والتبدلات المادية تشترط المبادلات الطاقية . وهنا نرى ظهور الموضوع الجديدة للتنشيط الجوهري ، حقاً ، للمادة . فالطاقة جزء لا يتجزأ من المادة ؛ والمادة والطاقة متساويان في الوجود . والفلسفة الكيميائية القديمة التي كانت تعطي الأولوية لمفهوم المادة الجوهرية ، والتي كانت تعزو إليها الطاقة المشهدة ، الطاقة المحتملة ، الحرارة الكامنة كأنها أنواع من المواصفات المتعدية . . . إنما كانت تُسيء قياس الواقع . إن الطاقة مماثلة في واقعيتها للمادة الجوهرية ، والمادة الجوهرية لم تعد أكثر واقعية من الطاقة . ومن خلال الطاقة ، يضع الزمان بصمته فوق المادة الجوهرية . وإن التصور القديم لمادة جوهرية خارج الزمان ، تعريفاً ، لم يعد بالإمكان الأخذ به .

من المفهوم إذن أن مركب المادة - الطاقة لم يعد من الممكن التفكير به من زاوية مقولة الجوهر المحض مكتفين بالقول إن كل مادة جوهرية تحتوي على الطاقة . وربما يجب النظر إلى مركب المادة - الطاقة من زاوية مقولة مركبة قد تكون الجوهر - السببية . غير أننا نفتقر ، بالطبع ، إلى الدربة حتى نعالج الظاهرة الكلية بواسطة مقولات

شمولية . فالكانطية تركت استعمال المقولات في حالة تفكك : بعض الأفكار يدور في إطار مقولة معينة ؛ وبعضها الآخر يُقاس بمقياس مقولة أخرى . فلا يوجد تلازم تام بين الفكرة وكل مقولاتها . لقد علمنا الرياضيون جمع الاشكال المكانية والزمانية في مكان - زمان . والغيبيون ، الأكثر خجلاً من الرياضيين ، لم يسعوا إلى التوليف الغيبي المقابل . وفي مواجهة العلم الحديث ، ما زال ادراكنا يعمل مثل فيزيائي يدعي فهم الدينامو بواسطة تشغيل آلات بسيطة .

وفوق ذلك ظهر علم جديد يأخذ على كاهله فحص الترابطات ما بين المادة الجوهرية والطاقة . إنه الفوتو كيمياء . ويمكن لإسمه أن يثير الوهم حول عموميته . وفي الواقع ، كانت الاشعاعات الضوئية هي اول ما لفتت الانتباه من حيث تأثيرها على التفاعلات الكيميائية . ولقد درس تأثير الضوء على المواد الجوهرية ، ولكن لم يُر في النور اول الأمر سوى مساعد على إنماء ملكات وخواص جوهرية . ولاحقاً ، جرى التوسع في دراسة الفوتو كيمياء لتشمل إشعاعات مستورة . لكن هذا التوسع لم يوضع بعد في المستوى الفكري الذي نطمح لاستكشافه . إن الفوتو كيمياء تولد كعلم خاص ، فقط عندما تدرس الدمج الفعلي للإشعاع في المادة الجوهرية . وعندها فقط نشعر أن المادة الكيميائية هي مركب من مادة وطاقة وأن المبادلات الطاقية هي شروط أساسية للتفاعلات ما بين الجواهر المادية .

زد على ذلك أنه يمكن التشديد على الطابع الترابطي لعلاقة الجواهر - الطاقة ، فلا يبدو من الممتنع تمييز تفاعل بواسطة الاشعاعات التي يمتصها أو يصدرها ، وكذلك بواسطة المواد الجوهرية التي ينتجها . وقد يمكن قيام تكامل معين بين المادة والإشعاع ، كما يمكن

لذرية المادة الجوهرية ولذرية الفوتون أن يتدامجا في ذرية التفاعل .
وقد يتوجبُ عندئذ الكلام عن « حبة تفاعل » . وسنرى لاحقاً المفهوم
الطريف « للحبة العملية » الذي يقترحه السيد بول رينو Paul
Renaud . ويمكننا منذ الآن أن نلاحظ أن مادة جوهرية فقدت تواصل
وجودها وفقدت تواصل صيرورتها لم يعد بمستطاعها الخضوع والانقياد
وراء معلومة متوافقة مع الواقعية الساذجة حول الأساس المتواصل
مرتين : مرة من جهة المكان المتواصل ، واخرى من جهة الزمان
المتواصل .

وفي كل حال لا يمكن فصل المادة الجوهرية عن طاقتها . فلا بد
أن تُضاف الجردة الطاقية بشكل منهجي إلى الجردة الجوهرية . وما
حفظ الكتلة سوى شرط للتفاعل . وهذا الحفظ حتى لو اتخذ كمطلق ،
لم يعد مفهوماً تاماً . اذن نرى تماماً ضرورة تخطي الكيمياء
اللافوازيية . وفوق ذلك قد نخدع إذا اعترضنا بالقول إن الضوء في نظر
لافوازيية Laovisier كان عنصراً ، وأن اساس الفوتوكيمياء الحديثة
التي تطرح دمج الاشعاع بالمادة ، يتلاقى مع فكرة لافوازيية . وفي
الواقع . إن الاشعاع لا يتجسد في المادة بوصفه عنصراً كيميائياً .
فالفكرة الواقعية حول الامتصاص هي فكرة خادعة لإن الإشعاع يجد في
المادة عاملاً تحويلياً . وقد يكون الإشعاع الصادرُ مختلفاً عن الإشعاع
المتَّص .

هكذا نجد دائماً وفي كل مكان أن نسبة الجوهر والاشعاع مركبة ؛
فهي فعلاً علاقة حميمة وستلزم أيضاً جهود كثيرة لاستخلاص جوانب
هذه العلاقة المختلفة . لقد ظهرت الفوتوكيمياء مع المجهر الشبكي
(سبكترو سكوب) وكأنها كيمياء غير لافوازيية . فهي فلسفياً تخرج على
مبدأ بساطة الجواهر الأولية وثباتها . إن الفوتوكيمياء تقودنا إلى تصوّر

نمطين وجوديين . وهذان النمطان الوجوديان متعاكسان على نحوٍ ما .
فبينما كان الجوهر اللافوازي يطرح نفسه كوجود دائم ، مرتسم في
المكان ، يطرح الإشعاع نفسه ، وهو كيان غير لافوازي ، كوجود زمني
جوهرياً ، كوتيرة تعاقب ، كبنية للزمان . حتى أنه ليتمكن التساؤل عما
إذا كانت هذه الطاقة المبنية ، المتموجة ، الدالة على عدد من الزمان ،
لا تكفي للتعريف بوجود المادة الجوهريّة . في هذا المنظور قد لا تعود
المادة الجوهريّة سوى منظومة متعدّدة الإرنانات ، سوى زمرة إرنانات ،
سوى نوع من تراكم التواتر ، الذي يمكنه استقبال وإرسال بعض حُزَمِ
الاشعاعات ، ويمكن أن نتوقع ، على هذا السبيل ، دراسة زمانية تامة
للجواهر المادية ، دراسة يمكنها أن تكون متممة للدراسة البنيويّة . وكما
نرى فإن الباب مفتوح امام كل المغامرات ، امام كل الاستباقات .
ويمكن للفيلسوف وحده أن يمتلك الحق في تقديم مغامرة كهذه إلى
العقل الباحث . فهو يريد ، بهذا الإفراط والغلو ، أن يبرهن على
المرونة المفاجئة لمقولات الإدراك ولضرورة تكوين مقولات أكثر توليفاً
لمواجهة تركّب أو تعقّد الظاهرة العلميّة .

VI

سنتناول ، الآن ، المسألة بطريقة مختلفة . لقد توصّلنا إلى
الاتجاه الثاني للكيمياء غير اللافوازية الذي أعلنّا عنه سابقاً . فبدلاً من
تعددية عاموديّة تكشف ، من وراء مادة جوهريّة خاصة ، احوالاً
ديناميكيّة متعدّدة ، سنرى أن الكيمياء المعاصرة توصّلت إلى اعتبار
تعددية افقية ، مختلفة تماماً عن التعددية الواقعية للجواهر المتحرّجة في
وحدتها ، والمتحدّدة بفرادتها . سنبيّن أن هذه التعددية تولد ، في
الواقع ، من دمج شروط الرصد في تعريف الجواهر ، بحيث أن تعريف

جوهراً ما يكون من بعض الجوانب مرتبطاً بجوارٍ جوهري . وبما أن شروط الرصد تتدخل في تعريف الجواهر ، يمكننا القول إن هذه التعريفات وظيفانية أكثر منها واقعية . و يترتبُ على ذلك نسبةٌ أساسيةٌ للجوهر المادي ؛ وتأتي هذه النسبةُ ، في شكلٍ مختلفٍ تماماً عن الشكل السابق ، لتزعزجَ المطلق الجوهري الذي قامت عليه الكيمياء اللافازيَّة .

لقد ظنَّت الكيمياء الكلاسيكية ، المتجلبية بكاملها بجلباب الواقعيَّة ، وبلا مواردٍ أو مناقشة ، أنه كان بالإمكان تعريف خواص جوهرٍ ما بكل وضوح ، وبدون الاحاطة بالعمليات الدقيقة نسبياً التي تساعد على عزل المادة الجوهريَّة . وعلى هذا كان يُتَسَرُّ حل المسألة دون التساؤل عما إذا كانت هذه المسألة تتقبَّلُ عدة حلول . وبالتالي ليس من المُسلَّم به أن التعيين الجوهري يمكنه أن يكون كاملاً ، وأنه يمكن الكلام عن جوهر خالص إطلاقاً ، وأنه يمكنُ بواسطة الفكر دفع عمليَّة التطهير إلى أقصى حدودها ، ويمكنُ تعريفُ الجوهر بشكلٍ مطلق ، من خلال فصل الجوهر هذا عن العمليَّات التي تنتجُه . لنفترضُ حدّاً لمسار التطهير ، فهذا معناه نقل الواقعية الفجَّة والساذجة إلى مصَّافٍ واقعية علميَّة ودقيقة . وحين ندرس عن كُتب المنهج الإجرائي . سنرى أن هذا الانتقال فاسدٌ في حدِّ ما .

ولتوضيح موقفنا الصعب ، فلنعلن على الفور خلاصاتنا الفلسفيَّة :

إن الواقعية في الكيمياء هي حقيقة تقريبية أولى ؛ لكنها في مقاربة ثانية تكون وهماً . وبطريقة موازية ، يعتبر الطُّهْرُ مفهوماً مُبرَّراً في المقاربة الأولى ؛ لكنَّه في المقاربة الثانية يكون مفهوماً لا يمكن تبريره

وذلك نظراً لأن عملية التطهير تغدو في حدها الأخير مُبهمَةً جوهرياً .
ومن هنا هذه المفارقة : لا يكون مفهوم الطهارة صالحاً إلا عندما تتناول
جواهر نعلم أنها مُدُنسة .

على هذا النحو تبدو أطروحتنا كأنها انقلابٌ حادٌ وسنواجه متاعبَ
جَمّة لتوطيدها إذا كان قارؤنا لا يرغب في أن يبقى مُعلقاً حُكمه على
المذهب الجوهري المادي . فهذا المذهب - كما قلنا في مكانٍ آخر -
هو عقبةٌ كأداء بالنسبة إلى ثقافةٍ علميّة . وبالتالي يفيد هذا المذهب
الجوهري من أدلةٍ فحصىّةٍ أولية . وبما أن الاختبارات الأولية تُقوّم على
الفور ، فإنه من الصعوبة بمكانٍ تخليص العقل العلمي من فلسفته
الأولى ، من فلسفته الطبيعية . فلا يمكن الاعتقاد في أن الموضوع الذي
اشرنا اليه بعنايةٍ في بداية دراسةٍ ما يغدو مبهماً تماماً في دراسةٍ أعمق .
ولا يمكن الاعتقاد في أن الموضوعية الواضحة تماماً في مستهلّ علم
مادي كالكيمياء تتجمّد في نهاية الطريق عند نوع من المناخ غير
الموضوعي .

والحال ، سنجدنا مجدداً ، في مجال المادة الجوهريّة ، امام
المفارقة عينها التي تفحصناها في كتابنا اختبار المكان في الفيزياء
المعاصرة . هنا أيضاً ، كانت الواقعيّة تبدو كأنها حقيقة تقريبية أوليّة ؛
وحتى أننا شدّدنا على أن اختبارات التوضع الأولي ، التوضع
المضخّم ، كانت ذرائع مفضّلة تتدّرع بها الواقعيّة الساذجة . كما رأينا
أن تموضعاً من التقريب الثاني ، تموضعاً راقياً ينقلب على كل الوظائف
الواقعيّة الأولى . وفي المقاربة الثانية تنكّب الشروط الاختباريّة وتتعلّق
كلياً بالموضوع الواجب تحديده وتحول دون تعيينه المُطلق . وسنلمح
المنظورات عينها حين ندرس المحاولات التعيينيّة الدقيقة والواضحة
للجواهر الماديّة الكيميائيّة . إن المعارف الأولى والمضخّمة حول

الجواهر الكيميائية التي تشكّل ذرائع مفضلة تتذرّع بها الماديّة ، ستبدو خاليةً من كل نفعٍ في نظر فلسفةٍ متعمّقة ، أكثر اهتماماً بشروط المعرفة الراقية .

يلزمنا أولاً فرض القاعدة الطرائقيّة التالية : لا يجوز لأية نتيجة اختباريّة أن تُعلن بصيغة مطلقة ، من خلال فصلها عن مختلف التجارب التي أدّت إليها . كذلك يجب أن يُشار إلى نتيجة دقيقة في منظار شتى العمليّات ، الغامضة بادئ الأمر ، والمطورة لاحقاً ، العمليّات التي أدّت إلى النتيجة الحاصلة . فما من تدقيق يحدّد بكل وضوح دون تاريخ الإبهام الأول . وبصدد المسألة التي تشغلنا حالياً بشكل خاص ، لا يمكن لاي تقرير للطهارة أن يُفصل عن معياره الطهراني وعن تاريخ تقنية التطهير . وسواءً شئنا أم أبينا ، لا استقرار مباشراً في بحث من الدرجة الثانية .

والحال إن التطهير عمليّة يمكنها بدون شك أن تتم على مراحل ؛ ومن الواضح أن هذه المراحل تكون مُتنظمة . سيقال إذن ، بشكل طبيعي ، إن الجوهر الذي يُطهّر يمرّ في أحوال متعاقبة . لا توجد مسافة كبيرة بين هذا الأمر وافتراض أن التطهير متواصل . وإذا تردّدنا في طرح هذا التواصل ، سنوافق على الأقل وبدون عناء ، وهذا كافٍ لبرهاننا اللاحق ، سنوافق على القول بأنّ تطهيراً ما يمكن تمثيله بخطّ متواصل . هذه واقعةٌ عامّة : فالعمليّات الكيميائيّة التي تتلاعبُ بمختلف مراحل التفاعل ، يمكنُ تمثيلها بمنحنيات متواصلة . لقد تكلم بول رينو ، وبحق ، عن مسارات كيميائيّة . وهذا مفهوم هامٌ جداً نرغب الآن في التشديد عليه .

ولهذه الغاية سنضطرّ إلى استطراد معيّن ، لأن المسألة الدقيقة

التي نعالجها تتصل بها مسألة فلسفية عامة جداً لا تعني شيئاً آخر أقل من فرض هيمنة التمثّل على الواقع ، هيمنة المكان الممثول على المكان الواقعي ، او بكلام أدق على المكان الذي يوصف بأنه واقعي لأن هذا المكان الأولي هو منظومة إختباراتٍ أوليّة .

إن الاعتراض الأول ، الذي يخطر في البال ، على مفهوم المسار الكيميائي الذي اقترحه بول رينو ، هو أن هذا المفهوم يتوافق مع إستعارة بسيطة . وعلى هذا الإعتراض سنرد في الاستطراد التالي . وسيكون ردنا على فترتين : في فترة أولى سنواجه بالنقد التقارير الواقعية المبالغة بإزاء المسارات الآلية الحقيقية ؛ وفي فترة ثانية سندافع عن حق المجاز والاستعارة وسنحصر المعنى المجازي لدرجة وصفه تقريباً بكل الصفات والمواصفات المنسوبة إلى المعنى الحقيقي . وهكذا سنكون على نحو ما ، ومن خلال العمل في مجالين ، قد ردمنا الهوة التي تفصل مفهوم المسار الكيميائي عن مفهوم المسار الآلي . وعندها سنبلغ نهاية استطرادنا وسيكون بمستطاعنا التلميح إلى الأهمية الكبرى لنظريات بول رينو التي لا تنزع إلى شيء قدر نزوعها إلى تأسيس كيمياء جديدة غير لافوازيّة .

لنقد التقارير الواقعية المتعلقة بمفهوم المسار في الميكانيك ، فلنلاحظ أولاً أن الحدوس الحقيقية المزعومة انما تظهر وتناقش في مكان ممثول . وقلّما يهّمنا أن نرى الحركة في المكان الحقيقي . فنحن لا نستطيع أن ندرسها إلّا إذا تفحصنا حركاتٍ أخرى كثيرة من النوع نفسه ، وفرّقنا بين تبايناتها ، وتمثلناها في نمط . لكن التمثّل يبدو ، عندئذٍ ، كأنه ترجمة مزدوجة مركبة في جوهرها ، مزدوجة اللغة جوهرياً ، بمعنى أن المتغيرات تترجم في مقاييس إن لم تكن مختلفة

دائماً ، فهي على الأقل مستقلة دائماً . وبعبير آخر إننا نفكر ونتأمل ليس في مكان حقيقي ، وإنما في مكان مُتصوّر حقاً . ففي أغلب الأحيان يكون المكان الذي نفتكره ونفتكر به مكاناً ذا بُعدين ، وهذا في الحقيقة هو مستوى التمثّل . لهذا سنأتي في المقاربة الراهنة فقط على ذكر الترجمة المزدوجة للغة للظاهرة الميكانيكية (الآلية) .

إذن يترجمُ التمثّل في مكانٍ مُتصوّر ما أَسْتقبله الإدراك في مكان محسوس . فالمكان الذي ننظره والذي نفحصه مختلفٌ جداً من الوجهة الفلسفية عن المكان الذي نراه . فنحن نترقّب الظاهرة المتطورة بمواقف تعتبر ، عمودياً وأفقياً ، في حالاتٍ توتيرية مختلفة . ولا تكون جهودنا المبذولة في سبل رصد أفقي ورصد عمودي متزامنة تماماً ودائماً . وبالطبع تكون هذه الواقعة واضحة تماماً في هذا الميكانيك المرسوم ، هذا الميكانيك الممثول بالمعنى الدقيق للكلمة والذي لا مفرّ منه في مجال التفكير بالظواهر الآلية . فمنذ أن نفكر الحركات نعيّد رسمها . في مكان يكون مكاناً مُتصوّراً بمعنى أن بُعديّ مخططنا يجري التفكير بهما كبعدين مستقلّين عن بعضهما . وبوجه خاص يمكن لمقياسيّ التمثّل أن يكونا مختلفين ، وهذا لن يؤثّر في العلاقات كما جرى افتكارها . وبالطبع كلمة إفتكار أساسية هنا : فالتفكير بالظاهرة لا يعين إعادة انتاجها حرفياً . وعندما نفتكر البُعدين بالمقياس نفسه - وهذا هو الشكل الطبيعي جداً - سنجد أماناً المكان الطبيعي ، أو على الأقل نسخة حرفية ، محصورة نسبياً ، عن المكان الطبيعي . لكنه يوجد في هذه المساواة بين المقاييس شرطٌ تافلاً في أغلب الأحيان ، يخفي استقلالية الأبعاد عن المكان المفتكر . ومنثذ ، إذا اتخذنا قانوناً لدمج شروط التفكير ذاتها في منظومة أفكارنا الموضوعية ، فلن يتوجّب علينا

بلا مسوغ قانوني أن نمحو هذه الاستقلالية الفعلية للبعدين اللذين يشكلان محاور كل تمثّل . اذن لن نتردّد في ختم هذه النقطة الأولى من استطرادنا بالقول إن كل حركة ممثولة ، ولزوماً كل حركة مُفَتَكِرَة انما يجري تمثيلها وافتكارها في مكان مُتَصَوِّر ، في مكان مجازي . وللتعبير عن ذلك بين مزدوجين ، نرى اذن أن الأمر ابعداً ما يكون عن الوصف بكونه عيباً من عيوب العقائد الجديدة حول الميكانيك التوجّهي ، بل أنه ناجم عن كون هذه العقائد تطوّرت في مكان متصوّر أشد تجريداً . وهذا بالذات هو شرطُ الظواهر المُفَتَكِرَة ، الظواهر العلمية حقاً . فالظاهرة العلمية متصوّرة حقاً ، وهي تجمع مُركَّباً اختبارياً لا توجد صورته الفعلية في الطبيعة . برأينا ، نخطيء الفلاسفة اذن عندما لا يطالبون بحق الدراسة المنهجية للتمثّل الذي يشكّل الوسيط الطبيعي جداً لتعيين العلاقات بين الجوهر الفريد والظاهرة⁽¹⁾ .

ويبدو بصدد النقطة الثانية من استطرادنا أنه يمكننا أن نكون اكثر اختصاراً . فاذا كان الكل مجازاً ، فلا شيء يكون مجازاً . ففي مستوى التمثّل تساوى كل المجازات والاستعارات ، وتنتقل الهندسة التحليلية وهي هندسة ترسيمات وتصاميم إلى مصاف هندسة التفكير : وتقدّم لنا المنحنيات كما نفتكرها ، كما نبنيها ونحن نفتكرها ، رابطتين بين المُتَغَيِّر والثابت اعتماداً على وظيفتهما المتبادلة . والمخطط الوظيفي ، اي المخطّط الذي يتمثّل فيه ترابط الوظائف ، هو المخطط الحقيقي الواقعي : فاذا ادركنا حالة وظيفية ، ادركنا حالة واقعية . وفي كل

Cf. Pierre DUHÉM , la Théorie Physique....

(1)

كثيرة هي الصفحات التي تذكر فيها فكرة التمثّل ، دون السعي وراء نظرية منهجية للتمثّل ..

مخطط يكون الخط العمودي بمقتضى الخط الأفقي ؛ هذا هو السياق الحقيقي لكل تمثّل . ويمكن لهذه الدّالة الوظيفية أن تكون ايضاً من النسق الهندسي ، أو الآلي ، أو الطبيعي ، أو الكيميائي . وفي كل هذه الأحوال ، سواء في اولها أو في آخرها ، نجد انفسنا أمام تناسق بين اختبارين . وهذا التناسق هو الذي يكون التفكير ؛ وهو الذي يقدّم الحافز الأول لفهم ظاهرة من الظواهر .

والحال هذه ، عندما يكون الزمان هو أحد المتغيّرات المختصرة في التمثّل ، ويكون المتغيّر الآخر موافقاً لسمة معينة من سمات المادة الجوهرية ، تغدو كلمة مسار كيميائي طبيعةً جداً . ولكن الأمر لا يتبدّل عندما نستبدل متغيّر الزمان من متغيّر آخر كالتركز ، مثلاً . وبالتالي ، من الممكن دائماً توريةً زمانٍ ما تحت مُتغيّر التركيز . وبهذه الطريقة يكون مفهوم المسار الكيميائي مبرّراً تماماً ، بشكل مباشر أو غير مباشر .

باختصار ، لا يمكن التفريق بين مجازٍ رياضي وظاهرة مقياسيّة ؛ فللمجاز الخواصّ العامّة نفسها التي للواقع ؛ والواقع لا يُفكر به ولا يفهم على نحو مختلفٍ عن المجاز . وإن فلسفة تتخذ لنفسها قانوناً لا يؤكّد من الواقع الا ما يُعرف عنه ، لا يجوز لها إذن أن تعالج على نحو مختلف المسارات الكيميائية والمسارات الآليّة . فقوانين التمثّل مؤتلفة ومتناغمة .

وإذا أجزنا لنفسنا فتح هذين المزدوجين الطويلين لنبرّر ، من وجهة ما ورائيّة ، مفهوم المسار الكيميائي الذي اقترحه بول رينو . فذلك لأن هذا المفهوم سيكون مشجّعاً لتوسّع كبير بالفلسفة الكيميائية .

وبالتالي منذ أن نُسلّم بمفهوم المسار الكيميائي ، نمتلك وسيلةً جديدةً لنجمع على نحو أفضل الشروط الفيزيائية والكيميائية التي تفيد

في التعريف الدقيق للمواد الجوهرية . وسيكون بالإمكان متابعة تطور العمليات الكيميائية على نحو أفضل . كما سيكون بالإمكان تعيين دور الشروط الأولية لشتى العمليات . فلماذا التخيل أننا ننتقل دائماً من اختبار عام واحد ، ومن مادة جوهرية واحدة ومحددة بشكل عام ؟ من الأفضل أن نجتمع على الترسيم نفسه ، وعلى المخطط التمثيلي ذاته ، مجمل الاختبارات كافة التي تُجرى ، مثلاً ، لتطهير مادة جوهرية وتعيينها . وعندئذ نحصل على عائلات من المسارات الكيميائية . إن عائلة مسارات كيميائية تمثل نمطاً جديداً للتعددية المتماكة التي تجمع بين مختلف الأحوال المميزة لعملية كيميائية واحدة . وكما أن اعتبار عائلة الحرارة المتناظرة قد سمح وحده بتكوين مخطط عام لتطور غاز مضغوط ومُسَخَّن ، فإن اعتبار عائلات المسارات الكيميائية يسمح بتصور واضح لتطور مادة جوهرية في عملية معينة .

غير أن هذا الجمع بين المسارات الكيميائية في تمثيل إجمالي قد لا يقدم شيئاً جديداً إذا لم تخطر في بال بول رينو فكرة تبدو للوهلة الأولى متناقضة لكنها ذات قوة فريدة : بما أن المسارات الكيميائية مجتمعة في عائلة ، ألا تكون قابلةً وجديرةً بتجميع تكميلي على نسق تكامل الأشعة الضوئية والموجات ؟ في مجال المجاز أو في مجال التمثيل - وهذا أن المجالان يكادان يعينان الشيء نفسه - ألا يتوجب أن نعارض انتشار المسارات الجوهرية بموجات الشروط الفيزيائية ؟ وإذا كان هذا الاقتراح خصباً ، فإن تمثلاً « تموجياً » للكيمياء يتوجب عليه أن ينسّق بين الأحوال المادية الجوهرية المشتركة .

بطريقة أدق ، وبمقتضى هذا الجدل الجديد الذي يتجلى في مجال التمثيل ، سيكون بالإمكان إدخال مبدأ اللاتعيين في اللعبة ، المبدأ

الذي ينعكس ، أقرب فأقرب ، في كل العلم المعاصر . هنا سيلعب مبدأ اللاتعین بین الشروط الفيزيائية والشروط الكيميائية - بین التعینات الخارجیة للفيزياء والتعینات الداخلية للكيمياء . وبالتالي ، تتكثّل الشروط الفيزيائية المجاورة التي يمكن من خلالها للعالم أن يدرس خواص جوهر ما ؛ وتشكّل بذرات اللاتعین الحقيقية . في المقابل ، لكي يتابع منهل العلم الهيزنبرغي (نسبة إلى هاينزبرغ) ، يتوجّب اذن وضع بذرة اللاتعین الجوهري . ولنلاحظ في هذا السياق أن هذا اللاتعین الجوهري الذي لا يستطيع أن يحلّه شيء ، لا يمكن تصوّره في فلسفة واقعية . وخلافاً لذلك ، يكون هذا اللاتعین طبيعياً جداً في فلسفة تتقبّل المفهوم الإجرائي تماماً لمقولة المادة الجوهريّة .

المقصود اذن هي غيبیة جديدة تماماً تحدّد المادة الجوهريّة بطريقة خارجيّة . وكان جان وال Jean Wahl⁽¹⁾ ، قد لاحظ مؤخراً أهمية المفهوم الذي اقترحه وايتهد Whithead تحت إسم ما فوق الجوهري (Senstance) . وحين نتابع مصدر وايتهايد ، نتوصّل إلى تعريف جوهر ماديّ يتناسق الأصول العقلانية التي تفيّد في الوصل بين سماته ، اكثر مما نعرفه بالتماسك الداخلي الذي تقول به الواقعيّة ، متجاوزة دائماً حدود التجارب الفعلية . وفي فلسفة الرفض (النفي) تظهر نبرة غيبیة جديدة في مفهوم المادّة الجوهريّة . وللتشديد المميّز على أن المادة الجوهريّة تُعرف بزمرة تعیناتٍ خارجيّة منسجمة بشكلٍ لا تستطيع فيه جميعها أن تتوضّح كفايةً لبلوغ داخل مُطلق ، وربما يمكن إطلاق تسمية خارج - الجوهري ، Ex-stance . وعلى هذا النحو - وبانتظار

المزيد - تكون لعبة المفاهيم المجردة ، مادة جوهرية ، فوق المادة وخارج المادة الجوهرية ، هي اللعبة الضرورية لتصنيف كل نزعات ما وراء الكيمياء . فالمادة الجوهرية تشكل موضوع الكيمياء اللافوازييه . وما فوق المادة الجوهرية وخارجها قد يتوافقان عندئذ مع الاتجاهين المعروفين في الكيمياء غير اللافوازيّة اللذين أشرنا إليهما سابقاً . إذن قد تكون المقولة الكانطية مثلثة بعقلانية فوقية غير كانطية .

مع نظرية خارج المادة هذه ، سيتراخى التعيين المطلق لتطور الصفات الجوهرية للمادة ؛ وسينتقل من المرحلة التنقيطية إلى المرحلة التمرّجية . فالجوهر الذي كان يظن أنه قابل للتمثيل من نقطة ما بكل خواصه ، يرى تمثله اللطيف يتبعثر وينفلش . وهو يفرض الترجمات التنقيطية منذ أن تتكاثر الجهود المبذولة في سبيل تعيين دقيق . وباختصار ، لا يمكن لمعرفة جوهر ما أن تكون في وقت واحد واضحة ومتميزة . فإذا كانت هذه المعرفة واضحة ، فذلك مرده لكوننا لا نهتم بالتفريق بين المادة المفحوصة والمواد المجاورة فعلاً ؛ ولكوننا بوجه خاص لم نعتن بدراسة حساسية تباينات سماتها ومزاياها . وكما يقول بول رينوا⁽¹⁾ : « كلما أجدنا تعريف متوج ما ، قل إمكان تباينه بالنسبة إلى متغير ما » . وإذا كانت المعرفة تدّعي ، الآن ، أنها متميزة وواضحة ، فذلك لأن الأمر لا يتعلق بدرس منفصل للجواهر البعيدة والجامدة ، المنعزلة عن كل تطوّر . ففي دراسة مميزة تدرس ، بخلاف ذلك ، الجواهر المتطورة ، الجواهر التي لها نشاطات جوهرية معينة في عمليات مختلفة . والحال ، بينما تتعدّد المعرفة وتضطرب ، يزداد

Paul RENAUD, Structure de la pensée et définitions expérimentales, (1) Hermann, 173, P.21.

التحسُّس بمتغيّرات الرصد والتنقيب . وعند هذا الحدّ لا يمكنُ التحققُ من طهارة جوهر مادي إلّا من خلال تدنيسه . إنها اذن المفارقةُ عينها دائماً وأبداً : يُعرف بوضوح ما هو معروفٌ بشكل عام ومُكَبَّر . وإذا رغبتنا في معرفة مميزة ، فإن المعرفة تتعدّد وتنفجرُ النواة التوحيدية لمفهوم الفحص الأولي .

على هذا النحو ، يفسّخُ في فلسفة الدقة الكيميائية ، معيارُ ديكرت للبيئة الواضحة والمميزة ؛ وتتواجهُ المعرفة الحدسية والمعرفة اليقينية تواجهاً مريراً : ففي الأولى وضوحٌ دونَ تمييز ، وفي الثانية تمييز بلا وضوح . وكما نرى فإن كيمياء غير لافوازييه هي حالةٌ خاصّةٌ مما أسمىناه الابيستمولوجيا غير الديكرتية في كتابنا العقل العلمي الجديد . وبما أن الفرصة ستتاح لنا مراراً للإشارة إلى ذلك ، فإن مختلف التنافرات التي تُجرىها فلسفةُ الرفض تأتلفُ وتتسقُ .

VII

لكي يُفهم على نحو افضل المدى العملي لملاحظاتنا الفلسفية ، سنقوم بدرس حالةٍ خاصّة . وبالتالي فإن اطروحة جورج شامبتييه Champetier حول التركيبات الجمعيّة لمادة السليّلوّز ستظهرُ لنا دور تنسيق المناهج في التعريف بمنتوج كيميائي .

يبدو أنه من الوهم تعريف السليّلوّز على النحو الكلاسيكي ، استناداً إلى بعض المزايا الفيزيائية والكيميائية ؛ لأن السليّلوّزات المختلفة الأصول لها جوانب بالغة التنوّع ، وبالأخص لها مسالك شديدة التباين بإزاء بعض المفاعلات الكيميائية . ولنلاحظ ، على الهامش ، أن الجواهر المادية الفريدة حقّاً ستطلّبُ دراسةً لسلوكٍ فردي حقيقي .

وبوجه خاص ، « تردّد الباحثون الاوائل قبل تعيين ماهيّة سليّلوز القطن والسليّلوز المستخرج من إهاب النباتات » . كان يبدو ، اذن ، أن النباتي والحيواني يشكّلان مادّتين كيميائيتين مختلفتين . وكما نرى ، فإن الفكرة الأولى تقوم على تجوهر الفوارق ، وعلى تسجيل كل فرق في خاتمة المفارقات الجوهرية . لكن هذا الحل السهل ، الناتج عن دُرْبة واقعية ، يتجاهل هنا السمات الأساسية . ففي الواقع ، يجري إنكار الهوية البلورية لمختلف السليّلوزات . فكيف نوجّه هذه التعدّدية في المعالم نحو تعريف متماسكٍ للسليّلوز ؟

بما أن المنهج التحليلي يقودُ إلى الخيبات ، سنقوم بتجريب منهج توليفي ، وسنحاول تحديد الجوهر من خلال احدى وظائفه ، بطريقة اجرائية - وليس بطريقة جوهرانية - وذلك بدرس المواد المركّبة من السليّلوز والصُّودا . لكنّه من الصعب ، في هذا السبيل ايضاً ، أن نسيطر على التعدّدية . إن عزل مادة مركّبة تم الحصول عليها بواسطة السليّلوز المحلول في الصُّودا يؤدي إلى ظهور مصاعب لا يمكن تخطيها تقريباً . وفي الواقع يجب أن تتمّ الإضافة بوجود الماء وعندما نريد إخراج فائض الماء نخشى أن نحطّم المركّب الصُّودي . بتعبير آخر ، لا نجيّد وقف عملية الغسل في الوقت المناسب . ولنلاحظ على الهامش مثلاً سنحتاج إليه لاحقاً حيث تظهرُ حالةً جوهرية وكأنها اللحظة المناسبة لاجراء العملية . هنا اللحظة لا يمكن ادراكها وبالمقابل يكون الجوهر غير قابل للتعريف . وحين نتأمل في هذا المثال . نفهم بشكل كافٍ علاقة التعارض بين مفهوم الجوهر ومفهوم العملية : فاذا كانت العملية عامّة وغير دقيقة يمكنُ الظنّ بأن الجوهر معرّفٌ بشكل جيّد ؛ وإذا كانت العملية دقيقة ومميّزة ، يجب أن نرى أن مفهوم العملية

يستوجب دراسات مبرمجة كانت الفلسفة الكيميائية قد أهملتها .

إن مسألة تعريف السيلولوز لم تكتمل . فنظراً لعدم كفاية عملية واحدة ، ونظراً لأنه لا يمكنُ لمسار كيميائي واحد أن يدلّ بدقة على المادة الجوهرية المطلوبة ، ستؤخذ في الاعتبار مجموعة عمليات متشابهة ، وعائلة من المسارات الكيميائية . وعلى هذا النحو ستدرس سلسلة من عينات الملح المضاعف المحتوي كميةً متدنيةً من المياه . وبالنسبة إلى كل عينة أي بالنسبة إلى كل تركيز أولي معطى توضع على خطٍ مستقيم النقاط الممثلة لسلسلةٍ من التحاليل (1) . « ومع تكرار هذه الاختبارات على تركيزات أخرى من المحاليل الأولية ، نحصل على شبكة من الخطوط التي تتقاطع ، في بعض الميادين ، مع نقاطٍ تحدّد إحداثياتها تركيبة الأملاح المضاعفة التي تظهر » .

وهكذا تبدو المادة الخالصة كأنها حالة يعيُنها الاستقصاء ، كأنها ذروة قطاعٍ تنظم فيه التعيينات الخاصة انتظاماً تاماً على المنوال نفسه الذي يتم من خلال الحصول على نقطة ضوئية احتمالية بواسطة تمديد الأشعة الحقيقية (2) . وما يتوجب لحظه هو أن التعيينات المبتعدة عن النقاوة هي أيضاً مفيدة في تعيين المادة الخالصة ، تماماً مثل التعيينات القريبة . ذلك أن سلوك المادة غير الخالصة يدلّ منذ الآن على سمات المادة الخالصة ؛ إلا أن هذا التدليل يستلزم عدّة اختباراتٍ وتجارب

Champetier, Thèse, P.18. (1)

Paul RENAUD, Loc. Cit., P.15. (2)

« يتم تعريف المركّبات المحددة بواسطة التقاء العمليات ، مثلما يتم تعريفُ

نقطة مضيئة منعكسة من خلال التقاء الشعاع » .

متنوعة ، خارجية حقاً . وهنا يعرف السليلولز كأنه جوهر خارجي اكثر مما يعرف كجواهر داخلي . إننا ، اذن ، بعيدون تماماً عن المثال التحليلي غير الواثق من معرفته إلا بعد إجراء تحليل شامل ، حميم ، جامد ووحيد . ويتم التوصل إلى تعريف المادة الجوهريّة بنوع من الاستدلال يجمع توليفاتٍ متنوّعة ومتعدّدة .

VIII

إذا كان تطور المواد الجوهريّة السليلولزية على امتداد مسارات نزع المياه العاديّة ، بالغ الدلالة في مجال التعريف بتركيبها ، فإننا ندرك مدى أهمية المتابعة المنهجية لجملة العمليّات الكيميائيّة . فيبدو أن ثمة مجالاً ، عندئذٍ ، للقيام باستدلّالين متعاكسين : تعيين الوظيفة بواسطة البنية ، وتعيين البنية بواسطة الوظيفة . وهذا التعارض يتراءى جديداً تماماً في مؤلفات بول رينو . فهو يقوّد إلى مبدأ مثنوي ، ما زالت حدوده بعيدة عن التوازن ، لكنّه مبدأ واعدٌ بالعطاء . وإننا نرغب في تقصي هذه النظرة الصعبة التي تقدّم وجهاً آخر للكيمياء غير اللافوازيّة .

إن الكيمياء الكلاسيكية أنكرت مطوّلاً وأهمّلت الصيرورة الكيميائيّة . وكان الاهتمام منصّباً بوجه خاص على الجواهر ، أي على نقطة انطلاق ونقطة وصول المسارات الكيميائيّة . ولم تعرف ابداً سوى الجواهر الثابتة جداً ليجري تمثيلها بنقاط انطلاق ونقاط وصول . ومع ذلك اخذ حراك الاستجابات يفرض نفسه شيئاً فشيئاً على انتباه الكيميائيين ، لكن عدد الانماط الحركيّة المدروسة ظل ضئيلاً . وكان بول رينو يرغب في مضاعفة هذه الدراسات ؛ وبوجه خاص كان يرغب

في توضيح مفهوم العملية .

كان في بادئ الأمر ينشد وضع لوحة كاملة ، وبدون تكرار ،
للمعاملات الأولية ، بحيث يُصار إلى تحضير تحليل إجرائي بالاستناد إلى
المعاملات الأولية ، تماماً مثلما يستند التحليل المادي إلى العناصر
الكيميائية .

وفي المقام الثاني أنكبَّ بول رينو (وهذا بكل وضوح هو العمل
الأصعب) على تبيان مفهوم كمية العمليات وكمية التحول .

بالنسبة إلى المهمة الأولى ، من المفيد أن نشير إلى انقلاب
البسيط والمركَّب الذي يتحقَّق عندما نتقل من مجال المواد الجوهرية
إلى مجال العمليات . فالمادة البلورية ، وبالتالي المادة البسيطة هي
موضوع عمليات يصعب تدقيقها . وفي المقابل ، إن المادة
اللامتشكلة ، وبالتالي المادة المركَّبة غالباً ما تكون موضوع عمليات
واضحة . ولإظهار هذه المفارقة ، يستعين بول رينو بالكيمياء الإحيائية .
فإذا كانت الكيمياء الإحيائية مركَّبة ومعقدة من الوجهة الخاصة بالجواهر
المادية ، فإنها تتوضَّح وتتبسط من وجهة العمليات . ومهما يكن الأمر ،
وعلى الرغم من الإضافات المادية غير المقدَّرة تماماً أو غير الدَّالة ، فإن
عضواً حياً يقوم بالعملية الواضحة الموكلة إليه . وفي حدود واسعة جداً
بالنسبة إلى الشروط المادية ، تحافظ الكيمياء الإحيائية على وحداتها
الاجرائية . إن لكونت دي نوي Le Comte du Nouy يشير بحقٍ إلى
ثبات الوظائف العضوية⁽¹⁾ : « ليس هناك فرق خاص بين وظائف
(الكلية والكبد مثلاً) عند الحيوانات الدنيا ووظائف الثدييات العليا » .

LECOMTE Du NOUY, l'homme devant la science, P. 143. Cf. aussi, (1)
P.185.

وحين نقرأ المطوّل في الكيمياء الاحيائية لجاك ديكلو Jacques Duclaux ، سنشعر بسرعة أن الاستجابات يمكنها أن تتبسّط إذا لم تكن مضطّرين ، بفعل الكيمياء الماديّة ، لاعطاء الاولوية للجانب الجوهري ، وإذا كان بمستطاعنا أن نرجع العمليات مباشرة إلى العمليات الأولى .

ويتوجب على الهامش أن نلاحظ مدى الأهمية التي يمكن أن ترتديها افكار بول رينو إذا كان بإمكاننا جمعها و اضافتها إلى النظرية البرغسونية حول تعارض المادة وإشراق الحياة . فمن شأن نظرية بول رينو أن تحد من المقياس الفضايف الذي اتخذته الرؤية البرغسونية ، وأن تحصر التعارض الفجّ بين المادة والوظائف الحياتية . ويمكنها على نحوٍ ما أن تفسح المجال امام تطبيق عادي ودائم تقريباً لاطروحة برغسون الطريفة والتي لم يضعها اتباع برغسون في المكان المناسب لها . وعندئذٍ ، قد تبدو المادة الجوهرية كأنها عجزُ العملية ، وتبدو المادة ذاتها كأنها فشل الوظيفة . . .

وفوق ذلك مهما يكن أمرُ هذه النظرات الماورائية ، فلنميّز بسرعة سمات المهمة الثانية للفلسفة الكيميائية عند بول رينو . المطلوب اذن هو تكميم أو تسوير العمليات الكيميائية ، وتعيين الكوانتات الاجرائية ، والبذرات العملية . وبشكل أدقّ ، المطلوب هو إيجاد الكميّة التحوّلية التي تسمح لعملية ما بأن تغدو عمليةً أخرى . وإننا لتساءل عما إذا كانت دراسة التحوّلات في علم الاحياء لا تقدّم الوسائل اللازمة لاعداد هذا التسوير الكمي . على كل حال ، هاكم ، من وجهة نظرنا ، القطبين المميّزين للفلسفة الكيميائية الموسّعة : الجوهر الخالص ليس له عملية ؛ والعملية الخالصة ليس لها مادة جوهرية . وبالطبع القطبان من نسج الخيال ،

فهما خياليّان مثل النقطة المادية والموجة الضوئية ؛ وهما يحيطان بالواقع المصنوع من تخالط الجوهر والعملية ، ومن اتحاد المكان والزمان . وبين هذين القطبين سيُمكن على الدوام تشغيل مبدأ بول رينو الذي يطرح الطابع التكاملي لهذه التعيينات الجوهرية وللتعيينات الإجرائية العملية . وإن التفاصيل بين الجواهر يجب أن ينظّم التفاصيل بين خواصها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى عملياتها . إذن من الممكن توقُّع ترتيبٍ للخواص وللضرورة سينضاف إلى ترتيب الكمّيات الجوهرية كما وضعته الكيمياء الماديّة في القرن الماضي .

على كل حال ، تقدّم لنا نظرة بول رينو الاجرائية قلباً جديداً للتكثف أو التركّب كما كان قد حدّده أوغيست كونت . وإن الدعوة للتعلم من التقنية الاجرائية بواسطة الظواهر الاحيائية ، يقدّم لنا دليلاً جديداً على أن بساطة عناصر الثقافة ليست سوى بساطة نظرة معيّنة . ففي مستوى معيّن من النظر ، في مستوى النظرة الاجرائية ، يكون علم الاحياء ابسط من الكيمياء ؛ وتكونُ الحياةُ مجموعة عمليات واضحة بشكل خاص . وهذه العمليات تكونُ أَمْنَعُ في وجه التحريف والتشويه من عمليات المادة الجامدة . فجسمنا ، وهو خليطٌ من الكتل اللامتشكلة بمقادير بالغة التنوع والتباين ، هو كما يقول بول رينو « كتلة كاملة من عمليّات محدّدة نسبياً بشكل تام » . وتغدو أوضح الكيمياء الاحيائية المُسندة إلى قوانينها الإجرائية الخاصة بها . وتكون اكثر غموضاً عندما يراودُ تناولها بواسطة افكار بسيطة متكوّنة من خلال دراسة الكيمياء الماديّة . وبين العلمين ، جرى البحثُ عن تواصل هناك حيث يوجد تكاملٌ لا ريب فيه . وعلى هذا النحو جرى طرح مسألة وحدة العلم طرحاً سيئاً . فقد فُرض نمط توليفي احدي الشكل دون الاهتمام

بالاصول المتنوعة للتركيب المظهري . وبازاء المواد الجوهرية بشكل خاص ، جرى تثمين شروط الاستقرار ؛ وساد الظن بأن الشروط البنوية كانت تقرّر كل شيء ، متخيّلين دونما شك أن الزمان يكون في إمرتنا عندما نكون منتظمين بشكل جيّد في المكان . لقد أهمل كل الجانب الزمني الخاص بالظواهر الكيميائية . ولم يؤخذ بالحسبان والاعتبار أن الزمان كان هو ذاته مبنياً ، كما لم تُكلّف النفس عناء دراسة الظواهر والمسارات والعمليات والتحوّلات . . . وفي هذا السبيل ، توجد اذن معارف جديدة يتوجّب تحصيلها .

إن الانقلاب الابيستمولوجي الذي يقترحه بول رينو يمكنه أن يكون ، اذن ، علامةً ومشيراً إلى جدليّة خصبة . فهو يرسم ، منذ الآن ، صورة جديدة لعقل علمي جديد .

IX

حين درسنا اعمال بول رينو رأينا بوجه خاص تشابك اللاجوهريّة وتداخلها مع عمليّات الجواهر الماديّة المركّبة . وفي خط مختلفٍ تماماً ، قريب جداً من العناصر ، يمكنُ تبيانُ جوانب أخرى داخلية في مقولة المادة الجوهرية . فما يميّز ما فوق العقلانية Le Surrationalisme هو بالذات قوتها التفريقية وقوتها التجميعيّة . ولنشرُ في بضع صفحات إلى فرع جديد . ولهذه الغاية سنقوم من زاوية الفلسفة بدراسة الاعمال الحديثة لجان - لويس دتوش Jean- Louis Destauches حول مفهوم الكهربون الكبير . وسنرى ظهور تعدّدية متماسكة في مفهوم الكتلة ، وهذا انتصار جديد للعقلانيّة على الواقعيّة .

لقد توصّل جان - لويس دتوش إلى التساؤل بشكل منطقي تماماً ،

ومن خلال متابعته التعاليم الفلسفية للميكانيكيات الجديدة ، عما إذا كان لا يتوجب إبدال مفهوم الكتلة - الوجود من مفهوم الكتلة - الحالة . ففي هذه الفرضية ، قد لا يكون من الممتنع أن تتمكن الجزئية نفسها من نقبل عدة حالات كتلوية . عندئذ تغدو الكتلة صفةً ، صفة يمكنها تقبل عدة مواصفات وحالات . ولنسبرُ على الفور مدى ابتعاد هذه الفرضية عن التصور الواقعي المشترك الذي يقدم الكتلة وكأنها المشير الأوضح والدليل الأثبت على الوجود الجوهري !

وبالطبع ربما يكون مناقضاً للأیحاء التنظيمي الاساسي في الميكانيكيات الجديدة ، أن يؤخذ تعدد الحالات الكتلوية للجزئية نفسها وكأنه مجرد واقعة تجريبية . وعندئذ يمكن للواقعي أن يلعب لعبةً طريفة ، فيعترض قائلاً إن مفهوم جزئيء ما تكون له ، وحده ، حالتان كتلويتان مختلفتان ، يمكنه أن ينتج عن الخلط بين جزئيين من نوعين مختلفين ، تماهيا عند نظرة خاصة إليهما . وبالأجمال ، إن ما يبحث عنه المُنظر هي الدالة الرياضية الوحيدة التي يتوجبُ عليها أن توزع الحالات الكتلوية المختلفة على جزئيء واحد . وإن مفهوم التوزيع هذا هو الجديد في فلسفة الفيزياء الرياضية . فمقابل مقولة الواقعي « لا شيء يضع » ربما يجب وضع مقولة اتباع ديراك « كل شيء يتوزع » . ومن هذه المواجهة ، فإن الرياضيات لا تنهل معاملاتها التجريبية من الواقع ؛ وهي ربما تقدم للواقعي ، وبكلام أدق للمنقذ ، مجموعة القيم الحسنة التوزيع التي يمكن للاختبار أن يحققها .

وإذا تجسدت كل هذه الأفكار فقد يكون من الممكن ابتداء عصرٍ جديدٍ تماماً من العلوم . وبالفعل ، كما لاحظ جان - لويس دتوش ، لم تحقق العقائد الكوانتية ، حتى الآن ، سوى تكميمات أو تسويرات سينمائية . فقد ورّعت الأماكن والسرعات . وعندما قامت بتوزيع

الطاقات ، فقد وزعتها على نحوٍ ما وكأنها مراتب دنيا ، أو كأنها نتيجة لتوزيع السرعات . وفي كل حال ، لم تقم العقائد الكوانتية بتوزيع الكُتل . وتقبلت الكتل التي كان يقدمها لها الاختبار المخبري . وربما يكون التكميم الذي افكره جان - لويس دتوش تكميماً للكتلة محض داخلي . وإذا حوُظ على الأهمية الأولى لمفهوم الكتلة ، فقد يكون من الواجب القول إن تكميم الحالات الكتلية سيغدو ، على نحوٍ ما ، تكميماً وجودياً ، إنياً . ومن شأن هذا التكميم الوجودي أن يوفر مستويات الوجود . وقد لا يوفرها تجريبياً ، بل عقلاً ، وذلك بتثبيت ترابطاتها داخل جهازٍ عقلائي للعقائد .

لم يعد المقصود درجات تركيبية يمكن تحليلها بواسطة الترسيمات المكانية للدمج أو التشابك . فبعد اكتشاف الذرات في الهباءات ، والكهربونات والبروتونات في الذرة ، واكتشاف النيوترونات والهلينونات والبوزيترونات والديوتونات في النواة ، يبدو أن « العمق » المكاني لا يسمح بالمضي قدماً . فهناك في مستوى النواة توجد تعارضات الحدس الهندسي التي تتلاعبُ بمهارةٍ كبيرةٍ على الموضوع البسيطة الحاوي / والمحتوى . وتتطلب الحالات الكتلية منظاراً آخر : فالكهربون الثقيل لا يحتوي كهربونات خفيفة . ويبدو تماماً أن انتاج الكهربونات الثقيلة متوقفٌ على انتشارها وأن حالتها الكتلية يجب أن تفسر بمعادلة إنتشارية .

وإذا تفكرنا في هذه التعددية المتناسقة للأحوال الكتلية، لتوجب علينا أن نجد فيها مثلاً واضحاً على الابستمولوجيا غير الديكارتية . وبالفعل ، يستفاد من مبادئ الفيزياء الرياضية المعاصرة أن مفهوم الهبوط اللولبي (Spin) يدلُّ على جزيءٍ أولي بشكل أفضل مما تدلُّ عليه

كثله . ومثال ذلك أن مقالاً حديثاً للويس دي بوغلي يرمي إلى تبيان أن الميزوتون هو فوتون ثقيل أكثر مما هو كهربيون ثقيل . إن العلة الموجّهة للتفريق بين كهربيونات معمرة وضوئيات معمرة هو الفرق التكافؤ بين لوالب هذه العناصر . والحال ، فإن الهبوطات اللولبية لا يمكن اختبارها . وانما يشار إليها بمصطلحات واتفاقات رياضية . إن الثور لثقيل ، حسب عبارة لويس دي بوغلي الجميلة ، يجد تسميته اذن ، ليس في اختبار خاص ، وانما في معلومة رياضية عامة . إنه برهان جديد على أن سمات الوجود المهيمنة هي سمات تظهر في أفق من العقلنة . إن التماسك الحقيقي للواقع هو من أصل رياضي .

ولنلاحظ أيضاً أن هذه الدلالة الرياضية تحافظ على جدلية بالغة الجدة في العلم . وبالفعل ، إن القول بوجود هبوط لولبي في الجزيء ، معناه القول إنه يمكن أن تكون له عدة لوالب ، ومعناه ايضاً وبتعبير افضل أن لديه مجموعة خاصة من الهبوطات اللولبية . فالهبوط اللولبي هو في جوهره امكانية تعددية . ويتميز الجزيء بتجميع اللوالب ، مثلاً (- ١ ، ٠ ، ١ +) أو (- ١/٢ و ١/٢) ؛ ومن شأن الدربة الواقعية وحدها أن تدفعنا إلى عزو حالة لولبية واحدة إلى جزيء واحد ، بشكل غير مبرر . إذ أنه بإمكان الجزيء أن تكون له كل لوالب المجموعة اللولبية التي تميزه . وكذلك الحال ، على ما يبدو ، بالنسبة إلى الكتلة : بإمكان جزيء ما أن تكون له كل الاحوال الكتلية الخاصة بمجموعة الكتل التي تميزه . ونذكر ، مجدداً ، الطابع التعددي للعنصر ، الطابع غير الواقعي وغير الديكارتي معاً لا يستمولوجيا العناصر . فبدلاً من العنصر ذي المواصفات البسيطة والواقعية الذي يفرض نفسه كمعطى أولي ، نرى ظهور طريقة وضعية هي في آن طريقة

تعددية ومنتظمة . فالعادة القديمة التي كانت تقوم على عزو صفة خاصة إلى العنصر ، اثماً تناقضها أصول الفيزياء الكوانتية . ومهما بدت قديمة هذه الصفة الجوهرية - سواء كانت المكانة الهندسية أو كتلة العنصر - فلا يجوز أن تُعزى عينياً إلى العنصر . بكلام آخر نقول إن كل عنصر ، في كل من خواصه ، هو متعدد القيم . اذن ليس العنصر مجموعة خواص مختلفة كما يقول بذلك الحدس الجوهري الرائج . إنه مجموعة حالات ممكنة بالنسبة إلى خصيصة خاصة . فالعنصر ليس اختلافاً مكثفاً . إنه تآلفٌ موزع . وإن البرهان على طابعه الأولي نجده في التماسك العقلائي الذي ينجم عن توزيع منتظم لأحواله الممكنة .

اذن العنصر هو تناسقٌ رياضي ، تناسقٌ عقلائي ، لأن ما يوزع الحالات الممكنة هو التعادُل الرياضي . وغالباً ما يجري تكوين هذه المعادلة الرياضية من خلال درس الانتشار والتحول والعملية ، والصيرورة باختصار . لكن هذه الصيرورة ذاتها لا تصدر عن الوصف ؛ انما تصدر عن التطبيع المعياري . وعلى كل عنصر أن يحمل علامة هذا التطبيع ، لكي يستحق اسمه هذا ؛ فلا بد له من أن يُبَوَّب ، ومن أن يُعرض على يدي العالم الرياضي . اذن نرى ظهور التعارض بين الوصفي والمعياري في العلوم الفيزيائية . في الماضي كان عزو صفة ما إلى الجوهر المادي من النوع الوصفي . ولم يكن مطلوباً سوى اظهار الواقع كواقع . وكان الواقع معروفاً لمجرد الإعراف به . اما في فلسفة العلوم الجديدة ، فلا مناص من الفهم أن عزو صفة ما إلى مادة جوهرية هو من النوع المعياري . فالعزو يحدّد إمكانات متناسقة . والواقع هو دائماً موضوع برهنة وإبانة .

وبالطبع ، إن الاستعمال المعياري لمقولة المادة الجوهرية ما زال محصوراً جداً . فالمادة الجوهرية تبقى ، في استعمالها الرائج ،

الذريعة الوحيدة للمواصفات الفوضوية . لكن الفائدة الذرائعية لا تقرر الجدوى الفلسفية . فاذا كان كل فيلسوف مزود بالاكشافات الحديثة للفكر العلمي ، يرغب فعلاً في وضع صورة جانبية معلومة عن مفهومه للمادة الجوهرية ، فيكون عليه الاعتراف بوجود منطقة عقلانية ومنطقة فوق عقلانية إلى جانب « قطاع » واقعي واسع ، حيث يجري إضفاء الجدل والمعيارية على مقولة المادة الجوهرية . إن وحدة المادة الجوهرية ، التي كانت الوجودية البدائية تفترضها بلا مناقشة ، لم تعد سوى نظرة ترسيمية غالباً ما تحول دون تنضيد تعددية الأحوال المختلفة لمادة جوهرية واحدة . وبالنسبة إلى فلسفة تنطلق ، كما يتوجب ، من قواعد طرائقية (ميتودولوجية) ، يتوجب على المادة الجوهرية أن تكون حقل نظر وملاحظة ؛ ويتوجب عليها أن توزع - وفقاً لقاعدة دقيقة - مجموعة تمظهراتها الممكنة ، ومختلف أحوال ملاحظتها وخبرها . فالمادة الجوهرية هي عائلة أحوال . وهي في جوهرها ، وفي وحدتها ، تنوع متناسق . هكذا تبدو لنا ، على الأقل ، العبرة الماورائية التي يتوجب علينا استخلاصها من الطرائق الديراكية (نسبة إلى ديراك Dirac) .

X

حين تطور فلسفة اللاجوهريّة ، قد نتوصل على هذا النحو وبشكل غير محسوس إلى جدلية مقولة الوحدة ؛ وبكلام آخر ، قد نتوصل ، من هذا السبيل ، إلى تفهم أفضل للطابع النسبي لمقولة الوحدة . والحقيقة أن إحدى أهم الإضافات التي أتى بها علم الفيزياء الكوانتي في مجال علم الظهور (الفنونولوجيا) كانت الإضعاف المفاجيء لمفهوم الفريدة

الموضوعية . فالعلم الكوانتي ، كما يبين ذلك بكل وضوح اينشتين واينفلد « يعالج فقط المجاميع ، وإن قوانينه تتعلّق فقط بالجماهير لا بالأفراد »⁽¹⁾ . وفي مكان آخر ، يعاود اينشتين واينفلد تناول الصيغة عينها ، ويضيفان : « إن ما يوصف في الفيزياء الكوانتية ليس الخواص وانما الأرجحيّات ؛ فهذا العلم لا يصوغ القوانين التي تكشف مستقبل المنظومات ، وانما يصوغ القوانين التي تحكم تبدلات الأرجحيّات في الزمان والتي تتناول المجاميع الكبرى من الأفراد » .

ربّما نسيء فهم هذه الفيزياء الجماهيرية إذا رأينا فيها نوعاً من « سوسيولوجيّة » الفيزياء ، وأقمنا فجأة عالم الاجتماع ونصبناه أستاذاً لعالم الفيزياء . فإذا كانت الفيزياء المعاصرة تستخدم الاحصاء ، فسيكون بإمكاننا الوثوق التام بأنها ستقوم بتنويع طرائقه ومناهجه . والواقع ، هذا ما حصل بخصوص مختلف المبادئ الاحصائية عند بوز ، اينشتين ، وفرمي . لكن هذا التنويع الأفقي ، على نحو ما ، التنويع الذي يضع الاحصائيات جنباً إلى جنب ربما يكون على وشك السقوط والتخطي من جرّاء تنويع آخر في العمق ، من شأنه رفع الجدلية إلى أصل كل عقيدة أرجحية بالذات . فلنحاول الإلمام بالأهمية الفلسفية لهذه الثورة .

منذ عشر سنوات كانت أجراً المفاهيم المتعلقة بالإعلام الأرجحي عن التوضع ، قد أكدت جميعها أنّ أرجحية ما يتوجّب عليها أن تكون ، بالضرورة ، إيجابية أو عادية . وكان يُرفض بقوة تقبل أية أرجحية يمكنها أن تكون سالبة . وكلما كانت نظرية ما تصادف وظائف

EINSTEIN et INFELD, l'Evolution des idées en Physique, P.287 et (1) P.289.

يفترضُ بها التدليلُ على الأرجحيَّات السالبة ، كان يُملَى على الفور واجبُ تعديلِ النظرية لاستبعاد ذلك « المستحيل » .

ومع ذلك فقد اخذت تنهاوى اسباب هذا الاستبعاد . وهذا ما يبرهنُ عليه السيد لويس دي بوغلي⁽¹⁾ : « اما مسألة الارجحية الحضورية ، فتتراءى حالياً في ضوء جديد وذلك بفضل التطور التصاعدي للنظرية العامة للجزئيات مهما يكن هبوطها اللولبي : والحقيقة أن هذه النظرية تبيّنُ أنه بالنسبة إلى كل جزيء ذي لولب اعلى من $1/2$ (وبالوحدات الكوانتية $4/2TT$ ، مثلاً بالنسبة إلى الميزوتون الذي جرى التواضع على أن يُنسب اليه الهبوط اللولبي 1 ، يستحيلُ تحديدُ ارجحية حضورية تكون في كل مكان ايجابية أو عادمة ، بينما يكون هذا الأمر ممكناً بفعل الجزئيات من ذوات اللولب الهبوطية $1/2$ مثل الكهربون . وإذا كان الضوئيء يمثل من هذه الزاوية اختلافاً عن الكهربون ، فذلك ليس لأن الضوئيء لا يشكّل جزئياً « حقيقياً » ، وانما لأنه جزئيء ذو لولب اعلى من $1/2$ ، من نوع الهبوط اللولبي 1 كما تبرهن على ذلك اسباب كثيرة » .

هكذا ، امام مفهوم ارجحية سلبية ، وهو مفهوم محذوف سابقاً بدون مناقشة ، يمكنُ للعقل العلمي الجديد أن يكون له موقفان من الآن فصاعداً :

١°) التسليم بالمفهوم كما هو ، مع القول بجدلّية أوليّة هادئة . ثم التعوّد عليه ، وضمّه إلى مفاهيم أخرى ، في سبيل تكوين شبكة تتقوّى

Louis de BROGLIE, Récents Progrès dans la théorie des photons et (1) autres particules, in Revue de Métaphysique et de Morale, Janvier 1940, P. 6.

بفعل كثرتها بالذات . وعندئذٍ سيجري جمع السمات الثلاث التالية ، من خلال مجهود يبذل في سبيل تعريفات متبادلة : أن يكون ضوئياً - وأن يكون له هبوط لولبي أعلى من $1/2$ - ، وأن يكون قادراً على الانضياغ إلى ارجحية حضورية سلبية .

1/2 ثمة موقفٌ ثانٍ للعقل العلمي الجديد سيكمنُ في محاولة تفسيرية . وعندها سنصادف مجدداً دور الحالومية العلميّة ؛ الحالومية التي تتساءل : هل الارجحية السلبية تسبّرُ عداءً للغياب ، خطراً تدميراً ؟ وهل توجد ، بالنسبة إلى النور ، مناطق مكانية عادمة ؟

عندما نضيق على هذا النحو في الأحلام ، نعودُ منها بمحاولةٍ متزايدةٍ لفتح أطر العقلانيّة . وبشكل أبسط يُصار لتكوين هذه الفيزياء الجماهيرية إلى القول إن العقل يتوجّبُ عليه تغيير مقولاته الجوهرية والتوحيدية . كذلك يجب أن يقود وضوح الأرجحيّات إلى جدل المقولة السببية . فالمقولات الثلاث : جوهر ، وحدة ، سببية ، هي مقولاتٌ متضافرة . وإن ما يعدّل من إحداها يفترض به أن ينعكس على استعمال المقولات الأخرى . والواقع أن اللاسببية ، اللاجبريّة ، اللافردانيّة سبق لها أن كانت موضوع مناقشات لا تحصى . ولقد قمنا شخصياً بتفسير مبدأ اللاتعيين عند هايزنبرغ heisenberg في اتجاه إعادة التنظيم العقلاني العام الذي ندافع عنه هنا ، اذن ، نسمح لنفسنا بإحالة القاريء على كتبنا « اختبار المكان في الفيزياء المعاصرة » . و « العقل العلمي الجديد » . وإذا كنا متحمسين لنضع الآن جرّةً بكل النشاطات الجدلية في العلم الحديث ، فسوف يتوجّب أن نسترجع هنا ، مجدداً ، السجال الحديث حول فرادة مواضيع الميكروفيزياء وحتميّة سلوك المواضيع الجزئية . وربما نكتشف هنا بالذات الميدان الأحسن

إعدادا ، السيدان الذي تكون فيه الحجج المؤاتية لاطروحتنا كثيرة العدد
والموثوقة . لكننا في الكتاب الحالي ننكّب على إيراد حجج جديدة ،
حجج اقل وثوقاً ، للإجابة عن دورنا الفلسفي المحض ، وللسعي إلى
بلوغ المنطقة حيث يفكر العقل وهو متردد ، وحيث يخاطرُ خارج اختباره
الذاتي ، وحيث يقدم نفسه لكل السجلات والمجادلات بشيء من
الطيش الهادي .

الفصل الرابع

القرانات المكانية الأولية : اللاتحليلية

I

إن إمكانية إنشاء كانطية من المواجهة الثانية ، إنشاء لاكانطية قادرة على استيعاب الفلسفة النقدية من خلال تخطيها ، قد تتعزز وتتولد لو كان في الإمكان البرهان على أن العلم الرياضي المحض ، العامل على الحدوس المكانية والزمانية ، يعدّ العدّة امام القرانات الكفيلة بتقديم نفسها كأطرٍ مسبقة للفيزياء من مواجهتها الثانية ، لفيزياء الموضوع الجزئي . وعندئذ ، يمكن أن تقوم بين الحدوس المشغولة والاختبار الميكرو فيزيائي نفس العلاقة الوظيفية القائمة ما بين الحدوس الطبيعية المكانية والاختبار المشترك .

وقد يلزمنا للنجاح في هذه المهمة أن نتخلص من كل ما هو ميكانيكي ، فيزيائي ، معاش بيولوجياً في معرفتنا للمكان ، وبذلك يتوجب علينا أن نعيد للمكان وظيفته الإقترانية . والحال ، من الواضح تماماً أنه يتوجب البحث عن مبادئ هذا الإقتران في الجزئيء اللامتناهي الصغر . ولنلاحظ بادىء الأمر أن اللامتناهي الصغر هو جوهر فريد . ولا

يجوز لنا أن ننقل إليه المعارف المظهرية ، تلك المعارف التي تكونت .
على أساس راتوبنا الكبير ؛ وهذه نصيحة تصح أيضاً على الحدس
الميكرو هندسي وعلى الاختبار الميكرو فيزيائي . ولن نعالج سوى مسألة
بسيطة ، أبسط مسائل الاقتران ، وهي مسألة الاقتران الخطي La
Connexion linéaire . وسوف نرى أن الحدس الأبسط مثقل
جداً بالاختبارات المشتركة ، العامة . وحين نقوم بحذف بعض الاختبارات
الساذجة نسبياً من حدسنا للخط البسيط ، وحين نزيل الشروط غير
المبررة ، فإنما نعيد إلى حدس الخط شيئاً من القوة الاعلامية التي
تملكها الميكرو فيزياء . إن جان - لويس دتوش يقرب بين النظريات ذات
المظهر المتناقض تقريباً ، وذلك من خلال إضعاف بعض القواعد
المنطقية . وإننا نعتقد أن حدسياً مُضعفاً ، من شأنه أن يزيد من
إمكانات التوليفات المفهومية .

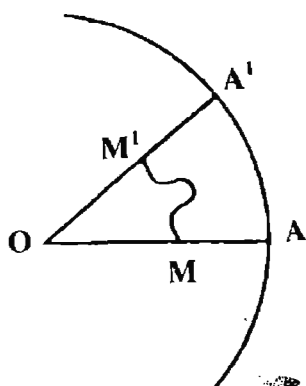
مثال ذلك أن لحظة من التفكير تكفي للإدراك بأن الحدس
المشترك قد راكم ، خطأً ، كثيراً من الغائيات فوق مسارٍ خطي ، وإن
الحدس المشترك قد عزا بسهولة كبيرة وحدة التعريف إلى خط واحد .
وحين تقودنا حدوسٌ كلية ، فإننا لا نتدبر الحريات الحقيقية للإقتران
الخطي . وعندها نُقاد إلى تعيين فوقي للتسلسل الخطي . ومع انقيادنا
وراء حدسٍ كلي ، يغدو الخط متعيناً ، ليس فقط من نقطة إلى أخرى
كما ينبغي أن يكون ، وإنما يغدو متعيناً بمجمله ، من أصله إلى
نهايته . وعندئذ لا داعي للاندھاش من كون الشعاع الضوئي والمسار
الآلي قد أخذوا بوصفهما رمزين حقيقيين من رموز التعيين . فالميكانيك
تباطأ في تخلص من حدس الدفق . ولم يتأمل بعد تأملاً كافياً في
ظروف المسيرة الممكنة . والحال ، فإن المسار الميكرو - موضوعي هو

مسارٌ ظرفي تماماً . ولا تجوز المصادرة على تواصلٍ اجمالي ، بل ينبغي تناول الإقتران حلقةً حلقة .

منذ أن نتخلى عن الشرط الرياضي الخاص جداً بالتحليلية ، ومنذ أن نسلم بقيام المسارات على أساس غير تحليلي ، ندرك أنه يمكن تكوين الروابط التي تسمح ، على الرغم من طابعها الصنعي ، باعلامنا عن بعض خصائص مسارات الميكانيك التموّجي . وسنضرب مثلاً عن المسار غير التحليلي . لهذا ، سنقوم باستلهم اعمال ادولف بوهل Adolfe Buhl البالغة البساطة والعمق . وستابع عن كثب عرض بوهل⁽¹⁾ .

II

لنأخذ دائرة مركزها O وشعاعها a ، ثم لنأخذ شعاعين OA و OA' . وسنطرح على نفسنا السؤال التالي: ما هي ، داخل الدائرة، المنحنيات MM' التي فوقها الشعاعان الثابتان OA و OA' يعترضان قوساً منحنياً ذا طولٍ مساوٍ لطول القوس الدائري AA' ؟ (راجع الشكل رقم ٣) .



شكل رقم ٣

لنأخذ في القطاع AOA' قوساً دائرياً متناهي الصغر تكون زاويته في المركز هي d_o ؛ وهذه الزاوية تعترض فوق محيط الدائرة القوس d_o . ومن جهة ثانية ، في الاحداثيات القطبية ، يعطى طول عنصر المسار بواسطة الصيغة العامة

$$ds = \sqrt{dr^2 + r^2 d\theta^2}$$

إذن نحصل فوراً على المعادلة التفاضلية للمسألة :

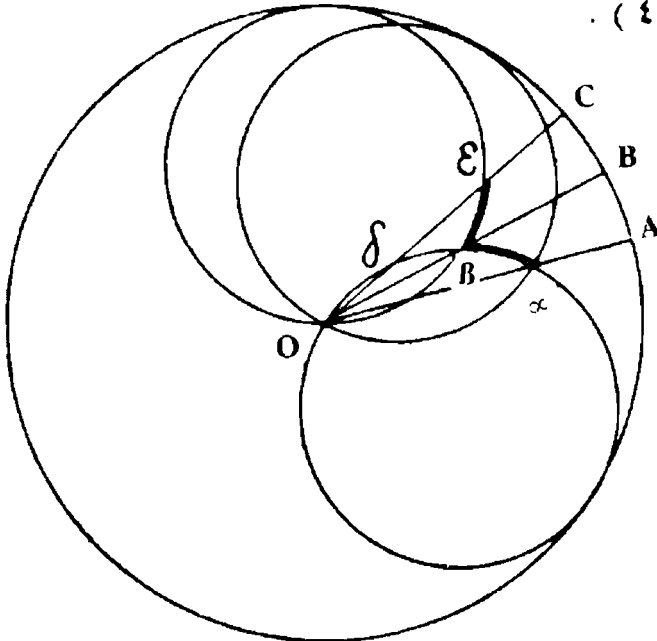
$$dr^2 + r^2 d\theta^2 = a^2 d\theta^2$$

وهي صيغة تدرج بسهولة وتعطي للمسألة الحل التالي :

$$r = a \cos(\theta - c)$$

هذه المعادلة تمثل كل الدوائر ذوات القطر a التي تمر في O .

وفوق ذلك ، هذه الدوائر مماسة داخلياً للدائرة المعطاة ذات الشعاع a (انظر الشكل رقم ٤) .



شكل رقم ٤

لنرى ، إذن ، الحل التحليلي ، المنتظم ، الحدسي . فإذا كان المطلوب الانطلاق من الشعاع OA ، ابتداءً من النقطة ∞ للوصول إلى الشعاع OM ، يمكن السير على خطين ، لأن هناك دائرتين تمرّان في ∞ وفي O ، وهما مماسّتان داخلياً للدائرة المعطاة ذات الشعاع a . إذن هناك نوع من الإبهام الأولي في حل المسألة المقترحة . لكن هذا الإبهام قلّما يشغلّ الحدس . فالحدس يختارُ هذا الحل أو ذاك ، أو بطريقة أفضل يتبنّى حلاً مترافقاً مع لا وعي المدفعي التقليدي الذي يختارُ المسار المكشوف ، متناسياً المسار العمقي . عندئذ يفقد الحدس العام سبباً أساسياً من أسباب اللاتعین .

والحال فإن هذا الإبهام ، وهو أبعد ما يكون عن تركه جانباً ، ربما يتوجّب الحفاظ عليه بكل رعاية . فمهارَةُ ذاكرة بوهل تعني استيعاب الإبهام استيعاباً حقيقياً ، على امتداد المنحنى الكامل في حين أن حدساً كسولاً يكتفي بربطه بأصل المسارات .

لنع ، إذن ، حريّتنا . في منطلق النقطة ∞ كان في حوزتنا قوسان دائريّان ، أحدهما يتجّه نحو مركز المنطقة ، وثانيهما يتجّه نحو المحيط . ولنتخيّر مثلاً القوس الدائري المتجّه نحو المركز . لكن ليس هناك أية جبريّة تكرهنا على أن نُعطي لهذا الاختيار طابعاً نهائياً ؛ فعندما نصل إلى B فوق الخط OB لا نكون مرغمين ، تحليلياً ، على مواصلة القوس B ∞ بالقوس δ B كما تقترح ذلك التبسيّطية . وخلافاً لذلك ، فإن حدساً متحرّراً من دُربة الأمثلة والتمارين القذفيّة سيجد في B مجدّداً الإبهام الأول المدروس في ∞ . ويمكننا المضي من OB إلى OC ، وذلك بشكل تماثلي دائماً ، وباحترام الشرط الأساسي للمسألة ، متابعين هذه المرّة القوس ϵ B المأخوذ فوق الدائرة المارة في B والمارة

أيضاً من جهة محيط المنطقة . وبالطبع ، حين نصل إلى ϵ سنعاود دائماً اكتشاف الإبهام نفسه ، وهكذا دواليك . نرى ، إذن ، ظهور مسار كأسنان المنشار ، وكل سن من هذه الاسنان يمثل قوساً صغيراً يجيب عن موجبات المسألة . وفوق ذلك يمكن لعدد الأسنان أن يُزاد إرادياً لأن المسارات الجزئية تكون صغيرة أيضاً قدر ما نشاء .

زد على ذلك إن هذا المسار ، وهو كلمة ارتجافات ، يحتفظ بخواص هامة : فهو يحتفظ بالتواصل ، ويحتفظ بطول المسيرة التي يتخيرها الحدس المشترك طالما أن كل اجزائه تخضع للشرط التناظري . ولكن على الرغم من التواصل فإن المتناهي الصغير يظهر وكأنه متناهي الإنكسار ، منكسر من داخله ، دون أن تمضي اية صفة ، اية مناشدة ، أي مصير ، من نقطة الى أخرى مجاورة . وبدون أن المتحرك ، على امتداد المسيرة البوهلية (نسبة إلى بوهل) ، ليس عنده أي شيء ينقله . إنها حقاً الحركة الأكثر مجانيةً . وخلافاً لهذا الأمر ، فإن المتحرك على امتداد مسيرة الحدس الطبيعي ، ينقل ما لا يملك ؛ إنه ينقل علّة توجّهه ، نوعاً من معامل الانحناء الذي يحول دون تمكّن المسيرة من تغيير وجهتها فجأة .

III

بيد أن الحدس الرائج النائم في طيّات البساطة لن يتقبل ، دونما شك ، بأن يهزم هكذا وبكل بساطة . وسوف نعارضُ بالقول أن الاختبار المشترك لا يقدّم لنا أمثلةً عن هذه المسارات المتروّدة . وستهم حتى بالتناقض الحقيقي الأولي ، طالما أننا نتبنّى حلاً لا تحليلياً لمسألة

مطروحة في نطاق معطيات تحليلية . فلندقق عن كثب بهذين الاعتراضين .

الحقيقة أن الاختبار الشائع لا يقدم لنا سوى مسيرات تحليلية ، وإننا في الواقع لا نحسن سوى رسم منحنيات تحليلية . لكن الحجة سترد على أصحابها . وبالتالي ، حتى في كثافة الخط الاختباري ، كما اظهر بوهل ذلك للعيان ، يمكن دائماً أن نسجل رسماً تحتياً ، خطأ مضطرباً ، زخرفة (توريقاً عربياً Arabesque) حقيقية تمثل بكل وضوح ودقة اللامتعتين من المواجهة الثانية . والخلاصة أن كل بنية خطية واقعية أو متحققة تتضمن بنى خالصة . حتى أن هذه اللطافة تكون غير محدودة . إذ المقصود في الحقيقة « بنية لامتناهية في لطافتها » . نرى إذن ظهور مفهوم البنية الخالصة ، في مجال الهندسة المحض ؛ المفهوم الذي لعب دوراً بالغ الأهمية في تقدّم المرسمة الطيفية (Spectrographie) . فلا يوجد هنا ، كما سنبين ذلك ، تقارباً مجازياً فحسب . إذ يبدو جيداً أن اعمال بوهل تُنير مسبقاً ، كثيراً من مسائل الميكروميكانيك والميكروفيزياء . وفي هذه البنى اللطيفة ، الخالصة ، تتراءى الوظائف المتواصلة من دون مشتقات ، الوظائف الشهيرة التي نشير اليها عَرَضاً ، المنحنيات المتواصلة دوناً ممّاسات . إنها علامة التردد الدائم لمسيرة البنية الخالصة . زد على ذلك أننا عندما نكبر بعض الخيارات ، يغدو بإمكاننا تدبّر الأمور حتى يكون للمسيرة البوهلية اتجاه عام . وبدون توفر ممّاس بالمعنى الدقيق للكلمة ، يمكن أن يكون للمسيرات ذوات الخيارات المكبرة خط ممّاس كبير ، نوع من التماس الانطباعي . والحال فإننا نرى مدى سهولة تكوين تناقضات مبرمجة ما بين مسيرة بنيوية مكبرة ومسيرة بنيوية لطيفة .

إلا أنه يتوجب علينا أيضاً أن نواجه إتهامنا بالتناقض الداخلي .
وبالتالي ألا يوجد في اساس تكوّن المسارات المتناظرة معادلة تفاضلية ؟
وبهذه الطريقة ألا نطرح مسألة وجود مشتق ما في كل نقاط المنحنى
التكاملي ؟ والحال كيف يمكن لمنحنى متواصل ، إنما بدون مشتق ،
أن يقدم نفسه وكأنه الحل لمعادلة تلتزم بالحدس الأولى للمشتق ؟

ينبغي ردّ هذا الاعتراض ، وكذلك الاعتراض الأول ، وقلبه ضد
انصار الحدوس الطبيعية . وبالفعل ، عندما يكون ثمة تناقض بين
الحدس الأولي والحدس اللطيف الخالص ، فإن الحدس الأول هو
الذي يكون فاسداً على الدوام . فالتناقض الطرائقي هنا ، كما يلاحظ
ذلك بوهل مع أخذ كل شيء بعين الاعتبار ، ما هو إلا نتيجة تطلب غير
مبرر من تطلّبات مصادرات البحث . فنحن نصادر على القول بأن
التكامل يجب أن يتم وفقاً للمنحنيات التحليلية وإننا نتناول المسألة من
عنصرها . وإن هذه المصادرة المزدوجة مبالغ في اشتراطها : ذلك أن
تركيب العناصر هو ألين بكثير مما ينشده حدسنا المكبر .

بالطبع ، إذا كانت المسألة المطروحة تتقبل حلاً من نوع مسيرة
أسنان المنشار ، فإنها تتقبل أيضاً ، من خلال بعض التعديلات التي
يقترحها بوهل ، عودة المسار على نفسه ، ونوعاً من الإنطواء . وفوق
ذلك سيكون بالإمكان دمج اجزاء من المسارات المقطوعة بدون تراجع
مع تجمع المسارات المنطوية . وهذا يكفي ليبرهن لنا على أن الشروط
لسير نقطة متحركة خاضعة لقانون بالغ البساطة مثل المسار التناظري ،
يمكنها أن تتنوع بدون إنتهاء ، وإن عدم قابلية الارتداد ، بوجه خاص ،
هو مفهوم خاص جداً يفقد جزءاً كبيراً من معناه المستعمل عندما نتقل

إلى دراسة من المواجهة الثانية . وفي هذا استنتاج جرت العادة على التوصل اليه في الميكروفيزياء .

IV

خارج الانتقادين الكبيرين اللذين سعينا للرد عليهما ، لن يفوتنا الإعتراض والقول أن المسيرات البوهلية هي مسيرات مصطنعة تماماً من بعض جوانبها . وعندئذ سيكون من المدهش جداً أن تكون مثل هذه البناءات المصطنعة قادرة على الرّمز إلى بعض خواص التنظيم المظهري ، وأن تتمكّن من الالتحاق ببعض مفاهيم علم البصريّات الحديث .

وبالفعل ، فإن شتى المسيرات البوهلية التي تنطلق من نقاط تقع على الخط المستقيم OA لتبلغ النقاط الواقعة على الخط المستقيم OB ، هي مسيرات متساوية من حيث الطول . وهي تملك كل تناهي الأشعة المضئية . وبالتالي ، بإزاء الخطين المستقيمين OA و OB المأخوذين كأثرين من آثار جبهة تموجية ، فإن عائلة المسيرات البوهلية تشكّل مجمّع المسارات الممكنة بالنسبة إلى الأشعة المضئية . بكلام آخر ، إذا كان الخطان OA و OB جبهتي تمّوج بصري ، فإن المسيرات البوهلية تكون أشعة مضئية ، والعكس بالعكس . كما أن المسيرات البوهلية تكون مسيرات ميكانيكية إذا كان المستقيمان OA و OB جبهتي تمّوج مادي . ومثال ذلك أن تنظيمًا هندسيًا فقط ، بدون أي رجوع واقعاني إلى خواص ميكانيكية أو بصريّة ، إنما يُرمزُ إلى جانب تنظيم للمظاهر الميكانيكية والبصريّة .

وإذا عورضنا أيضاً بالقول أن أشعة هندسية كهذه تبدو فعلاً حائرة ومترددة أمام جلال الأشعة الضوئية واستقامتها ، فلا مفرّ من الرد بأن هذا

التردد كفيلاً ، وبكل وضوح ، باعطاء المثل عن السلوك الذي لاحظته دراسة من المواجهة الثانية في حقل الميكروفيزياء ، بحيث أن التوليف المصطنع الذي وضعه بوهل سوف يرى مع كل خطوة ازدياد قيمته التفسيرية بإزاء الظواهر الطبيعية . وعليه ، فإنه من المفيد جدا أن نلاحظ مع ادولف بوهل أن الشكوك التكاملية التي دبرها هايزنبرغ تجد مثلاً ساطعاً عليها في الانتشار البوهلي . وبالتالي يمكن ربط موضوعه مبدأ هايزنبرغ بالحدوس الخالصة ، الهندسية كلياً ، التي تدبرها بوهل ، دون أن يكون ثمة ضرورة لأن تضاف إليها الظروف الديناميكية . ويمكن أن نشكّل تعارضاً معيناً ما بين تمثيل تماسي وتمثيل نقطي . ففي مسألة « أشعة » بوهل ، وفي مستوى البنية المتناهية اللطافة ، ليس هناك أي معنى لمفهوم التماس الدقيق عند نقطة دقيقة . إذ في نقطة محدّدة تماماً ، لا يمكن تعليق خط تماس . والعكس بالعكس ، إذا تخيّرنا اتجاهاً تماسياً محدّداً تماماً ، لا يمكننا أن نجد نقطة دقيقة تتقبّله . ومع اتجاه محدّد جداً بالنسبة إلى التماس لا يمكن أن نجد نقطة ربط أو تعليق . وبلهجة طريفة يمكن القول : أن خط التماس يجنّ وفي الوقت نفسه يكون للمكان بذرة ، بكل معاني هذه الكلمة . أن الجنونين مترابطان . وهناك تعارضٌ بين الدقة النقطيّة والدقة الإتجاهيّة .

إذن ، يغتنى المسار البوهلي بقيمة ترسيم إضافي . ولقد ذكرنا آنفاً أنه مسارٌ كان قد تخلّص مما كان المسارُ الحدسي الأولي ينقله فوق طاقته ، وها نحن ندرك الآن انه كان ينقل ، في المقابل ، نسبة هايزنبرغ . ففي نقاطه كلّها يتحقّق الاختيارُ المعقّد الذي يفرضه مبدأ الشك في سلوك جسم جزئي . إذن ، تحقّق أعمالُ ادولف بوهل ترشيحاً عقلياً صحيحاً لمبدأ هايزنبرغ .

فيا للمصير الفلسفي الطريف الذي سار وراءه مبدأ هايزنبرغ ! ويمكن متابعة تطوره من خلال اكثر الماورائيات، تعارضاً . فهو في استلهامه الأولي ، يتراءى كأنه مبدأ وضعي في جوهره ، كأنه عودٌ عاقلٌ إلى علم فيزيائي يتوجب على كل خصائصه أن تُقال وتعلن في حدود إختبارية . وعمّا قريب سيؤدي نجاحه الكاسح إلى شيوعه وتعميمه ، وجعله يلعب ما بين ازواج المتغيرات المتزايد عندها يوماً بعد يوم . وهو أخيراً ينتقل من قانون عام إلى اداء دور القاعدة . ولقد سبق لنا أن بينّا في كتابنا « اختبار المكان في الفيزياء المعاصرة » أن مبدأ هايزنبرغ كان قد صار المصادرة الخاصة في الميكروفيزياء . إذن كان بمستطاع العقل العلمي ذو المواجهة الثانية ، اعتبار مبدأ هايزنبرغ الشكوكي كأنه مقولة حقيقية لفهم الميكروفيزياء ، مقولة تكتسب دونما شك بمجهود طويل ، من خلال تطوير للعقل بطولي وحاسم . وها هي الحدوس الرياضية المشغولة تقدّم انعكاساً غير متوقع من المبدأ نفسه !

لقد انجز الترشيح العقلاني عمله من خلال السبل الأكثر تنوعاً ومداورةً ! وإنه ل يبدو لنا من النافل جداً أن نشير ، مع مبدأ الشك المعمّم على هذا النحو ، إلى مدى ابتعادنا عن الانتساب إلى لا عقلانية الاختبار . فما زال هناك فلاسفةٌ يتخيّلون مبدأ الشك وكأنه قضية تشير إلى أن صعوبة مقاييسنا على المستوى ما دون الذري هي صعوبة لا يمكن تعديها⁽¹⁾ . وهذا معناه تجاهل أحد أطرف التطورات الفلسفية في العلم المعاصر .

Cf. La relation d'incertitude et le principe de Causalité , Revue de (1) synthèse, avril 1938.

أما فيما يتعلّق بنا شخصياً ، فإن صورة جانبية للبايستمولوجيا المتعلقة بمبدأ الشك يمكنها أن تكون صورة جانبية بالغة في استثنائيتها ؛ وإذا جاز لنا القول فإنها ستكون صورة سلبية في موضوع الإعلام الواقعي ، لاننا فهمنا انها لا تستطيع أن تضطلع بدور في الاختبار المشترك . وبالتالي ، يمكنها أن تتطوّر فقط في المناطق العقلانية وما فوق العقلانية . وإن الميكروفيزياء التي تتطور على هذا الأساس هي ذات اصل جوهري ؛ وإنه يلزم لتكوينها وضع الأفكار قبل التجارب ، أو على الأقل معاودة التجارب على الصعيد الذي توفّره الأفكار ، وتنويع التجارب بتنشيط مصادرات الفكر من خلال فلسفة النفي وبواسطتها .

V

وبالطبع ، ربما يكون هناك طرقٌ أخرى لإظهار جمود الحدوس الأولى وقَطْطها . وبوجه خاص ، قد نجد في عدة مذكرات لجورج بوليجان Georges Bouligand ، أمثلةً بالغة الأهمية كتلك التي اوردناها . ولقد تخيّرنا ذلك المثل الذي كانت تقدّمه لنا ذاكرةٌ بوهل ، لأن هذا المثل يفسح في المجال امام استنتاجاتٍ من النمط الفيزيائي متوافقة مع اهتمامات هذا الكتاب الذي ينشد المعرفة الفيزيائية . ولو كنا نبحث في تطوير فلسفة النفي (الرفض) المتطابقة والمقابلة للتقدم الراهن في الفكر الرياضي ، لكان يتوجّب علينا أن نصوّب وأن نضفي الجدلية على عناصر الحدس واحداً فواحداً . وكان بمستطاعنا أن نبيّن بكل سهولة أن الحدس المشترك يتميّز بعجز في التخيل ، وبإفراط في طرح المبادئ التوحيدية ، وباستراحةٍ في التطبيق الرخو لمبدأ العقل

الكافي بذاته . وعندها ، قد نكتشف في هذه المهمة التحريرية الحدسية كتاب غونست الجميل التي اتاحت لنا الفرصة للإشارة اليه . فعقيدة غونست المعروفة باسم الايدونية Idonéisme تنادي باعادة سبك مترابط للحدوس وللمفاهيم الرياضية . وهذه طريقة من طرائق العقلانية المرنة والمتحرّكة . وهي افضلُ من أية عقيدة حديثة أخرى ، عرفت كيف تلحظ غنى الفكر الرياضي وتقدّمه (١) .



(١) علمنا مؤخراً بظهور كتاب السيد غونست Gonseth ، وعنوانه « الفلسفة الرياضية » ، هرمان ، ٨٣٧ . وسنجد فيه حججاً عديدة تفيد في ميدان جدلية المعرفة العلمية .

الفصل الخامس

المنطقُ الارسطوطاليسي

انتهينا من التدقيق في القوة الجدلية للفكر العلمي المعاصر بإزاء مقولات أساسية في الموروث العريق ، مثل المادة الجوهرية ، وايضاً بازاء ا بسط الصور والأشكال الحدسيّة . ولا مفرّ من انعكاس التعديلات البالغة العمق على كل قَبَلِيَّات المعرفة ، وأشكال الحياة الروحيّة كافّة . ويتوجّب إدخال المنطق نفسه في هذه الجدليّات المتنوّعة ، في هذه الجدليات التي تتناول المفاهيم وأواصرها . وبالفعل ، ارتدت حركة الامتدادات والتوسيعات المنطقية ، منذ عهد قريب ، أهميّة مرموقة في أميركا . ويؤمل من هذه الحركة تجديداً للعقل البشري ، إذ قام فريق من المفكرين ممن يسировن على خطى كورزيسكي Korzybski ، وبدون حاجة الى براهين تقنيّة قوية ، واستندوا إلى المنطق الارسطوطاليسي بغية تجديد تقنيات طرائق علم التربية . وهذا يدلّ على قيمة المنطق غير الارسطوطاليسي ، من خلال السير ، من خلال الحياة . ونعتقد من جانبنا ان الجدلية صارت من الآن فصاعداً تمريناً روحياً لا مفرّ منه . إذن ستتابع أعمال كورزيسكي حتى تطبيقاتها التربوية العلمية . وفي البداية يتوجّب علينا السعي للإلمام بأصول شتى محاور الجدلية المنطقية .

في نظر كانط ، يتوجب على المنطق الاستدلالي ان يقدم لنا « قواعد الفكر الضرورية إطلاقاً ، القواعد التي بدونها يمتنع وجود أي استعمال للإدراك والفهم »⁽¹⁾ . فالمنطق الاستدلالي ، المتعالي ، « يتعلق ، بالتالي ، بالفهم ، وذلك بغض النظر عن تنوع المواضيع التي ينطبق الفهم عليها » . وخلافاً لذلك فان « منطق الاستعمال الخاص للفهم يتضمن القواعد التي يتوجب التقيد بها للتفكير الصحيح ببعض انواع المواضيع » . هذا اذن معناه ان المنطق المطبق يظل متضامناً مع مبدأ الموضوعة . وعندها سنحصل على المنطق الأعم من خلال طرح كل ما يشكل خصوصية المواضيع ، وفي هذا بالذات يكون المنطق العام ، نهائياً وكما قاله تماماً فردينان غونست ، هو فيزياء الموضوع على إطلاقه .

لكن هذا الموقف الأخير غير مضمون إلا اذا تم إقناعنا بطرح كل خصوصية الموضوع . فاذا كان الموضوع على إطلاقه يحتفظ بخصوصية ما ، وإذا كان ثمة عدة انواع من المواضيع على إطلاقها ، فإن المنطق المتعالي ، وفي حدوده الكانطية بالذات ، سرعان ما ينقلب منطقاً مطبقاً ؛ فهو لم يعد فيزياء لموضوع ما على إطلاقه يؤخذ من خانة مواضيع خاصة ؛ إنه نسبي ومتعلق بخانة المواضيع هذه ؛ إنه لم يعد المنطق المطلق . وإذا كان الجدل الذي يقسم المواضيع ويصنفها في أصناف هو جدل اولي ، أساسي ؛ واذا لامس الأصول في عمقها حتى لا يبقى ثمة أمل في وضع مواضيع صنفين في صنف واحد ، عندئذ لا

KANT: Critique de la raison pure, trad. BARNI, t.I., P.91.

(1)

يبقى ثمة منطقٌ متعالٍ . وبما ان عالم الموضوع على إطلاقه هو عالم منقسم ، فان الأنا المفكر Le Je Pense المتوافق مع التوضع يكون منقسماً ، ويلزم ان يكون للأنا المفكر نشاطاً جدلياً ؛ فيتوجب عليه التحرك والاستنفار من خلال فلسفة الرفض . بالطبع ، وعلى الرغم من هذه الجدلية التي يجب الانضمام الى ركبها ، تظلّ صالحة الحركة الروحية للكانطية ، إلا ان هذه الحركة لا تعود تُصرف في اتجاه واحد ؛ انها تجري فوق محورين ، وربما فوق عدّة محاور . إذن من الأهمية البالغة بمكان ان نعلم إذا كان موضوع المنطق الكلاسيكي على إطلاقه يحتفظ أو لا يحتفظ بخصوصيته .

والحال يبدو جلياً أن فيزياء الموضوع على إطلاقه - وهي أيضاً قاعدة المنطق الارسطوطاليسي مثلما هي قاعدة المنطق المتعالي - هي فيزياء موضوع حافظ على خصوصيته . إن هذه الخصوصية يصعب لحظها، وبوجه خاص يصعب إجتثاث جذورها ، لأنها داخلية في صورة الحساسية الخارجية مثلما هي داخلية في صورة الحساسية الداخلية . وها هي بوجه عام : إن موضوع كل معرفة مستعملة يحتفظ بخصوصية التوقع الهندسي الإقليدي . هذا بخصوص الحساسية الخارجية . وكذلك يحتفظ الموضوع بالخصوصية الجوهرية ؛ فهو متوافق تماماً مع « ترسيم المادة الجوهرية الذي هو ديمومة الواقع في الزمان » (1) . وهذا يختص بالحساسية الداخلية .

والآن إذا قادنا العلم إلى النظر في موضوع يخالف احكام التوقع الإقليدي - ولو كانت المخالفة هذه مميزة واحدة - او يخالف احكام الديمومة الجوهرية ، فسوف يتوجب علينا فوراً ان نترف بأن الموضوع

KANT: Loc. Cit., P. 175.

(1)

على إطلاقه في علم العلوم القديم ، كان متعلقاً بصنف خاص أو بطبقة خاصة . وعندها سيكون من الواجب الاستنتاج بان الشروط التي وضعها كانط وتمسك بها كأنها شروط لازمة لإمكانية الاختبار ، إنما كانت شروطاً كافيةً ، لكنها لم تكن تبدو ، لفكر جديد ، وكأنها كلها شروط ضرورية . بكلام آخر ، إن التنظيم النقدي الكلاسيكي كاملٌ في تصنيف المواضيع على إطلاقها ، المتعلقة بالمعرفة المشتركة وبالمعرفة العلمية الكلاسيكية . ولكن بما ان العلوم الكلاسيكية آلت الى اضطراباتٍ في مفاهيمها الأولية ، المؤكدة بخصوص الموضوع الجزئي الذي لا يسائرُ اصول الموضوع ، فإن المذهب النقدي بحاجةٍ إلى إنقلاب جذري عميق .

لكن قبل البرهان على وجود موضوع جديد يخرج عن خصوصية التموقع الإقليدي ، لتأمل لحظةً في الترابط التأم الذي كانت تنعم به شتى مستويات التماسك الانتقادي الكانطي .

إن هذا الترابط يتفجر من جرّاء الواقعة التالية وهي ان كل القواعد القياسية المنطقية كأن يمكن التمثيل عليها او « اكتمالها حدسياً » من خلال تقريبات المخطط الإقليدي . فدوائر أولر Euler الممثلة لامتداد حدود القياس المنطقي إنما كانت موعودة في صورتها هذه بفضل المنطقي الضعيف الذي مثله شوبنهاور Schopenhauer ، وهكذا تم رفعها الى مرتبة المباديء الأساسية للنظام المنطقي⁽¹⁾ . وعلى هذا

(1) يلفت ريزر O.L. ، بحق ، إلى أن كل وظيفة لأي موضوع لا تصدر إلا من خلال التعاقب المطلق : موجود - غير موجود . وبالتالي ، يُفترض بدوائر أولر Euler ان تتوّج باكاليل حيثما يتوقف وجود الوظيفة الموضوعية التي يخصصها المفهوم . وعلى هذا النحو يضاف نوع من حساب الخطأ إلى القياس المنطقي .

النحو كانت الصورة المكانية تبدو كافية لتمثيل العلاقة بين الترسيمات ذات التقريبات العامة والخاصة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى كل أنماط الحضر والاستبعاد . والخلاصة أن المكان كان يُرمز مع المادة الجوهرية . وكانت هذه المادة تحتوي مواصفاتها مثلما يحتوي حجم أو سطح داخله . ولهذا السبب ، نعمت الكانطية بتوفيق شبه تعجيزي وعجائبي بين مبادئ الحدس ومبادئ الإدراك ؛ فكان ثمة إئتلاف أولي سهل لعبة الترسيمات الوسيطة بين المفاهيم الخالصة والحدوس الخالصة . ولما تمكّن الفيلسوف الكانطي من هذا التأليف ما بين الحساسة والإدراكية ، لم يعد بالامكان جعله يضطرب على مستوى الوحدة الروحية للأنا المفكر وينظر في التنوع الظاهري .

وإننا لندرك ، مرة أخرى ، قوّة ختم المذهب الانتقادي ، وبشكل خاص ، أهمية التضامن الذي سبق ان لاحظناه ما بين الهندسة الإقليدية والمنطق الارسطوطاليسي والماورائية الكانطية .

II

لكي نبين الآن ان الموضوع على إطلاقه المتوافق مع المنطق الارسطوطاليسي قد حافظ ، بلا حق ، على خصوصية ما نظراً لأنه يخضع للتموقع الاقليدي ، يكون الأحسن بلا شك هو التدليل على وجود موضوع جديد تخلى هو نفسه عن بعض اصول هذا التوقع ، وهو يخالف بالتالي الخصوصية من جرّاء التوقع الإقليدي . وفوق ذلك يمكننا أن نوجز الكثير بشأن هذه النقطة ، لأننا تناولناها مطوّلاً في كتابنا « اختبار المكان في الفيزياء المعاصرة » . سنكتفي اذن ، ومن الوجهة

المتنافيزيقية ، بأبراز خلاصات هذا الكتاب الأخير .

لقد ثمرنا فيه وتحت عنوان مُصادرة اللاتحليل ، مبدأ هايزنبرغ الذي تعني وظيفته العامة تحريم الفصل بين المواصفات المكانية والمواصفات الدينامية في تعيين الموضوع الجزئي . فالموضوع الجزئي ، المتوافق مع هذا المبدأ ، يبدو حينئذٍ وكأنه موضوع ثنائي الخصوصية . وفي المقابل فإن التأمل في ثنائية خصوصية كهذه تجعلنا ندرك ان الموضوع الذي نموقعه ونجمّده في الحدس العادي انما هو موضوع سيء التخصيص ، أو على الأقل قد يكون سيء التخصيص إذا اريد أن يجعل منه معرفة من المواجهة الثانية . وبكلام آخر أيضاً ، تكون خصوصيته الكلية الموضوعية إجتزاءً من الثنائية الخصوصية التي باتت منذ الآن ضرورية لتنظيم الميكروفيزياء . ومنذئذٍ ، وبمفارقةٍ يمكنها بلا ريب وقف الفكر الفلسفي الكلاسيكي ، هُنيهةً ، ولكن يتوجّب مع ذلك التسليم بحدوده : فإن الموضوع الثنائي الخصوصية في الميكروفيزياء هو الذي يتمثّل وكأنه أعمّ من الموضوع الأحدي الخصوصية في الحدس المشترك . بكلام آخر ، إن مكان الحدس العادي حيث توجد المواضيع ليس سوى انحطاط للمكان الوظيفي حيث تحدث الظواهر . والحال ، فإن العلم المعاصر يريد معرفة الظواهر وليس معرفة الأشياء . إنه ليس شيئاً إطلاقاً . فالشيء ليس سوى ظاهرة موقوفة . عندها يجد المرء نفسه امام انقلابٍ في التركيب أو التعقيد : فلا بد من ان تتصور المواضيع ، جوهرياً ، وهي في حالة الحراك ، وان نبحت في الشروط التي يمكن اعتبارها وكأنها في حالة ركود ، كأنها جامدة في المكان الحدسي ؛ ولم يعد واجباً ، كما في الماضي ، تصوّر المواضيع وكأنها ساكنة بطبيعتها - وكأنها هي الأشياء عينها - ، ولا

البحث في الشروط التي يمكنها تحريكها .

إن هذا الانقلاب يفرض تحولاً في القيم الماورائية المصادر عليها وكأنها قيمٌ أولى . فهي قيمٌ توجي لنا خلاصةً ماورائيةً مقلوبةً تماماً عن الترابط الذي كان شوبنهاور قد فرضه على الكانطية : كان شوبنهاور يريد إنزال المقولات الكانطية كافةً ، ومن خلال السببية ، من الحالة الإدراكية إلى الحالة الحسية . وللرّد على الحاجات الجديدة للإدراك في إصلاحه وإعادة تكوينه في مواجهة الظواهر الجديدة ، نعتقد انه سيتوجب خلافاً لذلك ، بارادتنا أو على الرغم منا ، أن نرقي شكلي الحدس الحسي إلى الإدراك عينه ، تاركين للحساسية دورها الوجداني المحض ، دورها كمساعد على العمل المشترك - العادي . وعلى هذا النحو ستوصل إلى تعيين للظواهر في المكان المُفتكر ، في الزمان المُفتكر ، وباختصار في الأشكال المتكيفة تماماً مع الشروط التي تتمثل الظواهر فيها ومن خلالها . وهكذا نكتشف مجدداً خلاصةً كانت قد فرضت نفسها علينا عندما تأملنا في اللاجوهريّة : إن مجال التمثل المُعقل بلا مسوّغ ، هو المجال الذي يعمل فيه الفكر العلمي المعاصر ؛ فعالمُ الظواهر العلمية هو تمثّلنا المُعقل والمعقول . إننا نعيشُ في العالم الذي تمثله شوبنهاور . وأنا نفكرُ في عالم التمثل المُعقل . إن العالم الذي نفكرُ فيه هو غير العالم الذي نحيّاه . ولربّما تكونت فلسفةُ الرفض وتشكّلت في عقيدةٍ عامة إذا كان بمستطاعها التنسيق ما بين كل الأمثلة التي يقطع فيها الفكرُ مع مستلزمات الحياة .

ومهما يكن امر هذه النتيجة الماورائية العامة ، يبدو لنا ان استنتاجاً هو على الأقل موثوقٌ ومؤكّد : وهو ان وظائف ديناميّة مرتبطة بدراسة

الموضوعات الجزئية تتراءى وكأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوظائف التوقع والتموضع . إذن لم يعد ممكناً للمنطق المُعمَّم ان يظهر وكأنه وصفٌ جامدٌ للموضوع على إطلاقه . فلم يعد بمستطاع المنطق ان يكون شيئاً ؛ بل يتوجب عليه ان يعاود دمج الأشياء في حركة الظاهرة . ولكن حينئذٍ ، وحين يغدو المنطق فيزياء دينامية للموضوع على إطلاقه ، إنما يُقاد المنطقُ إلى الارتباط والاتصال بكل النظريات الجديدة التي تدرسُ المواضيع الجديد المنشطة . ويتوجب عليه ان يتبلور في منظومات مساوية في عددها لعدد الأنماط الخاصة بالمواضيع المنشطة . لقد كان الموضوع القابل للاستقرار ، الموضوع الجامد ، الشيء المستكين ، يشكّل مجال تحقق المنطق الارسطوطاليسي . والآن تمثلُ امام الفكر الإنساني مواضيعُ أخرى ليست قابلة للاستقرار ، وقد لا يكون لها في حالة السكون أيُّ خصيصة ، وبالتالي لا يكون لها أيُّ تعريف مفهومي /مُدركي . إذن ستوجبُ إجراء التعديل بطريقة ما وتحويل لعبة القيم المنطقية ، وباختصار من الضرورة بمكان تعيين عدد من المنطقيّات قدر ما يوجد من انماط المواضيع على إطلاقها .

III

لكن دون مزيد من التوسّع في العموميّات ، يمكن ان نجد منذ الآن ، في فلسفة العلوم المعاصرة ، عدداً كافياً من محاولات التنسيق المنطقي غير الارسطوطاليسي . وسنجد ، مثلاً ، عرضاً مكثفاً جداً للمسألة في مقال لطيف وضعه اوليفر ل . ريزر O. L. REISER :

سنقوم بعرض أهم ما جاء في هذا المقال .

فما يهْمُنَا في المُقام الأول في مقال اوليفر ل . ريزر ، هو ان
البرهان مبنِي على تكافل المنطق والاختبار . إن ريزر ينطلق من سلسلة
مقترحات علمية في جوهرها ، مرتبة بالتعارض في لوحة مزدوجة
للأطروحات ونقائضها . وغايته هي إظهار ان مبدأ الهوية ، وهو أساس
المنطق الارسطوطاليسي ، بات من الآن فصاعداً من الهوامل لإن بعض
المواضيع العلمية يمكنها أن تكون ذات خصائص تتحقّق من خلال انماط
اختبارية متعاكسة .

لنضرب مثلاً . نجد في عداد التعارضات التي يذكرها ريزر ما
يلي :

الكهربون (الكهروب) هو جزئي .

الكهربون هو ظاهرة تموجية .

ولا شك في ان هذين التعريفين المعبر عنهما على هذا النحو ،
وشرط ان تعطى لهذه العبارات تماماً معناها العلمي الدقيق ، إنما هما
تعريفان يستبعد احدهما الآخر . انهما يتنافيان لإن لهما الفاعل عينه
والمحمولات التي تتناقض تماماً مثلما يتناقض العظم واللحم ،
والفقرات واللافقرات . لكنّه من الواضح ان الشكل المجوهر جداً ،
الواقعي إلى أبعد الحدود ، هو الذي ينتج التناقض . فالفكر الواقعي
يضع الفاعل قبل المحمولات في حين أن الاختبار في الميكروفيزياء
ينطلق من محمولات المحمولات ، من المحمولات البعيدة ، ويدأب

فقط على التنسيق بين شتى تجليات المحمول الواحد . وحين تحوّل القضايا ، إنما في الصورة المخنوقة الخاصة بالمنطق غير الارسطوطاليسي ، سنحصل على الصيغ الأقل تعاكساً . فقد يتوجّب مثلاً القول :

في بعض الحالات ، توجزُ الوظيفة الإلكترونية في صورة جزئية .
وفي بعض الحالات ، تنتشر الوظيفة الالكترونية في صورة تموجية .

ومما لا شك فيه ان عاداتنا المنطقية الارسطوطاليسية راسخة لدرجة أننا لا نحسنُ تماماً العمل في هذه الظلال المفهومية التي تجمع بين الجزئي والتموحي ، بين المنقَط واللامتناهي . ومع ذلك ففي هذه الظلال تنحرف المفاهيم وتنعكس ، تتشابه وتتشوّه . إن هذا التشويه للمفاهيم الذي لا نحسنُ إصلاحه ولا تحديده ، يُظهر لنا الطلاق الراهن بين علم النفس والمنطق . إن المنطق المعاصر بحاجة إلى إصلاح نفسي علمي . سنعود لاحقاً إلى هذه المسألة .

IV

فلنسترجع ، إذن ، براهين ريزر الواضحة . إنه يَنكَبُ في المذكرة نفسها على تبيان التكافل بين علم نيوتن ومنطق ارسطو من جهة ، والتكافل بين العلم اللانيوتني والمنطق الارسطوطاليسي من جهة ثانية . بتعبير آخر نقول إن ريزر يعرضُ ، وبطريقة واضحة على الخصوص ، الأطروحتين التاليتين :

« I . تكونُ المصادرُ والسماةُ الأساسية لفيزياء نيوتن نتيجةً ضروريةً لمصادر المنطق الارسطوطاليسي ومزاياه الرئيسة .

« II . إن الأخذ بفيزياء غير نيوتنية يستلزم الأخذ بمنطق غير ارسطوطاليسي » .

يبدأ ريزر بالبرهان على الأطروحة الثانية مستنداً إلى الأولى .

واليكم هذا البرهان في بساطته القصوى . حين نُسلّم اذن بالقضية المتماثلة :

المنطق الارسطوطاليسي $A \Leftrightarrow$ فيزياء نيوتن N ، وحين نشيرُ بـ N' و A' إلى الفيزياء غير النيوتنية والى المنطق غير « الارسطوطاليسي » ، نحصل على الإستدلالات المباشرة :

1) $A < N$	قضية أصلية	1) $N < A$
2) $A < N'$	وجه العملة	2) $N < A$
3) $N' < A$	وجه العملة المقلوب	3) $A' < N$
4) $N < A$	القلب الايجابي	4) $A < N'$

إن تقارب العلاقتين الأخيرتين يعطي الهوية المعلنة ، التماثل المعلن بين N' و A' .

وإذا وجّهت إلى هذا الاستدلال تهمة استخدام المنطق الارسطوطاليسي للبرهان على ضرورة القول في بعض الأحوال بمنطق

غير ارسطوطاليسي ، فإن ريزر يرّد ملاحظاً أن المنطق الالارسطوطاليسي ليس متماناً مع المنطق الارسطوطاليسي ، ولكن المنطق الجديد هو بكل بساطة أعمّ من المنطق القديم . فكل ما هو صحيح في المنطق الحصري يظل بالطبع صحيحاً في المنطق الشمولي . إنما العكس غير صحيح .

على ان البرهان السابق متضامن مع قضية تحتاج إلى برهان . وبالتالي ما ضمانتنا في ان يكون المنطق الارسطوطاليسي متضامناً ، على الصعيد المفهومي ، مع فيزياء نيوتن ؟ هذا سؤال لم يكن الفكر الفلسفي الكلاسيكي يتجاسر على طرحه ، نظراً لأن المنطق الكلاسيكي كان يقدّم نفسه وكأنه قانون قواعد الفكر السوي كافة ، مهما يكن موضوع الفكر . كان نجاح فيزياء نيوتن يقدّم برهاناً جديداً على ان قواعد الفكر السوي كانت حسنة ومنتجة . وبدون التنبيه إلى ذلك التماثل القديم بين المنطق الارسطوطاليسي وقواعد الفكر العلمي في صورته النيوتنية ، لنر كيف تطرح مسألة التآلف المفهومي بين منطق ارسطو وفيزياء نيوتن .

إن البرهان على هذا التآلف يستلزم بعض التحفظات والاحتياطات الأولى ، هي من الوجهة الفلسفية بالغة الدلالة . ويلزم بوجه خاص التفريق ، أولاً بين مصادرة تحصيل الحاصل ومصادرة الهوية .

تعني مصادرة تحصيل الحاصل (اللغو) ، وبكل بساطة ، إن الكلمة نفسها في الصفحة عينها يجب ان تحتفظ بنفس الدلالة . وإذا آل بنا الأمر الى استعمال الكلمة في معنى جديد ، وإذا كان السياق غير واضح كفاية حتى يكون المعنى المجازي بيّناً ، يلزم التدليل صراحةً

على التبدل الدلالي . ومبدأ اللغو يحل كل المشاكل ، حتى الخيالية ،
الوهمية ، اللاواقعية . فمبدأ اللغو يقيم التوافق الثابت بين الكاتب
والقاري . وهو بالذات مبدأ القراءة .

إنما لا يوجد شيء مشترك بين ديمومة دلالة كلمة ما وديمومومة
خواص شيء ما . اذن ينبغي التفريق بين مصادرة اللغو التي تطرح ديمومة
الكلمة ومصادرة الهوية . إن مصادرة الهوية تطرح ديمومة الموضوع ، أو بكلام
أدق ، ديمومة سمة أو مجموعة سمات خاصة بموضوع ما . إنها ركيزة
فيزياء ما . ويستنتج ريزر بحق : « لا أرى في قانون الهوية سوى قانون
للواقع أو للطبيعة » . وبالطبع فان قانون الهوية (الماهية) ، شيمة كل
قانون للطبيعة ، يمكنه ان يكون تقريباً وحسب ؛ وهو يمكنه أن يسوي
مستوى من الواقع ، وان يتدبر امره في مستوى مختلف . وإذا افترضناه
قانوناً مطلقاً ، لاحتياجات بناء نظري ، فذلك يعني نقله الى مصاف
المُصادرة .

عندئذ يضع ريزر سلسلة من القضايا التي تشكل هيكل
المصادرات في الفيزياء الكلاسيكية . وسنقوم بتقديم لائحة بها ،
عاملين على شرحها ، ومشددين على سمة المصادرة . ففي بعض
الأحيان تكون هذه السمة الأخيرة عصية على التبيين . وبالتالي فإن
القضايا التي سنقوم باعلانها هي من البساطة والوضوح بحيث أنها
تؤخذ ، بناءً على عادة مديدة ، وكأنها بيانات بحد ذاتها . ومع ذلك فهي
ليست اكثر من مُصادرات . فعبثاً قامت بالتوصل الى نتائج شديدة القوة
والوثوق ، نظراً لإنها نتائج متحققة هي المعرفة العادية وفي العلم
الكلاسيكي . مع ذلك لا يجوز اعتبارها كأنها حقائق من النوع
المنطقي ، كأنها حقائق قبلية .

وللتحسّس بطابعها كمصادرة ، ربما يكون الأفضل ، دونما شك ، إضفاء الجدلية المنهجية عليها جميعاً ، وتبيان ان كلاً منها يمكنه ، بعد هذه الجدلية القبلية ، ان ينضاف الى القضايا الأخرى ليعطي بناءً متينةً عقلاً وبالأخص مقيدةً فيزيائياً ، طالما أننا ندّعي مضاعفة وزيادة انماط تجديد البناء المظهري . ومع ذلك لا يمكن أن نطلب من فيلسوفٍ متواضعٍ عملاً جباراً كهذا العمل . فلا يمكننا ابداً ، على مستوى بعض المصادرات ، أن نفعل أكثر من احد الامرين التاليين : إما تبيان جدلية فعلية وأما تبيان جدلية محتملة ، او بشكل أفقر يمكننا إحداث هزة بسيطة في تماسكها ، هزة خفيفة للبيئة المتوافقة جذرياً مع التقارير البالغة البساطة .

فلنحاول تنفيذ هذا البرنامج . واليكم ، في هذه الحالة ، المصادرات التي أقرها ريزر :

(1) « ما هو موجود ، موجود » . وهذا ليس بشيء آخر سوى مصادرة الهوية (الماهية) . وافضل البرهان على انها ليست حقيقةً بيّنة هو ان فيزياء ظواهر الحياة يمكنها القول بشكل أدق : « ما هو موجود ، يتحوّل » . وبالتالي يلزم القول في العلوم الفيزيائية المقارنة بالعلوم الإحيائية « ما هو موجود لا يتحول » . وبالطبع ، لفهم الظواهر الحياتية ، تكون مصادرة العلوم الفيزيائية « ما هو موجود ، موجود » عقبةً ابيستمولوجيةً حقيقيةً . زد على ذلك ، مع البقاء في مجال العلوم الفيزيائية ، أنه يبدو لنا تماماً ان فيزياء هايزنبرغ قد يتوجّب عليها إضفاء الجدلية على مصادرة الماهية ؛ وإذا كان الاختبار هو في جوهره تعديلاً قوياً وفاعلاً ، فمن الواجب القول ايضاً في فيزياء الموضوع الجزئي : « ما هو موجود ، يتحول » . وبالتالي إذا كان الموجود لم يتحوّل ،

فكيف نعلم أنه موجود؟ إذن « ما هو موجود ، موجود » هي مصادرةٌ تتحكمُ بفيزياء خاصة . وهذه الفيزياء هي الأهم ؛ إنها الفيزياء الكلاسيكية ، فيزياء التقنية ، فيزياء الحياة العملية . ومع ذلك فهي ليست الفيزياء كلها .

(2) « الموضوع هو هو ، أي أنه متماء مع ذاته في كل النسب والجهات » . والمقصود هنا ليس استمرار الوجود فحسب ، بل استمرار كل صفاته . والطابع التقريري البسيط لهذه المصادرة واضح : ليس هناك ضمانَةٌ أبداً بتمحيص موضوعٍ ما في كل جهاته وعلاقاته ، إذن المصادرة تتعدى الاختبار . وإن الموضوع هو مصادرةٌ من حيث تعدّيه الاختبار - بينما يُولد في الاختبار . وفي الواقع ، أن مختلف فصول الفيزياء تخصّص استعمال هذه المصادرة وذلك بحصرها في ديمومة الصفة المدروسة . منذئذ تغدو المصادرة قابلةً للتنويع . فهي إذن ليست مطلقاً فكرياً .

(3) « الموضوع موجود حيث هو موجود » . « A thing is where it is » إن هذه المصادرة ذات فائدة كبيرة لأن مبدأ تحصيل الحاصل غير معتبر في منطق الظاهر . وبالتالي فإن القضية التقريرية « الموضوع موجود » تستعمل المعنى الإني (الانطولوجي) لفعل وُجد ، في حين ان القضية الظرفية « حيث هو موجود » تستعمل معناه الهندسي . إذن ليس هناك ثباتٌ دلاليٌّ وإنما هناك تحوُّلٌ في المعنى . والحقيقة ان الكاتب يعلم جيداً ان قارئه سيَلَم تماماً بعملية تحويل المعنى وسيستقل آنيّاً وتدرجياً من علم الوجود إلى الهندسة . وبفضل مرونة القارئ

(*) بالانكليزية في النص الفرنسي .

هذه ، يجري احترامُ مبدأ القراءة ، مع أخذ كل شيء بالحسبان .
وستغدو هذه المصادرة جدليةً بفعل كل ما يضيفي الجدل على اختبار
التموضع . وهذا ما يحدث في ميكروفيزياء هايزنبرغ .

(4) « لا يمكن للموضوع نفسه أن يكون في مكانين مختلفين وفي
وقت واحد » . هل ينبغي التشديد على الميزة التي تنسبها هذه المصادرة
الى الوجود المتموضع ، أو بكلام أدق ، الى اختبار التوقع
والتوضع ؟ يمكن ان نجد في غير مكان افكاراً تخالفُ هذه المصادرة .
مثال ذلك عبارةً لـ LEIBNIZ : الجسم موجودٌ حيث يفعل « من
شأنها ان تؤدي إلى طرح يقول إن جسمًا يمكنه ان يوجد في مكانين
مختلفين وفي وقت واحد إذا جرى التمييز بين عدّة انماط من الفعل .
هذه هي حالة جسم مكهرب يفعلُ بشحنته كهربائياً وبالصدْم آلياً . إن
فيزياء الحقول ، وفيزياء الجذب المتفرّعة منها ، هي من بعض جهاتها
فيزياء تُحقّقُ فيزياء الأشياء . وسوف نكتشف الاستنتاج نفسه بصدد
المصادرة التالية .

(5) « لا يمكن لموضوعين مختلفين ان يشغلا المكانة عينها في
وقت واحد » . سيكون لدينا ، هنا ، نزاع شديد الى النظر في هذه
المصادرة كأنها بديهية بيّنة ؛ وسنرى فيها الشرط الذاقى لكل حدس
هندسي ؛ وحين نعلنها ، سنظن باننا برّهنّا على الحدس الكانطي في
صورته الأولى . والواقع إن هذه المصادرة تشير بكل وضوح إلى فيزياء
المواضيع الفاردة ، المواضيع المنفصلة والمرتبة أحسن ترتيب بفعل
التموضع . لكنها مصادرة متكافلةٌ مع نمط موضوعي خاص ، مع
الصلابة المطلقة ، الصلابة التي لا تقبل الخرق . وبالتناسق مع فيزياء
المواضيع هذه ، تُسلّم فيزياء الحقول بتراكب القضايا . ومن الواضح ان

فيزياء الحقول هذه إنما وُضعت لتؤلف في مكان واحد وفي آنٍ واحد كيانات موضوعية مختلفة . وكما نرى ليس لمصادرة كهذه اية صلاحية إلا من خلال نمطٍ خاص جداً من انماط الفيزياء ، ومن خلال فيزياء مستوحاة كلياً من الميكانيك حيث يجري تصوُّر كل الظواهر وكأنَّها وظائفٌ للصدمة المرنة . ومن السهل ، خارج هذا النمط ، إضفاء الجدل على مصادرة التوضع الأحدي . إذ ان تراكب القيم الموضوعية مباحٌ بكل وضوح بواسطة المصادرات الملائمة .

(6) « للانتقال من مكان إلى آخر ، يتوجَّب على كل موضوع تجاوز المسافة ما بين المكانين ، وهذا ما لا يمكن حدوثه إلا بعد زمن معيَّن » . هنا أيضاً يُمكن التقدير ، للوهلة الأولى ، اننا نواجه بينةً أوليةً . بيد أننا إذا أخذنا بالاعتبار المسألة الإجمالية ، يتبيَّن لنا أن هذه القضية متكافئة مع حدس المكان الإقليدي . وتُشكل النسبية جدليَّة بالغة الوضوح بالنسبة إلى هذه المصادرة . ومثال ذلك ان ج . ن . لويس — G. N. Lewis الذي اورده ريزر (The Anatomy of science) (ce , p. 133 ، يعترضُ قائلاً : « إن العين تلمس اللوحة التي تنظرها بيقين مماثلٍ ليقين الإصبع التي تلمس الطاولة ، لأن المسافة الفاصلة في هندسة النسبية مساويةٌ لصفر » . بكلام آخر ، في منظار النسبية ، تكون المسافة التي يصادرُ عليها الحدس المشترك ما بين مصدر النور والعين ، مسافةً لطيفةً في معنىٍّ من المعاني . وبالطبع ، في مواجهة قولٍ كهذا ، سيعلنُ الحسنُ السليم والحدسُ الديكارتي أن هندسة النسبية فاسدةٌ ، او على الأقل ان هذه الهندسة النسبية ما هي إلا تنظيم مصطنع للمجازات والرموز . لكن هذا الإعلان معناه الالتحاق بنظام التنسيق المألوف ، ومعناه منح امتيازٍ للصياغات التعريفية التي تنتسب

الى مدوَّنة التعريفات في الهندسة الاقليديَّة . والواقع ان مسافةً بين موضوعين تستحقَّ تعريفاً فعلياً . وليس من حقِّنا ان نفرضَ عليها خصائصَ حدسيَّة . فاذا نسبنا لمسافةٍ ما خصائصَ حدسيَّة ، فيلزم ان يتمَّ اذلك تحت ستار مصادرةٍ ما .

لا يزال هناك مصادرتان ، يمكننا ان نسجل بصددهما الملاحظات نفسها :

(7) « يمكن للموضوع نفسه ، أو للحدث ، أن يُلاحظ من وجهتين مختلفتين في وقت واحد » .

(8) « يمكنُ لحدثين مختلفين ان يحدثا في آن واحد ، ويمكنُ اعتبارهما كأنهما متزامنان من وجهة نظر واحدة » .

إن هاتين المصادرتين ليستا بذاتهما أشدَّ وضوحاً من المصادرات الأخرى لانَّهما تقبلان الجدليَّة . الأمر الذي يبرهن على وجود العلم النسبي . وبالتالي ، كما هو معلوم ، فإن النسبية قامت بنقل مفهوم التزامن من مرتبة المفهوم اليَّين الى مرتبة مفهوم محدَّد في ظروف اختباريَّة صريحة . وهذا التعريف النسبي للترزامن يعني معاندة ونقض الأقاويل التي طرحتها المصادرتان (7) و (8) من الفيزياء الكلاسيكية .

فلنستخلص باختصار أننا تمكَّننا من طرح المسائل الجدلية في مستوى معظم مصادرات الفيزياء الكلاسيكيَّة . ومما لا ريبَ فيه ان هذه الجدليَّات الأولى ليست متوازنةً جميعها ؛ وانها لا تؤدي ادوارها كلّها في درجة واحدة من العمق . فهي تبدو ، أقلَّه في جانبها الحضري ،

كافيةً للبرهان ، في مواجهة الحس المشترك ، على ان القضايا التي توقف ريزر عندها ليست على الإطلاق قضايا بينة ، وأنها فقط مصادرات . وإنما تُعامل كبيّنات لأنها بسيطة ومألوفة ؛ فتوضع تماماً في أساس المعرفة الشائعة لأن هذه المعرفة هي بالفعل مبنية بكليتها على هذه التأسيسات . لكنّ تأسيساتٍ أخرى ممكنة ، والإنشاءات العلمية الجديدة ، مثل النسبية ، نظرية الكوانتات ، الميكانيك التَمَوّجي ، أو الميكانيك الديراكّي (نسبة إلى ديراك) لا تتضمن المعرفة الشائعة ، وإنّما تنشأ عن نقد مصادراتها وعن إصلاحها .

والآن وقد اعترفنا تماماً بأن مدوّنة المصادرات الواردة أعلاه ليست سوى مدوّنة إفتراضات خاصة ، على الرغم من كون هذه الإفتراضات معقولة جداً وحتى أنها ضرورية للحياة العامّة ، فلنحاول أن نرى مع أ . ل . ريزر أن هذه الافتراضات الخاصة متكافئة مع المنطق الارسطوطاليسي الذي سيسمّى على هذا النحو بوصفه المنطق المعقول تماماً وحتى بوصفه المنطق اللازم للحياة العامة ، والذي سيفقد بذلك مكانته كمنطق مُطلق . وإذا تمكّنا من إقامة البرهان هذا فسوف يترتّب عليه ، فورياً على وجه التقريب ، وجوب قيام جدل المصادرات باتاحة الفرصة امام جدلية في المنطق الارسطوطاليسي .

عندئذ يجعلنا أ . ل . ريزر نلاحظ اننا « إذا سلّمنا بأن القضايا الثلاث الأولى في القائمة المذكورة آنفاً هي ، في العلم الطبيعي ، النتائج الضرورية للمصادرة المنطقية في المنطق الارسطي ، اي مصادرة الماهيّة ، فإن الرابط الضروري بين المنطق السلفي والفيزياء الكلاسيكية يكون قائماً » . والحال ، كيف لا نعترف ، ليس في المصادرات الثلاث الأولى وإنما في المصادرتين الأوليين في القائمة ، بالتقرير المحض

والقول الخالص بمبدأ الماهية الذي استخدم تقليدياً كركيزة للمنطق الارسطوطاليسي ؟ أن المبدأ ينطبق ، مع الفيزياء ، على أغراض ومواضيع . وهو مع المنطق ينطبق على مفاهيم . ولربما نُغوى بجعله أكثر شكلائية : وعندها يمكن تطبيقه على الكلمات . وقد نتوصل من هذا الطريق إلى مبدأ تحصيل الحاصل (اللغو) ، المبدأ الذي لا يدبر شيئاً ولا يبرهن على شيء ، ذلك أن مبدأ تحصيل الحاصل لا ينظم لعبة القيم المنطقية . اذن يبدو لنا أن المصادرتين الأوليين تمثلان شروط تطبيق المنطق الارسطي على الواقع العام . ونرى مجدداً أن المنطق يتحدّد بوصفه فيزياء الأغراض على إطلاقها ، نظراً لأن هذه الأغراض على إطلاقها واثقة من ثبات جوهرها ومن خلود مادتها الجوهرية .

اما المصادرة الثالثة فهي في نظرنا مصادرة انتقالية ستسمح بالانتقال من الفيزياء الى الهندسة ، وبتعزيز منطق ارسطو بطريقة ما وذلك بجعله متكافلاً مع هندسة إقليدس . وهذا ما تنزع إليه المصادرات الخمس الأخيرة . ويختتم أ. ل. ريزر ، بحق ، هذا الجزء من مقاله بهذه الحدود : « إن هذا الرابط المنطقي (القائم على المصادرات الأولى) سيغدو أكثر قوة أيضاً ، إذا سلّمنا بأن الهندسة الإقليدية . . . تشكل طرفاً ثالثاً ضرورياً في النظام الثلاثي » ، باعتبار ان هذا النظام الثلاثي هو النظام الذي يربط ما بين المنطق الارسطي والهندسة الإقليدية وفيزياء نيوتن .

لقد كان العقل العلمي القديم المتكوّن في هذا النظام الثلاثي شديد الإثلاف ، غنياً بالأدلة المتشابهة والممثولة بحدوسات بسيطة ومتعددة . لكن هذا التكافل الثلاثي بين الأسس المنطقية والرياضية والطبيعية كان يفترض به إلحاق الضرر بمملكته العالمية . وبالتالي ، منذ أن يتجلى جدل ما في إحدى مناطق مملكته الثلاث ، فإنه قد

يتوجّب على هذا الجدل ان ينتشر ، رويداً رويداً ، في كل مكان . ففي الجانب الهندسي ، ومن طريق الهندسة غير الإقليديّة ، ظهرت الجدليّات العلميّة الأولى . فاذا لم تكن الحركة التي يتوجّب عليها نشر الجدليّات وتوسيع التطبيقات على فلسفة الرفض ، حركةً سريعةً جداً ولا منتظمةً جداً ، وإذا لم تكن مقبولة حالياً من طرف الفلاسفة كلهم فذلك لأن الكثيرين من الفلاسفة فقدوا الاتصال بالثقافة العلمية المعاصرة . ففي اغلب الأحيان استقرّ الفلاسفة في ميدان المنطق الارسطي ، ومن هناك أرادوا فهم الهندسة بأسرها والفيزياء كلّها . وقد نجحوا في ذلك لأنهم اكتفوا بالعناصر ، ولم يكلفوا انفسهم عناء التنقيب الا عن المجالات التي يكون فيها النظام الثلاثي قائماً بكل وضوح . وهناك فلاسفة آخرون بذلوا جهوداً ليدرّسوا في العمق المذهب الهندسي من كل جوانبه ؛ وعندئذ فهموا جيّداً المعنى الفلسفي الجديد لمدوّنّة المصادر ، وبالتالي فهموا إمكانية التكوين الجدلي ؛ لكنهم لم يروا في ذلك سوى الاعيب الفكر الرمزي واساؤا تحقيق المذهب غير الإقليدي الذي تبنّته النسبية . لا بد من اداء القفزة ومن الدخول كلياً في منظومة ثلاثية جديدة ؛ ولا بد من تجميع نظام ثلاثي حول كل جدليّة ، مهما يكن المجال المضطرب في بدايته . عندئذ سيعود العقل إلى وظيفته التحويليّة ؛ وسيفيد ، في تحوّل ، من كل التحوّلات . فهو سيدرك ان العلم المعاصر وهو يدعوه إلى فكر جديد إنما يكسبه نموذجاً تمثلياً جديداً ، إذن يكسبه عالماً جديداً .

V

إن أعمال أ . ل . ريزر التي قمنا بتأويلها تذكر إمكانية قيام

ايستمولوجيا جديدة ، لكنها لا تعطي عنها سوى مثال وضعي . والحال فان الارسطاطاليسيّة يمكنها الإحاطة بتنظيمات منطقيّة دقيقة . وسنضرب على ذلك مثلاً واضحاً بوجه خاص . إنه مثل مأخوذ من الأنسة بوليت فيثريه Mlle Paulette Février . كان هذا المثل موضوع جملة ملاحظات في اكااديمية العلوم وموضوع توصية الى المؤتمر الفلسفي المعقود عام ١٩٣٧ . ففي مؤتمر فرصوفيا المعقود عام ١٩٣٨ ، اشار ليون بريوان Léon Brillauin ودستوش ولانجفان Langevin إلى أهمية اعمال الأنسة فيثريه (١) .

تربطُ الأنسة فيثريه مصادرتها المنطقية غير الارسطوطاليسية بمصادرة هايزنبرغ الفيزيائية .

فلنستذكر مبدأ هايزنبرغ مع إعطائه شكلاً عاماً متناسباً تماماً مع نقاشنا الراهن . يقول لنا المبدأ : لا يمكنُ عزو قيمة صحيحة إطلاقاً وفي وقتٍ واحدٍ إلى المتغيّر الذي يدلُّ على مكانة جزيء ما ، وإلى المتغيّر الذي يدلُّ على الحالة الديناميّة للجزيء نفسه . فالفكرة الأساسية في أطروحة الأنسة فيثريه هي نقلها الى المنطق التحريم الفيزيائي للجمع بين الوضوحين او الدّقتين في الحالة الهندسية وفي الحالة الفيزيائية . ويكفي لهذه الغاية الإعلانُ عن ان قضيةً تدلُّ على المكانة الدقيقة لجزيءٍ ما لا تقبل التآلف منطقياً مع قضية تدلُّ على الحالة الديناميّة الدقيقة للجزيء نفسه .

ولندركُ جيّداً ان القضيتين مأخوذتان هنا في معنهماما الشكلي ، وذلك بفصلهما عن المعنى الفيزيائي . وعليه ستكون القضية الأولى على النحو التالي :

إن الإحداثية الممثلة شكلياً بالحرف q لها قيمة صحيحة تدعى : qi . ولنُشر إلى هذه القضية بـ ai . إن هذه القضية جاهزة لقبول أية ترجمة كمية . إنها إذن شكلية تماماً . وبالطبع يصدق الأمر ذاته على القضية الثانية التي ستكون :

للإحداثية الدينامية الممثلة شكلياً بـ p ، قيمة صحيحة تدعى : pi . ولنُشر إلى هذه القضية بـ bi .

إن مصادرة منطق فيثريه غير الارسطوطاليسي تكمن في تحريم الجمع بين القضيتين ai و bi عندما نطبقهما على جزئي واحد هو نفسه . والمقصود ، كما نرى ، هو تحريم شكلي محض ، منطقي محض ، دون أي شيء يتبقى من المادة والطبيعة . فالتحريم يدور بين قضايا ، لا بين اختبارات وتجارب .

لنر على الفور نتيجة هذه المصادرة المنطقية . فالقضايا التي أتينا على ذكرها يمكنها أن تقبل ، كلاً على حدة ، قيمة الصحة المنطقية . فإذا توافقت مع جزئيات مختلفة ، يمكنها أن تتركب وأن تعطي بالتالي ، وفقاً للقاعدة الأساسية في المنطق الكلاسيكي ، أقوالاً تتصف بقيمة الصحة المنطقية . لكن منطق فيثريه يحرم تركيبها في حال تطبيق القضايا على الجزئي نفسه . وللمرة الأولى ، نصادف أنماطاً من القضايا التي ، مهما تكن صحيحة بذاتها ، لا تعود صحيحة في حال اجتماعها . إذن أمامنا مثل عن قضايا لا تقبل التركيب . وعندها نتوصل إلى قوانين منطقية خاصة بحصيلة هذه الأزواج (الثنائيات) من القضايا .

ومن ثم ندرك الآنسة فيثريه ضرورة إدخال قيمة منطقية جديدة علاوة على قيمة الصحيح وقيمة الفاسد . ولذا يستند إلى جانب أساسي

في الميكانيك الكوانتي . فنحن نعلم ان مبادلات الطاقة تتمّ بكوانتات غير متواصلة . ونعلم أيضاً ان اعمال شرودينغر Schrodinger الرياضية قد بيّنت ان المعادلة التي تختصر التطور النشط لنظام ماديّ ما يظهر ، للطاقة وبالنسبة اليها ، مجموعة قيم ممكنة ، وهذا ما يُسمّى شبحاً عددياً . يمكنه في بعض الأحوال العامة جداً ان يكون متفصلاً . بكلام آخر نقول إن الدراسة الرياضية للنظام تقدّم المجموع الكامل لقيمه الممكنة بالنسبة إلى طاقته . ولنفترض عندئذٍ اننا نجري إختباراً على هذا النظام . فسيكون الاختبار ناجحاً إذا حدّد القيمة الحاضرة الفعلية للنظام . فليس هناك سوى نوع واحد للحقيقة . ولكن كما سنرى هناك طريقتان مختلفتان تماماً للضلال والإخذاع . ففي مجمل القيم الممكنة بالنسبة الى الطاقة سيكون بإمكان الاختباريّ ان يقع في التباس ؛ مثال ذلك انه بدلاً من القيمة الفعلية m (وبالتالي بدلاً من هذه القيمة الممكنة) سيؤكّد قيمة n غير ماثلة في قائمة القيم الممكنة المميّزة جيداً في الشبح العدد للمعادلة التي وضعها شرودينغر . اذن ستكون نتيجة الاختبار فاسدة . لكن الاختبار يمكنه أن يُضَلّ وينخدع بطريقة اخرى وان يؤدي الى قضية يفترض بطابعها الضلالي ان يرسم بعلامة جديدة . وبالتالي إذا عيّنا لطاقة النظام قيمة غير واردة في شبح (طيف) القيم العددية الذي تقدمه معادلة شرودينغر فاننا نعلن واقعة ممتنعة وكأنها واقعة صحيحة . عندئذ تكون القضية ممتنعة حقاً .

وبازاء مسألة التحقق والوثوق تكون حالتنا الأخطاء مختلفتين تماماً . ومن الممكن بل من الواجب ان نحاول اجراء عملية تحقق للقضية ذات النمط الأول . وخلافاً لذلك ، يعتبر من الجهود الضائعة السعي وراء تحقق من القضية ذات النمط الثاني . انها ممتنعة رياضياً .

فهل ثمة حاجة للالاحاح على واقعة معروفة جيداً وهي ان ميكانيك المقبولات الذي وضعه هايزنبرغ جزئياً على أساس الارتياح من جهة ، وان ميكانيك التمرّج الذي وضعه شرودينغر من جهة ثانية ، قد وُضعا في موضع التقابل التام وأنهما يُقدّمان كأنهما وسيلتان للتعبير عن الوقائع عينها ؟ من هذا التقريب ، سيتوجب الاستنتاج بأن مبدأ هايزنبرغ الذي نشأ من خلال تأمل في شروط الاختبار الطبيعي ، وان معادلة شرودينغر التي ظهرت أولاً وكأنها تنظيم رياضي محض شكلي ، إنما يشكّلان وحدة منطقية . إن اعمال الأنسة فيثريه تبيّن ان هذا المنطق هو منطق ذو ثلاث قيم .

على هذا النحو يكون لدينا مثال عن نظام ثلاثي جديد جامع بين فيزياء هايزنبرغ ورياضة شرودينغر ومنطق الأنسة فيثريه . وان الانصهار هو من بعض جوانبه أكمل مما كان عليه في النظام الثلاثي الموضوع في مرحلة العقل العلمي ، وذلك لأن تماثل فيزياء هايزنبرغ ورياضة شرودينغر هو تماثل تام . ولو اعترض على ذلك بالقول إن دور منطق فيثريه يظل متواضعاً جداً أمام تأسيسات الفيزيائيين والرياضيين من ارباب العقل العلمي الجديد ، لتوجب الرد : هذا هو قانون المنطق . فقد كان لفيزياء نيوتن وللهندسة الكلاسيكية أيضاً نمو أكبر بكثير من المنطق الارسطوطاليسي . فالتنظيم المنطقي هو مجرد توزيع للصحيح والفساد . وهو ليس على الدوام تأسيساً فاعلاً صنو الرياضيات او الفيزياء .

لقد طوّرت الأنسة فيثريه في شهادة دراساتها الفلسفية العليا حساب كل المقبولات الضرورية لتلخيص النتائج الشكلية لمختلف وظائف بناء على فرضية القيم المنطقية الثلاث . وهذه المقبولات هي اكثر

عدداً مما كانت عليه في منطق أرسطو . مثال ذلك ان الحاصل المنطقي يستلزم في منطق فيثرييه مقولتين بدلاً من مقولة واحدة . لكن هذا التعقيد ليس عقبة ولا إعتراضاً لأنه ضروري لتقديم الترتاب الصحيح للأفكار الشكلية .

زد على ذلك أنه يمكن ان ندرك بسهولة الانحلال الذي يقود المنطق الثلاثي القيم إلى المنطق الارسطي الثنائي القيمة . فيكفي حذف مصادرة هايزنبرغ لكي نقع مجدداً في الفيزياء الكلاسيكية وفي المنطق الارسطوطاليسي . ويكفي رياضياً اعتبار ثابتة بلانك h بأنها ثابتة عادمة حتى نمحو كل البناء الرياضي من المواجهة الثانية ، وكل علم جواهر الميكروفيزياء . وبهذه الطريقة نعاود الفيزياء والمنطق العاديين .

اما بالنسبة إلنا نحن الذين نسعى لاستخلاص اساليب التفكير الجديدة ، فمن الواجب علينا التوجه نحو اكثر البنى تعقيداً وتركيباً . علينا ان نفيد من كل تعاليم العلم ، مهما تكن خاصة ومتخصصة ، لكي نحدد البنى الروحية (الفكرية) الجديدة . وعلينا أن نفهم ان امتلاك شكل معرفي معين هو آلياً إصلاح للفكر والعقل . اذن لا بد من توجيه ابحاثنا في اتجاه علم تربوي جديد . وفي هذا الاتجاه الذي يستهويننا شخصياً منذ عدة سنوات ، ستأخذ مرشداً لنا ودليلاً الأعمال البالغة الأهمية وغير المعروفة كفاية في فرنسا ، عينا اعمال المدرسة غير الارسطوطاليسية التي أسسها كورزيسكي في اميركا .

VI

إن الشروط النفسانية العلمية وحتى الشرائط الفيزيولوجية لمنطق غير

ارسطوطاليسي ، جرى تصوورها بشكل قاطع في العمل الكبير للكونت
الفرد كورزيسكي ، بعنوان :

— Science and Sanity , An Introduction to non— aris-
totelian system and semautics (New York , 1963) .

فهذا المؤلف الذي يقع في ٨٠٠ صفحة يمهد لموسوعة يتصور
مخططها إصلاح عدة علوم في اتجاه غير ارسطوطاليسي . وهو يقترح
هذا الإصلاح كمخطط صحي ، كترية على أساس الصرامة ، كدمج
للفكر الفاعل في تقدّم الحياة . وبالتالي ، يبدو انه لا يمكن ان نولي
كثيراً من الأهمية للعوامل النفسانية وبشكل أدق للعامل العقلي في
النشاطية المنسجمة لجسم يقظان . فالفكر العلمي هو المبدأ الذي يوفر
للحياة حدّها الأعلى من التواصل ؛ وهو بين امور أخرى غنيّ بقوة تناسق
زمني أو ، حتى نستعمل مفهوماً عزيزاً على كورزيسكي ، الفكر العلمي
بشكل رئيسي رباطاً زمني (Timebiding) . فهذا الفكر مترابط بقوة
الآنات المعزولة والمفككة . فالحياة في مزاياها البيولوجية البسيطة لا
« تربط » الزمن بقوة . وكما يقول كورزيسكي (المرجع السابق ، ص
٢٩٨) ليست الحياة الحيوانية رباطاً زمنياً ، « فالحوانات ليس لها
روابط زمنية » .

يبد أن الفكر العقلاني المستقيم جداً يخشى عليه من المكابرة
والصلف . إذ بمستطاعه ان يقود التطور إلى مأزق . وحسب عبارة
كورزيسكي الطريفة : عندئذ يغدو الرأس الإنساني تكلّكلاً ، « حبة
كونية » . وهذا رأي يؤكد فكرة بول فاليري الجميلة : « مثلما نصطدم
نفكر » . عندئذ لا بد من الانطلاق ، وهذه الإنطلاقة هي التي ستحقّقها
اللاارسطاليسية الملقنة .

إن الارسطوطاليسية ، كما يعرضها كورزييسكي ، ليست شيئاً أقل من مفرقٍ لوظائف المراكز العصبية العليا . فهي تتقدّم لتوجيه وضبط جماع الطفرة النفسانية التي يُتاح لكل مراقب للانسان الحديث مائة فرصة لملاحظتها . فبنظر كورزييسكي ، ربط الاحداث الفكرية معناه ربط الوظائف العقلية ، والتحرّر من بعض العادات الفكر معناه القضاء على الجبريّة العقلية .

من الوجهة العصبية العلمية المحض ، يعتبر كورزييسكي ان الطفل بمثابة ميدان خاص . فالطفل يولد بدماع غير مكتمل ، وليس كما تقول مصادرة العلم التربوي القديم ، بدماعٍ غير مشغول (أبيض) . إن المجتمع يكملُ حقاً دماغ الطفل ؛ إنه يكمله بواسطة اللغة والتعليم والدربة (الترويض) . ويمكنه إكماله بطرق عديدة . وينبغي بوجهٍ خاص - وفي هذا الأمر بالذات تكمن التربية الارسطوطاليسية التي يقترحها كورزييسكي - إكمال دماغ الطفل بوصفها جهازاً متفتحاً ، بوصفه جهاز وظائف نفسانية مفتوحة .

لكن كورزييسكي يطالب بمربّين غير ارسطوطاليسيين يقومون بتهديب نفسيّة مفتوحة . فيلزم أولاً تحليل نفسيّة المربّين ، والقطع مع نظام الحضر النفسي الذي غالباً ما يميّزهم ، وتعليمهم تقنية التفريع والتبعيض ، آخذين في الاعتبار مثالهم الماهوي بوصفه هاجساً يجب الإبلاؤ منه . إن كورزييسكي ينبّه ، منذ مقدّمة كتابه ، إلى ان التدريب على اللاهوتيّة له دورٌ علاجي حتى بالنسبة إلى الراشدين السليمين . وهو يميّز البلهاء والأغبياء بوصفهم أفراداً فقدوا كلياً قدرتهم على « التقسيم الروحي » (ص ٢٩١) - **They have lost their shift-** « ing character » . ويبدو ان خلاصةً تفرض نفسها . وقد دافعنا عنها

شخصياً في الخلاصات التي توصلنا اليها في كتابنا « تكوين العقل العلمي » ؛ وهي ان على كل مُربٍ يرى قدرته التمييزية قد انخفضت ان يحال على التقاعد . فمن المستحيل حصر التربية بالرجوع المجرد إلى ماضٍ تربوي . إذ لا بد للمعلم من ان يتعلم وهو يعلم ، خارج تعليمه . ومهما يكن المعلم مُتعلماً ، لا يمكنه بدون القدرة التمييزية العملية ان يعطي الإختبار الانفتاحي .

لقد سبق ان كان لكورزييسكي اختبار تربوي علمي وضعي ليعزز إيمانه في التحويل الجذري للنفسية الانسانية . وان تقنية قوامها الاختبارات والبحوث « تبين ان هذا التحول في الطبيعة البشرية الذي كان ، في جوهرية الفعل (Verbal elementalism) ، مفترضاً انه ممتنع ، يمكنه ان يتم في معظم الأحوال خلال بضعة أشهر ، إذا نحن عالجت هذه المسألة بواسطة التقنية غير الجوهرية ، العصبية - النفسية - المنطقية ، التقنية الخاصة باللاهوتية » (المقدمة ، ص ٧) . وبالإجمال ، مغزى هذه التقنية الأخيرة هو تعدي مباديء علم نفس الشكل من خلال تقديم مبرمج لتربية الانحراف والتشوه . لقد بين علم النفس الحيواني انه يمكن ، بطريقة المتاهة ، تكوين سلوكيات جديدة في النفسات البالغة البساطة . وربما تكون مهمة الالاهوتية هي ، على نحو ما ، رفع النفسية البشرية بالاعتماد على متواليات مفاهيمية (من المتاهات العقلية) يمكن من خلالها لمفاهيم التشابك ان تعطي جوهرياً على الأقل أفقين للمفاهيم القابلة للاستعمال . اذن عندما يصل العقل الى مفهوم المنعطف لا يكون امامه مجال للاختيار البسيط بين تأويل صحيح ومفيد من جهة ، وتأويل فاسد وضار من جهة ثانية . فقد يجد نفسه في مواجهة ثنائية او تعددية التأويلات . وعليه فإن كل حصر

نفساني سيكون ممتنعاً في مستوى المفاهيم ، واكثر من ذلك سيغدو المفهوم في جوهره منعطفاً ستعي فيه الحرية الترميزية ذاتها . ولترميز هذا البناء المفهومي المتشجر ، وللتمثيل على تعدد المعاني هذا ، حلول المعاني هذه ، قام كورزيسكي ببناء جهاز : « البناء التفاضلي » . وهذا الجهاز مضع من رقائق مخزّمة يمكنها ان تتقبل لعبة البطاقات المزوّدة بحبال او أوتار . وترجم هذا التجهيز للعيون مختلف الروابط المفاهيمية الممكنة . وللوهلة الأولى ، لا يمكن لجهاز كهذا الافتقار إلى الظهور بمظهر البساطة البالغة . لكن لا بد من تصديق كورزيسكي الذي اختبره في التربية الأولية على اساس اللاجوهريّة .

لأنه لا يجوز الاعتقاد في أنّ التربية غير الارسطيّة لا تعني إلا المجالات العليا من الثقافة . وهي تبدو ، في الواقع ، تربية خصبة منذ الطفولة الأولى ؛ ومن البين ان مهمتها حفظ الإمكانية الثقافية ، وتطوير الطبع المتغير . فالبناء التفاضلي هو عداد البناء المفاهيمي اللاجوهري .

في بقية اجزاء مؤلفه يبيّن كورزيسكي ان الراشدين المتخلفين ، المعاقين قد تحسّنوا بشكل واضح من جرّاء تربية مستوحاة من اللاإرستوطاليسية . وفي مذكرة عرضت على « جمعية تقدم العلم » في سان - لويس (كانون الأول - ديسمبر - ١٩٣٥) ، أوجز السيد م . كندينغ M . Kending ، شتى التحسينات شبه الجسدية والحسية ، الناتجة عن تطبيق طريقة كورزيسكي على النفسانيات المتباطئة أو المتجمّدة . وفي الواقع ، تُعتبر طريقة كورزيسكي إطلاقاً للوظائف الروحية/ الفكرية ؛ فهي تنشّط وتحرك ، حقاً ، النفسانية . وهذا التنشيط يؤثر ، بفعله ، على كل الوظائف الإحيائية . ومن ثمّ يكون التمرين

العقلي مفيداً وخيراً من الوجهة الطبيعية . وفي المقابل ، يبدو لنا ان التجميد العقلي موازٍ في ضرره للتجميد الوجداني ؛ لهذا نرغبُ في العمل لإجل تحليل نفسي للمعرفة الموضوعية . وبلا انقطاع ، يتوجبُ على النفس الإنسانية ، في اي مستوى من مستويات التربية ، ان تعود إلى مهمتها الاساسية ، مهمة الإبداع والنشاط والإفتاح .

لكن إذا كان كورزيسكي قد تابع مهمته التربوية العلمية في أبسط أشكالها وصورها ، فقد بحث في جانب الرياضيات ، أولاً ، عن أسس هذا النظام . فبنظر كورزيسكي تعتبر المربية الكبرى هي الرياضيات الواعية لحريتها البنائية ، الواعية للجدل الأولي . ففي المقام الأول ، تضعنا الرياضيات ، بدهاء ، امام اكثر الثنائيات وضوحاً : انها تنطبق على حقل الحواس مثلما تنطبق على حقل العقل . وهي تتحقق في أشكالها البسيطة ، في الاختبار وفي التنظيم العقلاني⁽¹⁾ . « ان هذه الواقعة هي وحدها ذات أهمية جدية ، لأنها تبين ان الرياضيات هي لغةً بنائية مماثلة لبنية الاجسام ، وهي بتعبير آخر لغة صحيحة ليس فقط من الوجهة العصبية العلمية بل ايضاً من الوجهة الاحيائية . إن طابعاً كهذا للرياضيات ، مُكتشف بطريقة مفاجئة تماماً ، تُمكنُ صهر الهندسة والفيزياء ، بكلام آخر تُمكنُ صهر الأفكار الخالصة والأفعال . فالرياضيات وحدها خليفةً بترجمة شكلية توليدية ، بنشاطٍ شكلي يسير ذاتياً . انها غير مكونة من جراء رمزية اختصارية ، بل على العكس تفكرُ رمزيَّتها بشكل طبيعي . ومن هنا استنتاج كورزيسكي (ص 73) : الرياضيات هي « اللغة الوحيدة التي تملك ، في الوقت الحاضر ، بنية مماثلة لبنية العالم والجهاز العصبي » . أخيراً بما ان الصرامة والدقة هما

متواليات مفهومية في الاستدلال الرياضي ، فإن الحياة النفسية تدور فيهما وفقاً لزمان مترابط شديد الإقتران . وفي الغالب ، يكون الرياضيون بكل وضوح مثالاتٍ لرباطات الزمان .

بين كل اللغات ، تعتبر الرياضيات في وقتٍ واحد اللغة الأكثر استقراراً وابداعاً . وسيعترض على ذلك بالقول إنها اللغة الأصعب ولا يمكنُ الأملُ أبداً بجعلها إطاراً لثقافة شعبية ، خاصة إذا أخذت في جزئها الجدلي حقاً وواقعاً ، في تكويناتها غير الاقليدية ، والنسبية . إلا ان كورزيسكي يثبُت في تقدّم العلم التربوي ، ويمكنُ لنفسانية مستنفرة جيداً من جرّاء ثقافة غير جوهرائية (عنصرانية) ، ان تعالج المعرفة الرياضية مع إثمارٍ متزايد .

في المحاضرات التي القاها كورزيسكي في اوليقت كولدج ، بعد مرور عدّة سنوات على نشر مؤلّفه الجليل ، عاد إلى مسألة التربية . فبنظره تعتبر ركيزة الصحة العقلية وبالمقارنة الصحة العامة ، التربية بواسطة الرياضيات والفيزياء ، بوصفها المؤهلة دون سواها لكي تطرح بقوة ، بوضوح وبشكل سويّ ، شروط تربية موضوعية وإبداعية . ومن جهتنا نعتقد ان فلسفة رفضية لا يمكنها في الوقت الحاضر إحياء ثقافة أدبية . فكل ثقافة أدبية تصرّ على ان تستعمل ، دون تحضير موضوعي ، موضوعات فلسفة الرفض ، لا يمكنها التوصل ابداً لغير المجادلات الفارغة . وفي كل حال ، رأي كورزيسكي واضح تماماً . ففي ندوته المعقودة في اوليقت كولدج ، لم يتردّد كورزيسكي في التصريح (ص ٣٥) : بدون تطوير ناجع لتعليم « الرياضيات والفيزياء ، لا يمكنُ حلُّ مسألة التدهور العصبي لدى الشعب الاميركي . . . » . وبالتالي ، يقدّم

كورزيبسكي تشخيصات سوداء . فهو يرى على المدى القريب ان الأمة الأمريكية ، ومختلف الأمم دونما شك ، مهددةٌ بوباء الانفصام . وقد يتطوّر هذا الانفصام ، بطريقة ما ، في مستوى مراكز اللغة . وقد يكونُ صادراً عن نقص في المُساوقة بين تطور الواقع والإجتماع من جهة وتطور اللغة من جهة ثانية . وبدون ثورة دلاليّة عميقة ، ستبدو الأداة التي هي اللغة ، وفي وقت قريب ، غير متكيّفة بكليّتها . وسُفهم هذه الملاحظة فهماً أفضل ، اذا رغبتُم في متابعتنا أيضاً من خلال دراسة جانب آخر ، اوليّ جداً ، من فلسفة كورزيبسكي .

يُولي كورزيبسكي أهميةً بالغةً لمسألة اللغة النفسانيّة . فهو يجعل اللغة مسؤولةً عن نوع من العملة الرتيبة يحولُ دونَ التكيّفات السليمة مع حضارة شديدة التقلّب والتغيّر . بكلام أدق ، يستنكرُ كورزيبسكي الأحدية اللغوية بوصفها تقييداً بدون حرية . وقد لا يفهم كورزيبسكي حق الفهم إذا تخيلنا ان ثنائية لغوية يمكنها تحريرنا . فالعكس هو الأصحّ . ان اللغات تتكيّف مع بعضها البعض من خلال الترجمة العادية . وحين نتقلُ من لغةٍ إلى أخرى ، لا نتحرّر من اي منهما ، بل نعرّز السلوك النفعي . والحقيقة ان كورزيبسكي كان يرغب في الرّد الفعلي على انطولوجيّة اللغة ؛ كان يرغبُ في إبدال الكلمة المتصورة كأنها وجود ، من الكلمة المتصورة كوظيفة ، كوظيفة تقبل التباينات دائماً وابدأ . فعلمُه الدلالي الجديد (new semantics) ينزِعُ إلى مدّ الوعي بدلالاتٍ متعدّدة . والعبرة التربوية الأساسية هي وعيُ البنى المتغيرة والمتباينة . « لكي نكون قادرين على اعجاز البناء اللغوي موسوماً ببنية محدّدة ، يتوجّب علينا إنتاج لغة أخرى ذات بنية مختلفة يمكن من خلالها تحليلُ بنية اللغة الأولى » (ص ٥٦) .

يجب التوجُّه مجدداً إلى تطور الرياضيات (1) حتى نجد امثلةً عن تبايناتٍ بنيوية دلالية جيدة التناغم والتآلف . فهل هناك مثلاً على هذه الجدلية الحاوية المغلفة ، أفضل من توسُّع مفهوم المتوازيات ، عندما تنتقل من الهندسة الإقليدية إلى هندسة غير إقليدية ؟ عندها سننتقل من بناء مفهومي مغلق ، مجمد ، خطي ، إلى بناء مفهومي مفتوح ، حر ، مُتَشَجِّر . إننا نتحرَّر من صهر الاختبار والفكر البدائي . ففي الهندسات الجديد ، فَقَدَ مفهومُ التوازي قيمته الإطلاقيَّة ، لِأنه مفهوم متعلِّق بنظام مصادرات خاص . والكلمة فقدت وجودها ؛ إنها لحظة في منظومة دلالية خاصة . كان مفهومُ التوازي يحتمل بنية شرطية . ونذكر الأمر عندما نرى المفهوم يتخذُ بنيةً أخرى في شروط مختلفة . وهذا يكفي للبيان ان الحالة الذهنية الاقليدية تماماً كانت تحمل خطأً فلسفياً جوهرياً . وبما ان العقل ما قبل العلمي لم يعش اختبار الحراك الأساسي للمفاهيم الأولية ، فإنه كان في وقت واحد يُقرَّر جمودها وواقعيتها . ولم يكن بمستطاع العقل ما قبل العلمي الإفتكار في المفاهيم الأولية إفتكاراً شكلياً ، صُورياً ، لِأنه لم يحررها أبداً تحريراً كاملاً من مضمونها . فلم يكن يرى ان الجواهر يجب تعريفها انطلاقاً من جواهر - خارجية ، بوصفها تجميعاً لشروط منطقية .

اذن ربما يتوجَّب الحذر دائماً من مفهوم لم نتمكن بعد من جعله

(1) مع ذلك يمكن لعلم السيمياء الكلاسيكي أن يقدم مقياساً جيداً لتباين اللغة . فاللمحات السيميائية لكلود لويس استيف Estève في مجلة « دراسات فلسفية حول التعبير الأدبي » تحضر لعلم نفس اللغة ، ص ٢٧٥ : « في كل مجالات اللغة الانسانية يكون اذن تفاوت العلامة والوظيفة هو القاعدة ؛ ويكون للوظيفة عينها عدة علامات . أن اللغة في جوهرها تمرين » .

مفهوماً جدلياً . وان ما يمنع جدليته هو العبء المضاف إلى مضمونه .
فهذا الإثقال يمنع المفهوم من ان يكون متحسناً ، وبمرونة ، بكل
تغيرات الشروط التي يستمد منها وظائفه الصحيحة . والمؤكد ان هذا
المفهوم تُعطى له معانٍ كثيرة لأنه لم يُفكر به ابداً بطريقة شكلية .
ولكن اذا أُعطي معانٍ كثيرة ، يخشى ألا يعطيه عقلان مختلفان المعنى
نفسه . من هنا الاضطرابات الدلالية العميقة التي تحول دون الفهم
المتبادل بين أهل زماننا . إننا نشكو من العجز عن تحريك فكرنا .
ولكي تكون لنا ضماناً ما في ان يكون لنا رأي واحد ، حول فكرة
خاصة ، يلزم على الأقل ألا نكون من رأي واحد . فاذا أراد رجلان ان
يتفاهما حقاً ، فلا بد لهما من التناقض بادىء الأمر . فالحقيقة هي بنتُ
النقاش ، وليست بنت التعاطف .

الفصل السادس

القيمة التوليفية لـ « فلسفة الرفض »

I

هذه الحاجة إلى مفاهيم أساسية مُجدّلة ، هذا الحرص على إبقاء نتائج المتحقّقة موضع نقاش وسجال ، هذا العمل السجالي العقلي متواصل ، لا يجوز أن تخدع النشاط البناء لفلسفة الرفض . ففلسفة رفض (النفي) ليست إرادة سلبية . فهي لا تنطلق من تناقض يُعارضون أدلّة ، ويشيرُ جدالاتٍ فارغةً وغامضةً . وهي لا تتهرّب منهجياً من مل قاعدة . إنها ، خلافاً لذلك كلّه ، وفيّة للقواعد داخل منظومة واعد . إنها لا تسلّم بالتناقض الداخلي ، ولا تنكر أي شيء كان عزلٍ عن الأين والكيف . بل تستولّد من سياقات محدّدة جيداً الحركة استدلالية التي تميزها والتي تُعيّن إعادة تنظيم العلم على قاعدة سعة .

كذلك لا علاقة لفلسفة الرفض بأية جدلية قبلية ، مسبقة . وهي جه خاص لا يمكنها التجمّد ابداً حول الجدليّات الهيغليّة . وهذا ما سار إليه ك. بيبالوبرجسكي C.Bialobregeski بكل وضوح . فبنظره بتمييز جدل العلم المعاصر تمييزاً جلياً عن الجدليات الفلسفيّة ، لأنه

ليس بناءً قبلياً ولأنه يترجم المسيرة التي ينهجها العقل في معرفة الطبيعة . فالجدل الفلسفي ، جدل هيغل مثلاً ، ينطلق تعارضياً من الأطروحة ونقيضها ومن صهرها في مفهوم أرقى للتوليف . وفي الفيزياء لا تكون المفاهيم الموحدة متناقضة ، مثلما هي عليه لدى هيغل ؛ بل تكون بالحرّي مفاهيم متكاملة . . . »^(١) . وبعد ذلك بقليل ، يلاحظ ك. بيالوبرجسكي « وجود بعض التماثل بين بناء المفاهيم الفيزيائية وطريقة اوكتاف هاملين Octave Hamelin التوليفية ، هاملين الذي لا تكون الأطروحة النقيضة في نظرية متنافية مع الأطروحة : فالمفهوم اللذان يندمجان في توليف (هامليني) ، يتعاكسان ويتواجهان لكنهما لا يتناقضان . . . إن عالم الفيزياء يتمسك ، بحكم طريقته ذاتها ، بتحفظ شديد ، ولا يمكنه المضي قدماً وسريعاً كما يفعل الفيلسوف » .

وإذا كانت اطروحات اوكتاف هاملين الجدلية لا تزال بعيدة عن الشروط التأسيسية لفلسفة العلوم المعاصرة ، فهذا لا يعني أن الجدل الفلسفي لا يقترب ، بمصاحبتها ، من الجدل العلمي . وفي اتجاه هذا التقريب ، يمكننا ذكر أعمال ستيفان لوبسكو Stéphane Lupesco ففي اطروحته الهامة حول الثنائية التعارضية ومستلزمات العقل التاريخية ، درس ستيفان لوبسكو مطوّلاً جميع الثنائيات التي تفرض نفسها على المعرفة سواء من الوجهة العلمية أو من الوجهة النفسية العلمية . لقد طوّر ستيفان لوبسكو فلسفته الثنائية وذلك بردها إلى أعمال الفيزياء المعاصرة ، ومن خلال عمل أراد بكل طيبة خاطر أن يطلعنا عليه مخطوطاً . ومن حسن الحظ أن هذا العمل الأخير يستخلص من الميكروفيزياء ميتافيزياء قوية . ويستحسن ان يُنشر هذا العمل .

غير أننا لن نمضي قُدماً مثلما فعل س. لوبسكو . فهو لا يتردد في إدخال مبدأ التناقض ، وبطريقة ما ، في داخلية العلم الحميمة . فبنظره لا ينقطع النشاط المثنوي للعقل . وفي نظرنا ، ينحصر هذا النشاط في تسيير نوع من المشاكل المنطقي الذي يقلب العلاقات فجأة ، لكنه يحفظ الأشكال دائماً . إذن ، عقلانيتنا الفوقية تصنع فقط منظومات عقلانية متراكبة . ولا يفيدنا الجدل إلا في تناول أنظمة عقلانية من خلال أنظمة عقلانية فوقية أكثر دقة ، بالغة الدقة . إنه لا يفيدنا إلا في الانزلاق من أنظمة إلى أخرى .

إن فلسفة رفضية لا تستهدف سوى منظومات متراكبة ، منظومات تقف عند نقطة دقيقة في علاقة تكاملية ، إنما تعني أولاً بعدم إنكار شيئين في وقت واحد . فهي لا تثق البتة في تماسك نفين/رفضين . إذن لا يمكن لفلسفة الرفض الانحياز إلى رأي نوفالي Novalis . الساذج بكلية : « كما تتسلسل المعارف كلها ، تتسلسل أيضاً جميع اللامعارف . فمن يستطيع إنشاء علم ، يتوجب عليه أيضاً التمكن من إنشاء لا علم . ومن يستطيع جعل شيء ما قابلاً للفهم ، يتوجب عليه أيضاً جعله غير قابل للفهم . من واجب المعلم التمكن من إنتاج العلم والجهل » (1) . كذلك تبدو لنا انطولوجية جان واهل السلبية بالغة الوثوق من نفسها ، واهل الذي « تعني له السلبيات امتلاء واقعياً يقع في ما يتعدى كل النافيات » (2) . وبالتالي ، يبدو لنا من المبالغة الاستقرار كلياً في الجزء الذي ينفيه جان واهل ، وفي الجزء غير القابل للفهم الذي

Fragments, Trad. Maeterlinck, P.235. (1)

Jean WAHL, Note sur l'espace et remarque sur le temps, in Revue de (2)
métaphysique et de morale, Juillet 1939.

يقول به نوقالي . فالنفي يجب أن يبقى على صلة بالتكوين الأولي . ويتوجب عليه أن يسمح بـ تعميم جدلي . والتعميم بالنفي يجب أن يتضمن ما ينفيه . والواقع أن كل ازدهار الفكر العلمي منذ قرن صادر عن تعميماتٍ جدليةٍ كهذه مع تضمن ما يُنفي . ومثال ذلك أن الهندسة غير الاقليدية تتضمن الهندسة الاقليدية ، وإن الميكانيك غير النيوتيني يُغْلَفُ الميكانيك النيوتيني ؛ وإن الميكانيك التمثولي يغْلَفُ الميكانيك النسبوي . وفي حقل الفيزياء تترأى ثابتة بلانك h كأنها عاملُ تمرّد صغير على قواعد علم الحس العادي . وكما لوحظ غالباً ، يكفي حذف h من معادلات الميكانيك التمثولي لنعاد اكتشاف معادلات الميكانيك الكلاسيكي وصيغه . إن الميكروفيزياء ، أو بكلام آخر ، اللافيزياء تتضمن إذن الفيزياء . فالفيزياء الكلاسيكية هي لافيزياء خاصة متطابقة ومتقابلة مع القيمة صفر المنسوبة الى h .

في الواقع أن عدة تعميمات جدلية ، مستقلة في البدء ، اخذت تماسكاً وتتناسق . وعلى هذا النحو افصح عن نفسه الميكانيك غير النيوتيني الذي وضعه آينشتين ، إفصاحاً طبعياً جداً من خلال هندسة ريمان Riemann غير الإقليدية . لكن هذا التماسك يجب أن يكون مُعاشاً من جانب الفيلسوف في مكانته الصحيحة ؛ فهو ليس تماسكاً آلياً ، ولا يتم بسهولة . فالفيلسوف الذي يريد تعلّم ما فوق العقلانية ، لا يجوز له إذن أن يستقرّ بحركة واحدة في العقلانية الفوقية . ويتوجب عليه أن يختبر انفتاحات العقلانية ، الواحد تلو الآخر . وعليه أن يبحث عن المصادرات الواجب تجديّلها ، مصادرةً ، مصادرةً . وإن مصادرةً مجدّلةً واحدةً تكفي لجعل الطبيعة بأسرها تغني . وأما في ما يعني ، لم يكن للعقلانية الفوقية ، حتى الآن ، سوى رافعة أو خافضة فوق مفتاحها الموسيقي .

II

مع ذلك فلنحاول أن نحيط بمبادئ التماسك في نشاط فلسفة الرافض . سنقوم بهذه المحاولة في اتجاهين : ملاحظين مع ادينغتون (1) تناسق الانتقادات المتتالية لمفهوم الذرة ؛ ومختصرين مع جان - لويس دستوش وسائل التوليف المنطقي للنظريات المتعاقبة .

فلم يفهم احد أفضل من ادينغتون قيمة التصويبات المتتالية لمختلف التصاميم والتراسيم الذرية . فبعدما استذكر التصميم الذي اقترحه بوهر Bohr ، ذلك الذي كان يشبه النظم الذرية بالنظم الكونية المصغرة ، ينبه ادينغتون إلى أنه لا يجوز أخذ الوصف كثيراً على حرفيته (2) : « فالمحاور يمكنها بصعوبة أن تتعلق بحركة حقيقية في الفضاء ، لأنه من المسلّم به عموماً أن المفهوم العادي للفضاء (للمكان) يبطل تطبيقه على داخل الذرة ؛ ولا نملك في ايماننا ادنى رغبة في الإلحاح على طابع المفاجأة او التفاصيل الذي تتضمنه كلمة قفزة . كما نلاحظ أن الكهرب لا يمكن تموقعه بالطريقة التي يمكن أن تؤدي إليه هذه الصورة . وباختصار ، يضع الفيزيائي تصميماً جيداً للذرة ، ثم تقوده لعبة عقله النقدي إلى إلغاء كل تفصيل ، الواحد تلو الآخر . وما يبقى هو الذرة المعروفة في الفيزياء الحديثة ! » ويمكننا التعبير عن الأفكار نفسها بطريقة مختلفة . وبالتالي ، يبدو لنا أن من الممكن فهم ذرة الفيزياء الحديثة دون ذكر تاريخ خيالها ، ودون استرجاع الاشكال الواقعية والاشكال العقلانية ، ودون التصريح عن

(1) Eddington, Nouveaux sentiers de la science, Trad., P.337.

Jean-Louis DESTOUCHES, Essai sur l'unité de la physique théorique, (2)

P.3.

جانبَيْتِهَا المَعْلُومِيَّة . إن تاريخ شتى التصاميم والتراسيم هو ، هنا ، مَخْطُطُ تربوي علمي لا محيد عنه . ومن احد الجوانب ، ما يَحْذَفُ من الصورة يجب أن يوجد في المفهوم المُصَحَّح . إذن يمكن القول بطيبة خاطر أن الذرَّة هي بالضبط مجموع الانتقادات التي تخضع لها صورتُها الأولى . فالمعرفة المتناسكة هي نتاج العقل السجالي ، لا العقل المهندس . وان العقلانية الفوقية تعيّن ، بجذليَّاتها وانتقاداتها ، موضوعاً فوقياً على نحو ما . والموضوع الفوقي هو نتيجة تموضع نقدي ، نتاج موضعية لا تأخذ من الموضوع إلا ما انتقدته فيه . والذرة كما تبدو في الميكروفيزياء المعاصرة هي بالذات نموذج الموضوع الفوقي . والموضوع الفوقي ، في علاقاته بالصورة ، هو بكل دقة اللاصورة . فالحدوس بالغة الضرورة والجدوى : إنها تفيد في تدمير ذاتها . فالفكر العلمي حين يَحْطُم صورته الأولى إنما يكتشف قوانينه العضوية . ويتم الكشف عن الجوهر الداخلي من خلال تجديد مبادئ الظاهرة واحداً واحداً . وفي هذا المعنى ، أثر التصميم الذي وضعه بوهر منذ ربع قرن وتفاعل بوصفه صورة جيدة : ولم يبق شيء من ذلك كله . لكنّه أوحى لاءاتٍ عديدة جداً للحفاظ على دور تربوي علمي لا غنى عنه في كل تلقين . ولحسن الحظ هذه اللاءات متناسقة : إنها تشكّل ، حقاً ، الميكروفيزياء المعاصرة .

III

نودّ أيضاً تقديم نمط فكري يتراءى ، في شكلٍ ما ، كأنه بدلٌ من فلسفة الرفض ، وبضيف ، على الصعيد المنطقي ، توكيداتٍ قيّمة واثباتاتٍ ثمينة لهذه الفلسفة . وسنجد مثلاً جيّداً عليها في اعمال جان- لويس دستوش .

لواقع يدرس دستوش شروط التماسك المنطقي في شتى . وهو يبرهن ، بواسطة تعديل المصادرة ، على أن من مآ التسيق بين نظريتين تبين عقلائيّاً انهما صالحتان وإنهما مع ذلك تتواجهان وتتعاكسان . ومن المفهوم لدينا لريتين يمكنهما الانتساب إلى مدونتين عقلائيتين مختلفتين ، أن تتعاكسا في بعض النقاط وتبقيا صالحتين فردياً داخل العقلانية الخاصة بكل منهما . وهذا احد جوانب التنوع لذي لا يمكنه أن يكون غامضاً إلا بالنسبة إلى الفلاسفة الذين ي الإيمان بمنظومة عقل مطلقة وثابتة . نرى جيداً ، الآن ، لسفة الرفض : بينما كانت النظريات في المرحلة التكوينية ، أثر جدلية مصادرة خاصة ، صار المنطقي في مرحلة النُّظْمة ، ينظر في النظريات التي تكونت باستقلالية نسبية ، وراح تعيين المصادرة الصحيحة الواجب تجديدها لإجراء مصالحة النظريات المتناقضة في وجهها الأول .

رى بسرعة المدى الفلسفي لأعمال دستوش ، يكون الأحسن مادرتة النظرية الأساسية بمصادرة نظرية مماثلة لدى بوانكاريه أكبيراً في ابيستمولوجيا العلم الكلاسيكي .

رهن دستوش على المصادرة النظرية التالية (1) : « إذا أنشأنا فيزيائيتين ، تُتاح لنا إمكانية بناء نظرية تتضمنهما او . ويرهن بوانكاريه على المصادرة النظرية التالية (2) : « إذا

Jean-louis DESTOUCHES, Essai sur l'unité de la physique théo
P.3.

POINCARÉ, Electricité et Optique, 1901, P.VIII.

تضمّنت ظاهرة ما تفسيراً ميكانيكياً كاملاً ، فإنها ستضمّن عدداً لا متناهياً من التأويلات التي ستحيط أيضاً بكل الخصائص المتجلية من خلال التجربة » .

إن التفسيرات الميكانيكية على اختلافها ، ومنها الامكانية التي برهن بوانكاريه عليها ، تبدو كأنها منضافةً أو مركبةً فوق حقل واحد من حقول الظهورية (الفنونولوجيا) . إنها تفترض مسبقاً أن تفسيراً ميكانيكياً ممكنٌ على الدوام . وفي نظر بوانكاريه التفسيرات هي تعبيرات . والتفسيرات الميكانيكية المترابكة هي لغات متضايفة ، وجوهرُ برهان بوانكاريه . في هذه النقطة الدقيقة يقوم على وضع قاموس للانتقال من تعبيرٍ إلى آخر . وسيكون بمستطاع كل واحد أن يتخيّر التفسير الميكانيكي الذي سيدوله أنه هو التفسير الأنسب والأوفق . وفي هذا يكمن أحد جذورِ المُناسِبة (Commodisme) ، أو بكلام احسن ، أحد جذور الريية في مواجهة نظريات لاقت نجاحاً كبيراً جداً لدى الفلاسفة . هنا يبدو هذا الجذر قوياً ليس بقدر ما ينمو في حقل الرياضيات ، بل بقدر ما ينمو في حقل الواقع نفسه كما هو معروف في صورته الآلية المباشرة جداً . وتبدو لغاتُ العالم ، الدقيقة نسبياً ، وكأنها ترجماتٌ للغة العامة .

مع مصادرة دستوش النظرية يتكوّن ضمانٌ روحي مختلفٌ تماماً . فالنظرياتُ هنا غير مترابكة ، بل متواجهة . فهي للوهلة الأولى متعاكسة ثم متناسقة من جرّاء نشاط فلسفة الرفض .

ففي صورة أوليّة ، يمكنُ لحظُ المفارقة الجوهرية حقاً بين مصادرات بوانكاريه ودستوش الفلسفية النظرية ، من خلال الصيغتين : المقصود في نظر بوانكاريه قول الشيء نفسه بطريقة مختلفة ؛

طلوب في نظر دستوش قول شيء آخر بالطريقة عينها . وبين الأول
اني ، ننتقل من فلسفة « كما لو » إلى فلسفة الرفض ، ننتقل من
تمولوجيا استدلالية وتحليلية إلى ابيستمولوجيا استنتاجية وتوليفية .

إن التوليف المنطقي حقاً بين نظريتين غير قابلتين أصلاً للتوافق
فيق ، ولا تملكان كضمان لصلاحيتهما سوى تماسكهما الداخلي ،
زم تعديلات روحية عميقة . أن دستوش يضع الفكر العلمي
أمام خيارين : إما الاحتفاظ بالوحدة الروحية مع الإبقاء على
النظريات المتباينة ، واثقين من مستقبل سيقرّر على الأقل أن
النظريتين كان فاسداً وباطلاً . وأما توحيد النظريات المتعاكسة مع
ل مناسب لقواعد استدلالها الأولية التي تبدو متضامنة مع بنية للعقل
وأساسية .

كل فيلسوف سيجد صراخه أمام خيار كهذا ؛ سيقول إن الفكر
ليس سوى جانب صغير جداً من حياة العقل ، وإن القوانين
العلمية لا يمكنها أن تعدّل من جرّاء استعمال محدود ،
ن ، ثانوي للجهود المعرفية ؛ ولن يتردّد في التضحّة بكل النظريات
يأثية للحفاظ على سلامة القواعد الأممية ، التبشيرية ، العقلانية
راك والاستدلال . بيد أن دستوش يحل الخيار في اتجاه معاكس
وتاماً أنه الاختيار المعقول .

وبالتالي ، ليست المنظومات النظرية التي تصطدم بالميكروفيزياء
تصورات عابثة ؛ بل هي تصورات كانت كلّها متحققة في الفيزياء
سيكية . مثال ذلك كان مفهوم الجزيء يسمح بتطوير ميكانيك كان
بحق عقلانياً ؛ كذلك مفهوم الاثير المتواصل الذي ينقل موجات

ضوئية ، كان يسمح ، في العمق ورياضياً ، بمعالجة مسألة التداخلات في كل تفاصيل الظاهرة . عندها كان هذا النجاح المزدوج يستخدم دليلاً على تبيان حذاقة العقل ، وإظهار فعالية مقولات العقل في الإعلام الاختباري . أن العلم الكلاسيكي ، المتصور كامتداد للحس المشترك ، للعقل العادي ، كان يوضح الآراء ويدقق الاختبارات ويقرر المعارف الأولى . وإذا اتخذنا العلم الكلاسيكي ، التقنية الكلاسيكية لبيان ديمومة بناء روحي ، سنجد انفسنا إذن في مواجهة إرباك خاص حينها ندخل في حقل علمي جديد يفتقر إلى الأسس والمبادئ . فالقول بوجود حقل تتصادم فيه التصورات الجزئية الهوائية والتموجية معناه القضاء على انتصارها الأولي المزدوج . وفي المقابل ، معناه الاعتراف بأن طرائق الاستدلال التي كانت قد تركتها تتعاون بدون ازعاج ، إنما كانت غير كافية اوسيلة .

إذن لا مناص من صهر التصورات الجزئية والتموجية في أرقى تطبيقاتها واستعمالاتها . وإذا كان الصهر جيداً ، وإذا تمّ بوسائل فلسفة الرفض ، فسرى على الأثر وسهولة كبيرة لماذا كان التصوران لا يتصادمان في استعمالتهما المضخمة . إلا أن هذا الاتحاد بين النظريات المتعاكسة لا يمكنه أن يتم إلا من خلال تعديل الطرائق الاستدلالية الأولية التي كانت تعتبر طبيعية لأنها لم تكن تخضع للتطوير . وحتى يكون للمعرفة كامل فعاليتها يلزم الآن تحول العقل . يتوجب على العقل أن يتحول في جذوره واصوله لكي يتمكن من الاستيعاب على مستوى براعمه . حتى أن شروط وحدة حياة العقل ذاتها تفرض تنوعاً في حياة العقل ، وطفرة إنسانية عميقة .

وبالاجمال العلم يهذب العقل ويعلمه . ومن واجب القول أن

يع العلم ، العلم الأكثر تطوراً ، العلم التطويري . وليس للعقل الحق تعظيم تجربة مباشرة وتكبيرها ؛ بل على العكس ، من واجبه أنوازن مع التجربة المبنية بغنى شديد . وفي كل الظروف ، لا بدوري/المباشر من اخلاء المكان امام المبني . وغالباً ما يكرّر تنوش : إذا كان علم الحساب قد تكشف ، من خلال تطويرات لدة ، أنه متناقض ، فمن الممكن إصلاح العقل لإزالة التناقض ، حفاظ مع ذلك على سلامة علم الحساب . لقد قدّم علم الحساب البراهين على الفعالية والدقة والتماسك ما يكفي للقول بعدم إمكان علم بالتخلّي عن نظامه وانتظامه . ففي مواجهة تناقض مفاجيء ، كلام أدق في مواجهة الضرورة المفاجئة لاستعمال تناقضي لعلم حساب ، قد تُطرح مسألة لا علم الحساب ، مسألة علم حساب وولي ، أي امتداد جدلي لحدوس العدد الذي يمكنه أن يأذن باحتواء قيده الكلاسيكية والعقيدة الجديدة .

لن نتردّد في دفع اطروحتنا إلى نهايتها القصوى ، حتى نجعلها ر صفاء وجلاءً . ولم يتمّ هذا التوسّع في علم الحساب . وحين رض هذا التوسّع ممكناً إنما نريد فحسب القول إن علم الحساب ، أكثر من الهندسة ، ترقيةً طبيعية لعقل جامد . فعلم الحساب غير سّس على العقل . إنما عقيدة العقل هي المؤسسة على علم حساب الأولي . فقبل تعلّم العدّد لم اكن اعلم قط ما هو العقل . جه عام ، يتوجّب على العقل أن يخضع لشروط العلم . يجب أن باً ويتحرّك حول توليفات تتوافق مع جدليّات العلم . فماذا يمكن ظيفة ما أن تكون بدون فرص العمل ؟ وماذا يمكن لعقل أن يكون ن فرص التعقّل والتدبّر العقلي ؟ إذن يجب على تهذيب العقل أن

يفيد من كل فرص التعقّل . يتوجّب عليه البحث عن تنوّع المعاقلات ،
أو بكلام أفضل ، عن تباينات التعقّل . والحال ، فإن تباينات التعقّل
هي للآن كثيرة في علوم الهندسة والفيزياء ؛ وهي كلّها متكافلة مع جدل
الأسس العقلية ، مع نشاط فلسفة الرفض . يجب تقبّل العبرة من ذلك
كلّه . ومرة أخرى ، يتوجّب على العقل أن يخضع للعلم . فالهندسة
والفيزياء وعلم الحساب علومٌ كلّها ؛ والعقيدة السلفيّة القائلة بعقل
مطلق وثابت ما هي إلّا فلسفة . أنها فلسفة بالية وبائدة .

محتويات الكتاب

تهلال - الفكر الفلسفي والعقل العلمي	٥
صل الأول : اختلاف الشروح الغيبية لمفهوم علمي	١٩
صل الثاني : مفهوم الجانبيّة المعلوميّة	٤٣
صل الثالث : اللاجوهريّة ، أمارات كيمياء غير لافوازيّة	٥٥
صل الرابع : القراناتُ المكانيّة الأولى : اللاتحليليّة	١٠٣
صل الخامس : المنطق اللارسطوطاليسي	١١٧
صل السادس : القيمة التوليفيّة « لفلسفة الرفض »	١٥٣

السلسلة التاريخية

- ١ - جوانب من التاريخ العربي - الاسلامي في ظل الهيمنة الأوروبية احمد عبيدي
- ٢ - الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، سياسة التفكير الاقتصادي الاجتماعي د. عدي الهواري
- ٣ - علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الايديولوجي العربي - مدخل نقدي - سمير امين
- ٤ - الفتوحات الاسلامية في فرنسا وسويسرا في القرن الثاني والثالث والرابع الهجري - ج. رينو - ترجمة : د. اسماعيل العربي
- ٥ - تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والخليج العربي ٧٤٩ - ١٢٥٨ د. حسين علي المسري
- ٦ - مقدمات في تاريخ المغرب العربي د. عبدالقادر جغلول
- ٧ - الجغرافيا توجه التاريخ ايسر جوردن - ترجمة جمال الدين الدناصوري
- ٨ - الدولة المملوكية - التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري د. انطوان ضومط
- ٩ - علم التاريخ ج. هرثشو - ترجمة عبدالحميد العبادي
- ١٠ - تطور نظام ملكية الاراضي في الاسلام محمد علي نصرالله
- ١١ - تاريخ العرب في الإسلام - د. جواد علي
- ١٢ - الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر د. عبدالقادر جغلول
- ١٣ - من وثائق الصراع العربي الصهيوني ١٠/١ : سمير ايوب
- ١٤ - تغريب التراث العربي - د. محمد عيسى صالحية

سلسلة العلوم الاجتماعية

- ١ - ابن خلدون معاصراً د. محمد عزيز الحبابي ترجمة د. فاطمة الجامعي الحبابي
- ٢ - الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون - د. عبدالقادر جغلول
- ٣ - الاساطير والخرافات عند العرب - محمد عبدالمعيد خان
- ٤ - مدخل إلى التحليل البنيوي للنصوص إشراف : دليلة مرسل
- ٥ - التغير الاجتماعي وحركات المودة - د. حاتم الكعبي
- ٦ - السوسيولوجيا والتاريخ - ل. م. درويشيف

- ٧ - المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع
سوروكن ترجمة : د. حاتم الكعبي
- ٨ - العرب والديمقراطية - د. خليل احمد خليل
- ٩ - العرب والقيادة - بحث في علم اجتماع القيادة عند العرب د.
خليل احمد خليل
- ١٠ - مناهج البحث العلمي .. كورغانوف ترجمة : د. علي مقد
- ١١ - البناء الطبقي للفلسطيين د. سمير ايوب
- ١٢ - المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع د. خليل احمد خليل

السلسلة الفلسفية

- ١ - الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي د. احمد مبارك
البغدادي
- ٢ - الانتليجنسيا في المذاهب العربي مجموعة بإشراف د.
عبدالقادر جغلول
- ٣ - الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية جرجي زيدان
- ٤ - العقل والدين وليم جيمس - ترجمة : محمود حب الله
- ٥ - مدخل إلى تاريخ الفكر العربي - د. افرام البعلبكي
- ٦ - الفكر السياسي الاسلامي مونتغمري وات - ترجمة
صبحي حديدي
- ٧ - فلسفة الرفض - باشر - د. خليل احمد خليل
- ٨ - المؤرخون وزوج الشعر .. إيمري نف

السلسلة الاقتصادية

- ١ - الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية - د. فتح
الله ولعلو
- ٢ - الاقتصاد السياسي - توزيع المداخل ، النقود والائتمان د.
فتح الله ولعلو
- ٣ - الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية - د. فتح الله
ولعلو
- ٤ - قانون القيمة والمادية التاريخية سمير أمين - ترجمة
صلاح داغر
- ٥ - أزمة الامبريالية - أزمة بنوية سمير أمين - ترجمة صلاح
داغر
- ٦ - الصراع التكنولوجي الدولي شيرمان جي - ترجمة امينة
المصري نور الدين
- ٧ - خمس مشكلات لعالم متخلف د. صموئيل عبود
- ٨ - مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر - د. حمدي الصياحي

هذا الكتاب

والحال ، إذا استطعنا أن نترجم فلسفياً الحركة المزدوجة التي تحرك الفكر العلمي حالياً ، لأدركنا أن تعاقب القبلي والبُعدي هو تعاقب إلزامي ، وأن التجريبية والعقلانية مترابطتان في الفكر العلمي برابط عجب ، ومماثل في قوته للرباط الذي يوحد اللذة والألم . وبالتالي ، يتنصرُ أحدهما وهو يبرر حق الآخر وعقله : والتجريبية بحاجة إلى الاكتناه ، والعقلانية بحاجة إلى التطبيق . إنَّ تجريبية بدون قوانين واضحة ، بدون قوانين متناسقة ، بدون قوانين استنتاجية ، لا يمكنُ افتكارها ولا تدريسها ، وإن عقلانية بدون أدلة حسية ، بدون انطباق على الواقع المباشر ، لا يمكنُها أن تقنعنا إقناعاً تاماً . فقيمة أي قانون تجريبي يُبرهنُ عليها بجعلها قاعدة للمعاقلة/للحكم العقلي . وتضفي الشرعية على مُعاقلة ما يجعلها قاعدة للاختبار . إذن ، يحتاج العلم ، بوصفه مجموعة براهين واختبارات ، مجموعة قواعد وقوانين ، مجموعة بَيِّنات ووقائع ، يحتاج إلى فلسفة مزدوجة القطب . إنه يحتاج بشكل أدق إلى إنماء جدلي ، لأن كل مفهوم يُضاء بطريقة تكاملية من زاويتين فلسفيتين مختلفتين .

رَأْيُ الْحَرَّاةِ

لِلطَبَاعَةِ وَالنَشْرِ وَالْوَرَقِ ن ٢٢

بيتان - بيروت - ص ١٦ / ١٩٦٦